المدخل إلى علم المصطلح

تأليف

أبي الحسن علي بن أحمد بن حسن الرازحي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دار الآثار
صنعاء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المدخل إلى علم المصطلح

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

رقم الإيداع ٣٣٠/ ٢٠٠٦

دار الآثار للنشر والتوزيع

www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء- شارع تعز- حي شميلة- مقابل جامع الخير- ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(١ ٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

فرع صنعاء: الدائري الغربي - عمارة الخولاني- هاتف ٢٠٥٠٨٥

فرع عدن: كريتر- بجوار مسجد أبان- هاتف ٢٦٦٩٨٦

فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة-هاتف٣٠٧١١٢

فرع دماج: دار الحديث - مقابل مسجد أهل السنة هاتف ٥١٩٣٢١

الوكلاء خارج اليمن

مصر: دار الآثار: القاهرة - عين شمس الشرقية- هاتف ٦٤٢٢٣٢٣ - فاكس ٦٣٦٣٧٨٦

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المدخل إلى علم المصطلح

تأليف

أبي الحسن علي بن أحمد بن حسن الرازحي

دار الآثار
صنعاء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمد لله الذي أنزل أحسن الحَديث وأودع درر بيانه في مُحكم الحَديث وألهم حملته العدول، وحفظته الفحول إيضاح مصطلحه وقواعده، أحمده حمد من أعمل بالحمد لسانه وشغل بالشكر أركانه وجنانه وأشكره شكر معترف بامتنانه، وأصلي وأسلم على من أوتي جوامع الكلم وخص ببدائع الحكم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله الفائزين بتلقي إرساله، واتِّباع أقواله وأفعاله، وعلى أصحابه الذين دأبوا في المآثر الصالحة، وعلى السادة الأتباع الذين اقتفوا مسالك الاتِّباع، وعلى من تبعهم بإحسان، وتأسى بهم في حفظ الهدى النبوي المصون، ما أَرْسَل راوٍ الإسناد وعنعنه، وصحح متنه وحسنه.

أما بعد: فإن علم الحَديث علم رفيع القدر عظيم الفخر شريف الذكر، لا يعتني به إلا كل حَبْر ولا يحرمه إلا كل غِمْر، ولا تفنى محاسنه على ممر الدهر، لَم يزل في القديم والحديث يسمو عزة وجلالةً وكم عز به من كشف الله له عن مخبَّآت أسراره وجلاله، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين ومنه يُدرى شمائل من سما، ذاتًا، ووصفًا، واسمًا، ويوقف على أسرار بلاغة من شرَّف الخلائق عربًا وعجمًا، وتمتد من بركاته للمعتني به موائد الإكرام من رب البرية، فيدرك

في الزمن القليل من المقامات العلية والرتب السنية من كرع من حياضه أو رتع من رياضه، وناهيك بعلم من النبي ﷺ بدايته وإليه مستنده وغايته؛ حسب الراوي للحديث شرفًا وفضلًا وجلالةً ونبلًا، أن يكون أول سلسلة أخرها الرسول ﷺ، وطالما كان السلف الصالح يقاسون في تحمله شدائد الأسفار؛ ليأخذوه من أهله بالمشافهة، فربما ارتكبوا غارب الاغتراب بالارتحال إلى البلدان الشاسعة لأخذ حديث عن إمام انحصرت روايته فيه، أو لبيان وَضْعِ حديث تتبعوا سنده حتى انتهى إلى من يختلق الكذب ويفتريه[1]، وتأسى بهم من بعدهم من نقلة الأحاديث النبوية وحفظة السنة المصطفوية، فضبطوا الأسانيد وقيدوا فيها كل شريد، وسبروا الرواة بين تَجريح وتعديل وسلكوا في تَحرير المتن أقوم سبيل، لا غرض لَهم إلا الوقوف على الصحيح من أقوال المصطفى وأفعاله، ونفي الشبهة بتحقيق السند واتصاله، فهذه المنقبة التي تتسابق إليها الهمم العوالي والمآثر التي يصرف في تَحصيلها الأيام والليالي[2].

ومن أجل هذا وذاك؛ فقد أكثر أهل هذا الشأن من القول في هذا الفن، تقعيدًا، وتأسيسًا، وتصنيفًا، وتهذيبًا، وتطويلًا، وتقريبًا حتى إن الناظر في المكتبة التي تخص هذا الفن، يرى نفسه أمام حميل من المصنفات المختلفة، فربما اختلط عليه الأمر، فلا يدري مبدأه من منتهاه، ومتقدمه من متوسطة ومتأخرة، وإذ أُدخل في أصول هذا العلم وقواعده، ربما رآها معجمة، وتقاسيمها مبهمة في نظره، فرأيت أن أضع هذه المقدمة أو

---

(١) انظر الأمثلة المتكاثرة على هذا في كتاب الخطيب البغدادي «الرحلة في طلب الحديث».

(٢) انظر قواعدُ التحديث (ص ٤٤-٤٥).

المذكرة، لتكون عونًا لطالب هذا الفن، والمتطلع إليه لتَّعرفه بنشأة هذا العلم وكيف بدأت قواعده، وتكونت مصنفاته وفوائده، بأسلوب -بحمد الله وتوفيقه- مُختصر[١] ومسهلٌ وميسَّر، ثم أردفت ذلك بذكر مبادئه وما ينبغي لطالب هذا الفن أن يتفطن له مِما دخل في هذا الفن وليس منه، ثم ذكرت أنواعه وتقاسيمه[٢] على شكل تفريعات وذلك على حسب ما قد تقرر من التقسيم في هذا الفن فأدخلت في تلك التقاسيم المتواتر والآحاد على أنها ليست من علم مصطلح الحديث؛[٣] وإنَّما جعلتها فيه على ما قد شهر بين أهل هذا الفن مؤخرًا، فكان ذكري لَها تيسيرًا للطالب على فهمها ومعرفة تقسيمها، لا اعتمادًا على أنها من أنواع هذا الفن، فاجتمع من ذلك كله هذه المذكرة وسميتها: «**المدخل إلى علم المصطلح وكتبه**».

فإن وفقتُ في وضعها فذلك من فضل ربي ومنته عليَّ وله الحمد عدد خلقه ورضا نفسه على ما وفقني إليه ورزقنيه. وإن كانت الأخرى فذاك من نفسي، والله ورسوله بريء من ذلك، والحمد لله أولًا وأخيرًا ودائمًا وأبدا.

وكتب أبوالحسن علي بن أحمد الرزاحي يوم الإثنين لخمس بقين من شهر ذي الحجة من سنة /١٤٢٤/ه بمكتبة دار الحديث العامرة بالعلم والتعليم بدماج الخير حرسها الله من كل سوء ومكروه.

---

(١) أحب أن أنوه أني قصدت الاختصار في هذا المبحث، ولو قصدت التوسع فيه لخرج في سفر ضخم، وقصدته بالاختصار حتى يسهل تناوله، وتداوله، والانتفاع به، ومن أراد التوسع فهذا يكون له كالمفتاح لما سواه في هذا الباب والله الموفق.

(٢) مقتطفًا ذلك من رسالتي "المختصر في مصطلح أهل الأثر".

(٣) كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مبادئ علم مصطلح الحديث

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المرحلة الأولى: فِي عصر النبي ﷺ

وهذه المرحلة تتمثل في أمور:

١) بيان سبيل أهل الحق وسبيل أهل الباطل.

٢) التثبت حين الأخذ والأداء.

٣) حفظ السنة وهو يتمثل في أمرين:

أ) حفظ كتاب.

ب) حفظ صدر.

٤) الجرح والتعديل.

٥) الرحلة في تحصيل العلم من أهله.

وبيان هذه المراحل في الكتاب العزيز والسنة المطهرة.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الأول: بيان سبيل أهل الحق وسبيل أهل الباطل:

[١] قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، .

[٢] وقال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥].

[٣] وقال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ * مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ * سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ * وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ * فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ [المسد: ١-٥].

ففي هذه الآيات الكريمة بيان لأحوال أهل الباطل، أفرادًا كانوا أو جماعات.

ففي الأولى والثانية بيان سبيل أهل الباطل جماعة: «**الأحبار**»، و«**الرهبان**» و«**حملة التوراة الذين لم يعملوا بها**».

وفي الآية الأخيرة بيان الأفراد من أهل الباطل، سواء من الرجال، أو النساء، فنص فيها على أبي لَهب وامرأته.

[٤] وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ * هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠-١٣].

وهذا تَحذير ممن وصف بهذه الصفات.

قال ابن كثير رحمه الله في "تفسيره": ﴿هَمَّازٍ﴾، قال ابن عباس[(١)] وقتادة[(٢)]: يعني: الاغتياب ﴿مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ﴾ يعني: الذي يمشي بين الناس، ويَحرش بينهم، وينقل الحديث لفساد ذات البين وهي الحالقة... وقوله: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾، أي: يمنع ما عليه وما لديه من الخير ﴿مُعْتَدٍ﴾ في تناول ما أحل الله له، يتجاوز فيها الحد والشرع، ﴿أَثِيمٍ﴾ أي: يتناول المحرمات ﴿عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ أما العتل فهو الفظ الغليظ الصحيح الجموع المنوع. اهـ بتصرف.

٥ قال تعالى: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ * وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ * وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ * فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ * إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القلم: ١-٧].

فأبان الله في هذه الآيات دفاعًا عن نبيه ﷺ وتبيينًا لسبيله الحق وأنه على خلق عظيم وليس بمفتون وأن المفتون الضال من عانده وكذبه.

٦ وقال تعالى: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ۖ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [النور: ٢٦].

فأبان الله في هاتين الآيتين دفاعه عن المؤمنين وسبيلهم.

---

(١) أخرجه الطبري في "تفسيره" (٢٣/ ١٥٩) من طريق عن العوفيين عن ابن عباس وجميع العوفيين ضعفاء. انظر تفصيل أحوالهم في كتابي "التيسير لمعرفة المشهور من أسانيد وكتب التفسير".

(٢) أخرجه الطبري، وسنده صحيح.

الثاني: التثبت حين الأخذ والأداء:

[١] قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وهذا نص في التحري حين التحمل والأخذ.

[٢] وقال تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرٗا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٞ مُّبِينٞ * لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النور: ١٢-١٣].

وقال جل في علاه: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦]. وقال جل في علاه: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٞ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنٗا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٥].

وهذه الآية نص في التحري حين الأخذ والأداء أيضًا.

[٣] وعن عامر بن عبد الله بن الزبير قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان. قال: أما إني لَم أفارقه ولكن سمعته يقول: «**من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار**».

أخرجه البخاري (١٠٧) ومتن الحديث متواتر[(١)].

والحديث نص في التحري حين الأداء.

---

(١) خرجته في «الإيضاح للتقييد والإيضاح» عن أكثر من سبعين صحابيًّا.

الثالث: حفظ السنة:

حُفِظَتِ السنة بالحفظين:

حفظ الصدر وحفظ الكتاب وحث النبي ﷺ على ذلك فمن ذلك:

١ الحديث المتواتر[١] الذي فيه: «**نضر الله امرأ سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»، أخرجه أحمد (٥/١٨٣) من حديث زيد بن ثابت وهو صحيح الإسناد[٢].

وفي رواية: «**سمع منا شيئًا فبلغه كما سمع**».

وفي قوله: «**سمع منا حديثًا فحفظه**»: دليل على الحفظ، ذلك يشمل حفظ الصدر وحفظ الكتاب.

وفي قوله: «**فبلغه كما سمع**» -كما في بعض الروايات-: نص على اعتبار الضبط عند الأداء[٣].

٢ عن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله أريد حفظه - الحديث وفيه قال النبي ﷺ: «**اكتب فوالذي نفسي بيده**

---

(١) بلغ رواته (٢٤) صحابيًّا صنف في جمع طرقه الشيخ عبد المحسن العباد رسالة سماها "دراسة حديث نضر الله امرأ سمع مقالتي رواية ودراية".

(٢) وهو في "الصحيح المسند" (٣٥١) لشيخنا رحمه الله.

(٣) انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم (٢٦٠).

ما خرج مني إلا حق».

أخرجه أحمد (٢/ ١٦٢) وهو حديث صحيح الإسناد[١].

وهو نص أيضًا في حفظ الصدر والكتاب فإنه حفظه أولاً في كتابه ثم قال: أريد حفظه يعني: في صدره، ثم كانت صحيفة عند عبد الله بن عمرو وكان يسميها الصادقة: كما في "طبقات" ابن سعد[٢] وغيره.

٣ عن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه في حديث طويل وفيه أن النبي ﷺ قال: **«اكتبوا لأبي شاة».**

أخرجه البخاري (١١٢) ومسلم (١٣٥٥) واللفظ له وبوَّب له البخاري: باب كتابة العلم.

ولجابر بن عبدالله صحيفة، قال قتادة مبينًا مدى حفظه لها كما في "طبقات ابن سعد": لأنا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة[٣].

---

(١) وصححه شيخنا مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٧٦٨).

(٢) الطبقات (٤/ ٢٦٢) وذكر ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٣٣٣) أن هذه الصحيفة اشتملت على ألف حديث. قلت: وهي محفوظة في "مسند أحمد" (٢/ ١٥٨-٢٢٦)، وأفردها مسلم بالتصنيف، والضياء كما في "السير" (٥/ ١٦٧) وبعض طلبة العلم جمعها في رسالة ماجستير. انظر "الصحف والنسخ الحديثية" للشيخ بكر أبوزيد (ص١٨١).

(٣) وأخرجه مسلم في "التمييز" (١٩)، والبخاري في "الكبير" (٧/ ١٨٦) وغيرهم وسنده صحيح.

الرابع: الجرح والتعديل:

وهذا ركيزة من ركائز هذا العلم، بل من ركائز الدين، وعليه مناط الثبوت والسقوط، وتواردت الأدلة من الكتاب والسنة[١]، وإجماع الأمة على ذلك[٢]، وما ينكره إلا مبتدع أو جاهل.

وهذه المرحلة بدأت من عهد النبي ﷺ.

من أدلة السنة على الجرح:

١ عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن رجلًا استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: بئس أخو العشيرة، بئس ابن العشيرة، فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت عائشة: يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: «**يا عائشة متى عهدتني فاحشًا؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره؟**».

وفي لفظ: «**اتقاء فحشه**».

أخرجه البخاري (٦٠٢٦) ومسلم (٢٥٩١).

---

(١) استقصاها شيخنا في كتابه القيم: «نشر الصحيفة» ص ٦١-١٣٤.

(٢) نقل الإجماع ابن حبان والحاكم، والجوزقاني، وأبو الوليد الباجي، والقرطبي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والنووي، وابن رجب، والحافظ بن حجر، والحافظ السخاوي، فصلت النقل عنهم في «تعليقي على شرح العلل» لابن رجب. وانظر أيضًا «الإعلام بالتوبيخ» (ص٩١-٩٨).

وبوب عليه البخاري: باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب.

وَقال الحاكم فِي «**المدخل إلى الإكليل**» (ص٦٩): فيه دلالة على أن الإخبار عمَّا في الرجل على الديانة، ليس من الغيبة[١].

٢ عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة فقال النبي ﷺ: «**فإذا حللت فآذنيني**» قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهم خطباني فقال رسول الله ﷺ: «**أما أبوالجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له**[٢]، **انكحي أسامة ابن زيد..**».

أخرجه مسلم (١٤٨٠).

وهذا النص فيه دليل على إجازة القدح في الضعفاء على سبيل الديانة.

قلت: وفيه تعديل لأسامة بن زيد ظاهر[٣].

من أدلة السنة على التعديل:

التعديل في السنة كثير جدًّا، من ذلك: حديث فاطمة بنت قيس السابق ذكره، ففيه تعديل لأسامة رضي الله عنه. والتعديل هو على قسمين: عام، وخاص.

---

(١) وانظر «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٨) و«الكفاية» للخطيب (١/ ١٥٨).

(٢) ليس في الحديث دليل للرافضة - قبحهم الله - الذين يقدحون في أعراض أصحاب رسول الله ﷺ فإن النبي ﷺ قد فسر مشورته لفاطمة بعدم وجود مال عند معاوية، وأنه فقير كغيره من الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) انظر: الكفاية (١/ ٦٠-١٦١).

(١) **تعديل عام**: من أدلته:

عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»، قال عمران فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة «**ثم إن بعدكم قومًا يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السِّمن**».

أخرجه البخاري (٣٦٥٠) ومسلم (٢٥٣٥) واللفظ للبخاري.

ففي هذا الحديث تعديل عام للقرون الثلاثة الأولى المفضلة، بدون تفصيل عن أفرادهم.

(٢) **تعديل خاص**: ومن أدلته:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثهم أن النبي ﷺ صعد أُحدًا، وأبوبكر وعمر، وعثمان فرجف بهم فقال: «**اثبت أحد؛ فإنَّ عليك نبي وصديق وشهيدان**».

أخرجه البخاري (٣٦٧٥).

والصديق هو أبوبكر رضي الله عنه.

١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما فذكر حديثًا وفيه: أن النبي ﷺ قال: «**فلم أر عبقريًّا**[1] **يفري فريه**».

أخرجه البخاري (٣٦٨٢)، ومسلم (٢٣٩٣).

---

(١) العبقري. هو السيد قاله النووي، وقيل غير ذلك انظر "الفتح" شرح حديث (٦٨٢).

٢) وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلًا من أهل البادية جاء فقال: يا محمد، أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك؟ قال: «صدق». قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا قال: «صدق» وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا؟ قال: «صدق».

أخرجه البخاري (٦٣) ومسلم (٣١٠) وهذا لفظه.

٣) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا النبي ﷺ يوم الجمعة فذكر سورة، فقال أبو ذر لأُبيٍّ: متى أُنزلت هذه السورة؟ فأعرض عنه، فلمَّا انصرف قال: مَالَكَ من صلاتك إلا ما لغوت فسأل النبي ﷺ فقال: «صدق»، أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (١/ ٣٠٨) وسنده حسن[(١)].

وبقيت أمثلة وأدلة في هذا الباب كثيرة نكتفي منها بما سبق.

الخامس: الرحلة في طلب العلم في زمن النبي ﷺ

ويدخل في هذا:

١ الوفود التي كانت تقدم على النبي ﷺ لتسمع منه وتحمل عنه الحديث أو يأتون فيسألوه كما فعل وفد عبد قيس[(٢)] وغيرهم[(١)].

---

(١) وحسنه شيخنا أيضًا في «الصحيح المسند» (١٢٨٢).

(٢) أخرج حديثهم البخاري (٥٣) ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس وجاء عند مسلم (١٨) من حديث أبي سعيد الخدري.

[٢] عن عقبة بن الحارث أنه تزوج ابنة لأبي إهاب عزيز، فأتته امرأة فقالت: إني قد أرضعت عقبة والتي تزوج فقال لَها عقبة: ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرتني، فركب إلى رسول الله ﷺ فسأله فقال: «**كيف وقد قيل**»، ففارقها عقبة ونكحت زوجًا غيره.

أخرجه البخاري (٨٨)، وبوَّب له: باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله[٢].

❁❁❁❁

=(١) انظر «زاد المعاد» (٣/ ٥٩٥-٦٨٧) فقد ذكر هناك أكثر من ثلاثين وفدًا، مع فوائد مما كان في تلك الوفود من الأحكام ونحو ذلك.

(٢) وأدلة الرحله في طلب الحديث والحكايات في ذلك كثيرة جمع منها الخطيب الشيء الطيب في كتابه «الرحلة» وبقيت أشياء كثيرة لم يذكرها.

المرحلة الثانية: فِي عصر الصحابة

وهذه المرحلة تعد امتدادًا للمرحلة الأولى، في أمورها الخمسة، إلا أنها توسعت في أمور منها، وهي:

١) حفظ السنة.

٢) التثبت في الأخذ والأداء.

٣) الجرح والتعديل.

٤) الرحلة في طلب الحديث.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الأول: حفظ السنة:

حفظت السنة في عهد الصحابة بالحفظين المذكورين، حفظ الصدر وحفظ الكتاب. وحفظ الصدر هو أكثر عندهم من حفظ الكتاب، إلا أن حفظ الكتاب عند الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ أكثر منه في حياة النبي ﷺ كما تقدم لك عن صحيفة عبدالله بن عمرو الصادقة، وصحيفة جابر.

وبقي من أشهر الصحف المدونة صحيفة أبي هريرة، التي رواها عنه همام بن منبه، وسميت صحيفة همام، وهذه الصحيفة مشهورة مدون منها في الصحاح والأمهات، جمعها أحمد رحمه الله في "مسنده" (٢/ ٣١٣-٣١٩).

وقد وصلت مخطوطة هذه الصحيفة إلى العصر الحديث، فقد عثر الدكتور محمد حميد الله على مخطوطتين متماثلتين لَها في «دمشق»، و«برلين»[(١)].

وحصلت كتابة بعض الصحابة لأحاديث النبي ﷺ وإرسال ذلك إلى بعضهم كما أرسل أسيد بن حضير إلى مروان بن الحكم بكتاب كتبه، وفيه قضاء للنبي ﷺ ولأبي بكر وعمر وعثمان كما في "مسند أحمد" (١٧٩٨٦).

وكتب جابر بن سمرة رضي الله عنه بعض أحاديث رسول الله ﷺ وبعثها إلى عامر بن سعد بناء على طلب منه لذلك كما في مسلم (١٨٢٢)، وحصل نحو هذا في حياة الصحابة رضي الله عنهم كثيراً[(٢)].

---

(١) انظر الصحيفة (ص٢١ -٢٣).

(٢) انظر دراسات في الحديث النبوي وتدوين السنة، للأعظمي (١/ ٧٦ -٧٩).

قال الحافظ بن رجب رحمه الله في«شرح العلل» (ص٨٠):

اعلم أن العلم المتلقى عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله كان الصحابة رضي الله عنهم في زمن نبيهم ﷺ يتداولونه بينهم حفظًا له ورواية، ومنهم من كان يكتب -كما تقدم في كتاب العلم- عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، ثم بعد وفاة النبي ﷺ كان بعض الصحابة يرخص في كتابة العلم عنه، وبعضهم لا يرخص في ذلك... والذي كان يُكتب في زمن الصحابة والتابعين، لم يكن تصنيفًا مرتبًا مبوبًا، إنما كان يكتب؛ للحفظ والمراجعة فقط[1]. اهـ

قال الحافظ في«هدي الساري» (صـ٨): اعلم علمني الله وإياك أن آثار النبي ﷺ لَم تكن في عصر الصحابة وكبار تبعهم مدونة في الجوامع، ولا مرتبة؛ لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في "صحيح مسلم"؛ خِيْفَة أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

ثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان اذانهم؛ ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة. اهـ

قلت: وهذا هو الأصل ولكن لا يمنع من وجود أفراد من الصحابة كان لديهم كتب كما تقدم ذكر ذلك وَقال العلامة المعلمي رحمه الله في "رسالته في علم الرجال" (ص٥٠): إن زيد بن ثابت له رسالة طويلة كتبها في أحكام المواريث سنة (٤٠) للهجرة.

---

(١) وانظر الفائدة القيمة عن هذا في رسالة الحافظ ابن رجب "جميع الرسل كان دينهم واحد" (صـ٥٥٩) وما بعدها لاسيما (صـ٥٦٢-٥٦٣) "مجموع رسائل ابن رجب" طبع الفاروق.

الثاني: التثبت فِي الأخذ والأداء:

التثبت في الأخذ والأداء كان متوسعًا في عهد الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ أكثر منه في حياته ﷺ.

■ عن مجاهد قال: جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا بن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديث؟! أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع، فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعبة والذلول لَم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

أخرجه مسلم في المقدمة (٢١).

■ وعن ابن عباس قال: إنما كنا نحفظ الحديث والحَديث يحفظ عن رسول الله ﷺ، فأما إذا ركبتم كل صعب وذلول فهيهات!!.

أخرجه مسلم في المقدمة (٢٠).

■ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنت في حلقة من حلق الأنصار فجاءنا أبو موسى كأنه مذعور، فقال: إن عمر أمرني أن آتيه، فأتيته فاستأذنت ثلاثًا فلم يؤذن لي فرجعت، وقد قال ذلك رسول الله: «**من استأذن ثلاثًا فلم يؤذن له، فليرجع**»، فقال: لتجيئن ببينة على الذي تقول وإلا أوجعتك. قال أبو سعيد: وكنت أصغرهم فقمت معه وشهدت أن رسول الله ﷺ قال: «**من استأذن ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع**».

أخرجه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٣) (٣٣).

وهذا نص في تحري أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقد كان متحريًا حتى في زمن النبي ﷺ كما فعل يوم أن شاع أن النبي ﷺ طلق نساءه، فاستثبت من النبي ﷺ، وإذا به لم يطلق نساءه، والحَديث في "الصحيحين"[1]، وكذلك كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ص٥) عن أبي بكر: (إليه المنتهى في التحري في القول والقبول) وهكذا كان سائر أعيان الصحابة رضي الله عنهم أجمعين[2].

الثالث: الجرح والتعديل فِي عهد الصحابة:

في حياة النبي ﷺ كان الأمر موكلاً إليه فلما مات قام الصحابة بالدفاع عن الدين، وتبيين السنة من غيرها.

قال الحاكم في «**المدخل إلى الإكليل**» (ص٧٠) عن أبي بكر رضي الله عنه: هو أول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ وَقال الذهبي في«**تذكرة الحفاظ**» (ص٢): عن أبي بكر: هو أول من احتاط في قول الأخبار.

وَقال ابن عدي في "الكامل" (١/ ٦١) ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة... فمن الصحابة عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن سلام....، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك،...؛ وعائشة.

---

(١) البخاري (٨٩) ومسلم (١٤٧٩) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) انظر المصادر الآتية في الحاشية في (ص٢٠) رقم (٢) من الحاشية ص٣١.

وَقال ابن حبان في«المجروحين» (١/ ٣٧): وهذان -يعني عمر وعلي بن أبي طالب- أول من فتشا عن الرجال في الرواية، وبحثا عن النقل في الأخبار[١].

وقد قيل: إنما كان يشدد فيه؛ لأَنْ يعلم الناس أن الحَديث عن رسول الله ﷺ شديد، فلا يَجيء من بعدهم من يجترئ فيكذب عليه ﷺ أو يتقوَّل عليه ما لَم يقل، حتى يدخل بذلك في سخط الله عز وجل. قال: ثم تبعهم الناس على ذلك. اهـ

وَقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٦): «**هو -يعني: عمر رضي الله عنه- الذي سن للمحدثين التثبت في النقل**».

تنبيـــهٌ: وتحرى الصحابة في قبول الأخبار ليس فيه تكذيب لأحد من الصحابة الآخرين أو اتهام بذلك؛ وإنما كان ذلك من التشديد والتوقي في قبول الأخبار.

قال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٨): قد أخبر ابن عباس أن تركهم الرواية وتشديدهم فيها على أصحاب رسول الله ﷺ، كان منهم ذلك توقيًا للكذب عليه من بعدهم، لا أنهم كانوا متهمين في الرواية[٢].

---

(١) هذا لا ينفي الإطلاق السابق، أن أول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ هو أبو بكر وذلك محمول على أن عمرًا وعليًّا رضي الله عنهما وسَّعَا الكلام أكثر من أبي بكر والله أعلم.

(٢) انظر أمثلة أخرى على تحري الصحابة في "شرف أصحاب الحديث" (١٥٩-١٦٤) "العلل" لأحمد (٣٧٢)، (٣٧٣)، و"طبقات ابن سعد" (٣/ ٣٣٦)، و"مصنف ابن أبي شيبة" (٨/ ٧٥٦)، "تاريخ أبي زرعة" (١٤١٧٩)، و"شرح مشكل الآثار" (١٥/ ٣١٦-٣٧٩)، "المحدث الفاصل"=

■ وقال ابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث" (صـ٣٩): وكان عمر أيضًا، شديدًا على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم، لا شاهد له عليه.

وكان يأمرهم بأن يُقِلُّوا الرواية، يريد بذلك: ألَّا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب، ويقع التدليس والكذب، من المنافق والفاجر والأعرابي.

وكان كثير من جِلَّةِ الصحابة، وأهل الخاصة برسول الله ﷺ كأبي بكر، والزبير، وأبي عبيدة، والعباس بن عبدالمطلب، يُقلُّون الرواية عنه.

بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئًا، كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة.

وقال علي رضي الله عنه: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا، نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني عنه محدث، استحلفته، فإن حلف لي صدقته وأن أبا بكر حدثني، وصدق أبوبكر. ثم ذكر الحديث[1].

= (٧٤٤) (٧٤٥)، و"أحكام الأحكام" لابن حزم (٢/ ١٣٩)، و"مسند الفاروق" لابن كثير (٢/ ٦٢٤)، و"الزهد" لابن المبارك (٥٨)، في "العلم" لأبي خيثمة (٢١)، "مسند أحمد" (٣/ ١٧٢)، ابن ماجه (٣٣٣)، "الكامل" (١/ ٥و١٩)، "المجروحين" (١/ ٣٥-٤٧)، "المعرفة" للفسوي (٢/ ٥٤٧)، "مقدمة صحيح مسلم" باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، ومابعده و"مقدمة سنن الدارمي" (١/ ٣٠٣)، و"مقدمة التمييز"، لمسلم (صـ٢٧) وما بعدها، و"تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة (صـ٣٨-٤٠) وهذا الباب لو جمعه جامع لكان في مجلدٍ مفرد لكن بحثنا هذا مبني على الاختصار كما سبق والحمد لله.

(١) حسن أخرجه أحمد (١/ ٢) وغيره كثير.

أفما تُرى تشديد القوم في الحديث وتوقِّي من أمسك، كراهية التحريف، أو الزيادة في الرواية، أو النقصان؛ لأنهم سمعوه عليه السلام يقول: «**من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

وقال الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص١٦١-١٦٣):

«إن قال قائل: ما وجه إنكار عمر على الصحابة روايتهم عن رسول الله ﷺ وتشديده عليهم في ذلك؟ قيل له: إنما فعل ذلك عمر احتياطًا للدين وحسن نظر للمسلمين؛ لأنه خاف أن ينكلوا عن الأعمال ويتكلوا على ظاهر الأخبار، وليس حكم جميع الأحاديث على ظاهرها، ولا كل من سمعها عرف فقهها، فقد يرد الحديث مجملًا، ويستنبط معناه وتفسيره من غيره، فخشي عمر أن يحمل حديث على غير وجهه، أو يؤخذ بظاهر لفظه، والحكم بخلاف ما أخذ به.

وكذلك نهى عمر الصحابة أن يكثروا رواية الحديث؛ إشفاقًا على الناس أن ينكلوا عن العمل اتكالًا على الحديث.

وفي تشديد عمر أيضًا على الصحابة في روايتهم حفظ لحديث رسول الله ﷺ وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل في السنن ما ليس منها؛ لأنه إذا رأى الصحابي المقبول القول، المشهور بصحبة النبي ﷺ، قد تشدد عليه في روايته، كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقي الشيطان في النفس من تحسين الكذب أرهب اهـ بتصرف

---

(١) تقدم تخريجه.

الرابع: الرحلة في طلب الحديث في عصر الصحابة وبعد موت النبي ﷺ

في ذلك الزمن كثرت الرحلة في تلقي الحديث وفي حمله بين الصحابة رضي الله عنهم بعضهم من بعض، وكذلك التابعين رضي الله عنهم أجمعين.

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/١٣) مبينًا ذلك: باب ثبوت السنة بترغيب النبي ﷺ في طلبها ووصيته بالمرتحلين فيها، ثم أسند عدة أحاديث منها:

١ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «**من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له طريقًا إلى الجنة**»[(١)].

٢ وعن كثير بن قيس قال: كنت جالسًا مع أبي الدرداء في مسجد دمشق فأتاه رجل فقال: يا أبا الدرداء، جئتك من المدينة مدينة رسول الله ﷺ، لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله ﷺ، قال: ولا جئت لحاجة، قال: لا، قال: ولا جئت لتجارة، قال: لا، قال: ولا جئتك إلا لهذا الحديث قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سلك الله عزوجل به طريقًا من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضًا لطالب العلم**»[(٢)].

٣ عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري قال قال لنا رسول

---

(١) والحديث أخرجه مسلم (٢٦٩٩) وانظر ما ذكرته في الكلام عليه في تحقيق "أخلاق العلماء" برقم (٣٠).

(٢) الحديث حسن بمجموع طرقه وشواهده، بسطت القول في بيان ذلك في تحقيقي "لأخلاق العلماء" للإمام الآجري برقم (٩).

الله ﷺ «**إن الناس لكم تبع**» قال: كان إذا أتوه قال: مرحبًا بوصية رسول الله ﷺ قال لنا رسول الله ﷺ: «**إنه سيأتيكم أناس من أقطار الأرض يتفقهون في الدين فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيرًا**»[(١)]

٤ عن زر بن حبيش غدوت إلى صفوان المرادي؛ أسأله عن المسح فقال: ما غدا بك يا زر؟ قلت: غدوت؛ أطلب العلم قال: أما أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من غدا يطلب مثلما طلبت فرشت له الملائكة أجنحتها؛ رضًا بالذي يصنع**»[(٢)].

■ قال عبدالرحمن -ابن أبي حاتم-: وقد روي عن عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس، وأبي سعيد الخدري وعبدالله بن عمرو، وجابر بن عبدالله[(٣)] وعقبة بن عامر، وقيس بن عباد وخلق من التابعين سواهم يطول ذكرهم كلهم[(٤)] في رحلة بعضهم في طلب الآثار، وترغيب بعض فيها أمسكنا عن ذلك؛ اكتفاءً بما جاء فيه عن النبي ﷺ، ولما أوصى النبي ﷺ بطالبي الآثار والمرتحلين فيها ونبه (على) فضيلتهم علم أن في ذلك

---

(١) ضعيف جدًا أبوهارون العبدي متروك والحديث أخرجه أيضًا الترمذي (٢٦٥٠) وابن ماجه (٢٤٧) من طريق أبي هارون العبدي، قلت: وجاء عن أبي هريرة عند ابن ماجه (٢٤٨) وفيه معلى بن هلال كذَّبه أحمد وغيره وإسماعيل بن مسلم وهو متفق على ضعفه.

(٢) حسن الإسناد، وانظر تمام تخريجه في تحقيقي «لأخلاق العلماء» للإمام الآجري (٢٩).

(٣) يشير إلى رحلة جابر بن عبدالله الذي مكث شهرًا يرحل إلى عبدالله بن أنيس، وللإمام ابن ناصر الدين مجلس في بيان طرق تلك الرحلة، وهو مطبوع متداول.

(٤) انظر في ذلك كتاب «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي مع ملحقه للدكتور نور الدين عتر.

ثبوت الآثار بنقل الطالبين الناقلين لها، ولو لم تثبت الأخبار بنقل الرواة لها لما كان في ترغيب النبي ﷺ فيها معنى.

وبهذه المرحلة عقد الصحابة أول طور لِهَذا العلم الجليل وهو يتجلى فيما سبق من الأمور وهي:

١) التثبت حين الأخذ والأداء.

٢) حفظ السنة.

٣) الجرح والتعديل.

٤) الرحلة في تحصيل العلم من أهله.

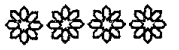

المرحلة الثالثة: فِي عهد التابعين إلى القرن الرابع

وهذه المرحلة توسعت فيها الأمور السابقة، وكثر التدوين للسنة المطهرة مع التحري، بشكل أوسع مِما كان في عهد الصحابة رضي الله عنهم؛ إذ يتجلى أمر هذه المرحلة في:

١) تدوين السنة.

٢) التوسع في الجرح والتعديل لحملة السنة.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أولاً: تدوين السنة:

هناك صحف متفرقة وكتابات متعددة في عهد التابعين الأكابر كصحيفة سعيد بن جبير عن ابن عباس، وصحيفة أبي الزبير عن جابر، وصحيفة أبي قلابة وغيرهم.

وأمر عمر بن عبد العزيز الزهري بجمع السنن فكتبها وبُثت في الأمصار وانتشرت في الأقطار[١].

قال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص٨): حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار.

وكذا الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار. فأول من جمع ذلك: الربيع بن صبيح[٢]، وسعيد بن أبي عروبة[٣] وغيرهم.

وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار الطبقة الثالثة

---

(١) انظر التفصيل عن هذا في "الفتح": كتاب العلم باب كيف يقبض العلم، و"جامع بيان العلم وفضله"، و"المعرفة" للفسوي (١/ ٦٣٣، ٦٤١-٦٤٥)، و"تقييد العلم" (١٠٧-١٠٨)، و"دراسات في الحديث النبوي" للأعظمي (١/ ١٤٣-٢٢٠)، و"تدوين السنة" (ص٨١- ٨٥)، و"صحائف الصحابة" لأحمد الصويان (ص٢٣٩) وما بعدها.

(٢) هو الربيع بن صبيح السعدي أبو بكر البصري (ت ١٦٠هـ) ذكر الرامهرمزي وغيره أنه أول من صنف بالبصرة كما سيأتي.

(٣) سعيد بن أبي عروبة مهران (ت/١٥٧) صنف السنن والتفسير انظر "صحائف الصحابة" (ص٢٣٩).

فدونوا الأحكام، فصنف الإمام مالك[١] «الموطأ»، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم.

وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج[٢] بمكة، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي[٣] بالشام، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري[٤] بالكوفة، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة[٥].

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم[٦]، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي خاصة وذلك على رأس المائتين.

فصنف عبيد الله بن موسى العبسى الكوفي[٧] «مسندًا»، وصنف مسدد

---

(١) هو مالك بن أنس أبوعبدالله إمام دار الهجرة (ت/ ١٧٩) رُوِيّ «موطأه» بعدة روايات أشهرها رواية يحيي بن يحيي.

(٢) المتوفى سنة (١٥٠هـ) صنف رَحِمَهُ اللَّهُ «السنن» و«الطهارة» و«الصلاة» و«التفسير» و«الجامع» انظر «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (٢/ ٧٣).

(٣) المتوفى سنة (١٥٧هـ) صنف «السنن في الفقه» و«المسائل في الفقه» وانظر «السير» (٧/ ١١٥) و«التهذيب» ترجمته.

(٤) المتوفى سنة (١٦١هـ) وله عدة مصنفات مثل «التفسير» و«المواريث» وهما مطبوعان و«الجامع الكبير» و«الصغير» انظر «السير» (٧/ ٢٤٧و ٢٣٠) و(٨/ ٢٧٢و ٥١٥) و«الفهرست» لابن النديم (صـ٢٢٥).

(٥) المتوفى سنة (١٦٧هـ) له كتاب «الجامع» كما في «السير» (٧/ ٤٤٤) و«المصنف» ذكره الذهبي في «السير» (١٨/ ٢٠٣).

(٦) انظر «دراسات في الحديث النبوي» للأعظمي و«صحائف الصحابة» للصويان.

(٧) المتوفى سنة (٢١٣هـ) انظر «كشف الظنون».

ابن مسرهد البصري[١] «مسندًا» وصنف أسد بن موسى الأموي[٢] «مسندًا» وصنف نعيم بن حماد الخزاعي[٣] نزيل مصر مسندًا ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم فقلَّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل[٤] وإسحاق بن راهوية[٥] وعثمان بن أبي شيبة[٦] وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معًا، كأبي بكر بن أبي شيبة[٧].

فلما رأى البخاري رضي الله عنه هذه التصانيف ورواها وانتشق رباها، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين. اهـ

---

(١) المتوفى سنة (٢٢٨هـ) قال ابن عدي: يقال: إنه أول من صنف المسند في البصرة، وقد احتفظ لنا بزوائد مسنده الحافظ البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة»، والحافظ ابن حجر في «المطالب العالية»، وأصل المسند مخطوط في دار الكتاب المصرية رقم (٢٤٤٠).

(٢) المتوفى سنة (٢١٢هـ) انظر «كشف الظنون».

(٣) المتوفى سنة (٢٢٨هـ) انظر «كشف الظنون» ونعيم بن حماد الراجح ضعفه وله كتاب «الفتن» وهو مطبوع.

(٤) المتوفى سنة (٢٤٠هـ) وكتابه «المسند» قد اعتني به، وطبع مع فهارسه في (٥٠) مجلدًا عن مؤسسة الرسالة وانظر «السير» (١٣/ ٥٢٢و ٢٢٥).

(٥) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المتوفى سنة (٢٣٨هـ) و«مسنده» كأنه لم يُعْثَر عليه بتمامه حتى في زمن الحافظ ابن حجر وقد وجد بعض المسانيد منه وطبعت، واحتفظ ببعض زوائده الحافظ البوصيري في «إتحاف الخيرة»، وابن حجر في «المطالب العالية».

(٦) المتوفى سنة (٢٣٩هـ) انظر «كشف الظنون».

(٧) له كتاب «المسند» على مسانيد الصحابة طبع في مجلدين وفيه نقص، وله «المصنف» طبع عدة طبعات من أحسنها ما خرج مؤخرًا بتحقيق الجمعة واللحيدان عن مكتبة الرشد.

وَقال الإمام ابن رجب الحنبلي في "شرح العلل" ص(٨١-٨٤): ملخصًا القول عن هذه الحقبة: إنه في عصر تابعي التابعين صنفت التصانيف وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي ﷺ وبعضهم جمع كلام الصحابة.

قال عبد الرازق: أول من صنف الكتب ابن جريج وصنف الأوزاعي حين قدم على يحي بن أبي كثير كتبه.

أخرجه ابن عدي وغيره[١].

وانقسم الذين صنفوا الكتب أقسامًا:

منهم من صنف كلام النبي ﷺ وكلام أصحابه على الأبواب كما فعل مالك وابن المبارك وحماد بن سلمة[٢]، وابن أبي ليلى[٣] ووكيع[٤]، وعبد الرازق[٥] ومن سلك مسلكهم في ذلك.

ومنهم من جمع الحديث على مسانيد الصحابة كما فعله أحمد،

---

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٠٠)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١/ ١٨٤) وسنده صحيح.

(٢) تقدم الكلام عن مالك وحماد، وأما ابن المبارك فهو عبدالله بن المبارك المروزي المتوفى سنة (١٨١هـ)، وله مصنفات منها "الزهد والرقائق"، و"الجهاد" وهما مطبوعان انظر "السير" (٨/ ٣٩١و ٣٨٣) و"طبقات ابن سعد" (٧/ ٣٧٢).

(٣) لعله يريد به محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى المتوفى سنة (١٤٨هـ).

(٤) وكيع بن الجراح بن مليح المتوفى سنة (١٩٧هـ) له مصنفات منها "الزهد" وهو مطبوع و"التفسير" ينقل منه ابن رجب في كتبه و"المصنف" انظر "السير" (١٨/ ٢٠٣).

(٥) هو عبدالرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني المتوفى سنة (٢١١هـ) له "المصنف" و"التفسير" وكلاهما مطبوع.

وإسحاق، وعبد بن حُمَيد[١]، ومن سلك مسلكهم في ذلك.

وَقال ابن أبي خيثمة: حدثنا الزبير بن بكار، أخبرني محمد بن الحسن، عن مالك بن أنس، قال: أول من دون العلم ابن شهاب[٢].

وَقال يعقوب بن شيبة: يقولون إن أول من صنف الكتب بالكوفة يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة[٣]، وبالبصرة حَمَّاد بن سلمة.

وَقال عبد الله بن أحمد[٤]: قلت لأبي أول من صنف الكتب من هو؟

قال: ابن جريج، وابن أبي عروبة، يعني ونَحو هؤلاء.

وَقال ابن جريج: ما صنف أحد العلم تصنيفي.

قال أبو محمد الرامهرمزي[٥]: أول من صنف وبوب فيما أعلم الربيع بن صبيح بالبصرة، ثم سعيد بن أبي عروبة بها، وخالد بن جَميل الذي يُقال

---

(١) أما أحمد وإسحاق فقد تقدم الكلام عنهما وأما عبد بن حميد فهو الكسي المتوفى سنة (٢٤٩هـ) له «المسند» ومنه «المنتخب» وهو المطبوع المتداول بين أيدي الناس.

(٢) محمد بن الحسن الذي في السند هو: ابن زبالة وقد كُذب. كذا قلت: ثم طبع تاريخ ابن خيثمة فرأيت الأثر فيه برقم (٢٧٢٣) وفيه محمد بن الحسين بدلاً من... ابن الحسن ولم أعرفه ولكن أخرج الفسوي في «المعرفة» (١/ ٦٣٣) عن إبراهيم بن سعد أنه قال: إن أول من وضع للناس هذه الأحاديث ابن شهاب، وسنده صحيح فأغنى عنه والحَمْدُ لله. وانظر «صحائف الصحابة» (ص٢٢٥-٢٢٦).

(٣) المتوفى سنة (١٨٣هـ) له كتاب «السنن» في الفقه انظر «الفهرست» (ص٣١٦) و«ثقات العجلي» (٤٧١).

(٤) في «العلل ومعرفة الرجال» (٢٣٨٣).

(٥) في «المحدث الفاصل» (ص٦١١-٦١٣).

له: العبد[١].

ومعمر باليمن[٢]، وابن جريج بِمكة، ثم سفيان الثوري بالكوفة، وحماد ابن سلمة بالبصرة وصنف ابن عيينة[٣] بمكة والوليد بن مسلم[٤] بالشام وجرير ابن عبد الله بالري[٥]، وابن المبارك بِمرو وخراسان، وهُشيم بواسط[٦].

وصنف في هذا العلم بالكوفة: ابن أبي زائدة[٧]، وابن فضيل[٨]،

---

(١) وللحافظ ابن رجب كلام متين مختصر حول هذا كما في "مجموع رسائله" (٢/ ٥٦٢-٥٦٣)، وقد سبق الإشارة إلى هذا المصدر وأعدته؛ لزيادة التنبيه.

(٢) هو معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري المتوفى سنة (١٥٣هـ) له كتاب "الجامع" مطبوع في آخر "مصنف عبدالرزاق" وانظر "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ٤٣).

(٣) حماد بن سلمة تقدم الكلام عنه أما ابن عيينة فهو سفيان بن عيينة أبو محمد الهلالي المتوفى سنة (٢٩٨هـ) قال ابن النديم في "الفهرست" (صـ٣١٦): كان فقيهًا مجودًا ولا كتاب له يعرف وإنما كان يسمع منه له "تفسير" معروف اهـ قلت: تفسيره هذا نقل منه السيوطي في "الدر المنثور" وغيره وانظر "تفسير ابن عيينة" (صـ١٧١و ١٩١) وما بعدها لأحمد محايري، وله كتاب "الجامع" نقل منه السيوطي في "الدر المنثور" انظر المصدر السابق (صـ١٧٢).

(٤) هو الوليد بن مسلم أبو العباس القرشي مولاهم المتوفى سنة (١٩٤هـ) له كتاب "السنن" في الفقه وله "المغازي" انظر "الفهرست" (صـ٣١٨) و"السير" (٩/ ٢١٥).

(٥) هو جرير بن عبدالحميد بن قرط الضبي المتوفى سنة (١٨٨هـ) قال ابن عمار: هو حجة كانت كتبه صحاحًا. لذا قال الحافظ: صحيح الكتاب. انظر "السير" (٩/ ١١).

(٦) هو هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار أبو معاوية المتوفى سنة (١٨٣هـ) له كتاب "السنن" في الفقه وكتاب "التفسير" وكتاب "القراءات" انظر "الفهرست" (صـ٣١٨) وانظر "السير" (٨/ ٢٨٩) و"تاريخ بغداد" (١٣/ ٤).

(٧) هو يحيى تقدم.

(٨) هو محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي مولاهم المتوفى سنة (١٩٥هـ) له من الكتب "كتاب الطهارة" وكتاب "الصلاة" وكتاب "المناسك" وكتاب "الزكاة" على ترتيب كتب الفقه إلى آخره=

ووكيع، ثم صنف عبد الرزاق باليمن، وأبو قرة موسى بن طارق[١].

وَقال الحاكم: أول من صنف المسند على تراجم الرجال: عبيد الله بن موسى العبسي، وأبو داود الطيالسي[٢] وبعدهما أحمد، وإسحاق، وأبو خيثمة[٣]، والقواريري[٤]، والذين صنفوا: منهم من أفرد الصحيح كالبخاري ومسلم ومن بعدهم.

= ويعرف بكتاب "السنن" وله كتاب "التفسير" و"الزهد" و"الصيام" و"الدعاء" انظر "الفهرست" (صـ٣١٦).

(١) أما وكيع وعبدالرزاق فقد تقدم القول عنهما وأما: موسى بن طارق أبو قرة اليماني قال ابن حبان في "الثقات": ممن جمع وصنف. قال الحافظ في "التهذيب": صنف كتاب "السنن" على الأبواب في مجلد رأيته.

(٢) انظر "السير" (٩/ ٤٥٤) وقد تقدم الكلام عن عبيدالله العبسي وأما أبو داود الطيالسي فهو سليمان بن داود بن الجارود المتوفى سنة (١٣٣هـ) قلت: ينسب له كتاب "المسند" لكن قال السيوطي في "البحر الذي زخر" (٢/ ٥١٨): قيل والذي حمل قائل هذا هو القول عليه تَقَدُّم عصر أبي داود على أعصار من صنف المسانيد، وظن أنه هو الذي صنفه، وليس كذلك فإنما هو من جمع غيره [قال الخطيب كما في "السير" (٩/ ٣٨٢) قال لنا أبو نعيم: صنف أبو مسعود الرازي ليونس بن حبيب مسند أبي داود الطيالسي] جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب خاصة عنه وشذ عنه كثير منه اهـ

قال البقاعي في "النكت الوفية": لأبي داود من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قدره -أي: قدر المسند الذي جمعه يونس بن حبيب أو أكثر- بل قد شذ عنه- يعني بعض حفاظ الخراسانيين كثير من رواية يونس عن أبي داود. انظر "البحر" مع حاشيته و"مسند أبي داود" مطبوع بعدة طبعات.

(٣) تقدم الكلام عن أحمد وإسحاق وأما أبو خيثمة فهو زهير بن حرب النسائي المتوفى (٢٣٤هـ) له من الكتب "العلم" وهو مطبوع بتحقيق العلامة الألباني يرحمه المولى سبحانه وكتاب "المسند" انظر "الفهرست" (صـ٣٢١).

(٤) هو عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري أبو سعيد المتوفى سنة (٢٣٥هـ).

كابن خزيمة وابن حبان[١]، ولكن كتابَيهما لا يبلغان مبلغ كتابي الشيخين.

ومنهم من لَم يشترط الصحة، وجَمع الصحيح وما قاربه وما في بعضه بعض اللين والضَّعف[٢].

وأكثرهم لَم يثبتوا ذلك ولَم يتكلموا على التصحيح والتضعيف، وأول من علمناه بيَّن ذلك أبو عيسى الترمذي[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ وقد بَيَّنَ في كلامه أنه لَم يُسبق إلى ذلك، واعتذر بأن هؤلاء الأئمة الذين سَمَّاهُم صنفوا ما لَم يسبقوا إليه، فإذا زيد في التصنيف ببيان العلل ونَحوها كان فيه تأسٍّ بِهم في تصنيف ما لَم يسبق إليه.

وقد صنف ابن المديني[٤]، ويعقوب بن شيبة[٥] مسانيد معللة. أمَّا

---

(١) البخاري هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري أبو عبدالله المتوفى سنة (٢٥٦هـ).

■ ومسلم هو مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري المتوفى سنة (٢٦١هـ).

■ وابن خزيمة هو محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي المتوفى سنة (٣١١هـ) انظر «السير» (١٤/ ٣٦٥).

■ وابن حبان هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة (٣٥٤هـ).

(٢) كأبي داود والنسائي والترمذي رحمهم الله.

(٣) هو محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هـ).

(٤) هو علي بن عبدالله بن جعفر أبو الحسن المتوفى سنة (٢٣٤هـ) و«مسنده» مشهور لكنه معدوم كذلك، ومعظم كتبه عدمت.

(٥) هو يعقوب بن شيبة بن الصلت أبو يوسف المتوفى سنة (٢٦٢هـ) انظر لمعرفة طريقته في مسنده «السير» (١٢/ ٤٧٦و ٤٧٨).

الأبواب المعللة فلا نعلم أحدًا سبق الترمذي إليها[1]. اهـ

هذا الجهد العظيم الذي بذله أئمتنا رحمهم الله في تدوين السنة كان على النحو التالي:

١) التابعون: جمع بعضهم بعض الصحف والدفاتر التي لا تُعنَ بباب معين في الغالب.

٢) أتباع التابعين جَمع بعضهم الحديث مبوبًا على الأبواب.

٣) أتباعهم منهم من جَمعه على المسانيد.

٤) أتباعهم منهم من جَمع على المسانيد ومنهم من جَمع على الأبواب.

والذين جَمعوا على الأبواب:

أ) منهم من جَمع الصحيح وغيره.

ب) منهم من جَمع الصحيح فقط.

هذا من جهة التدوين.

وأحب أن أنبهك هنا: أن بعض أصحاب هذه التصانيف كانوا ينبهون على قواعد عامة وهامة في طيات كتبهم أو لتلامذتهم، هكذا قواعد منثورة في علم الحَديث وجمعه وتلقيه، وعمن يُحمل، وبيان أحوال رواته، وربَما

---

(١) انظر تفصيل تاريخ ونشأة التصنيف في "تقييد العلم" للخطيب و"البحر الذي زخر" (٢/ ٤٧٤-٥٣٠) وكتاب "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه" للأعظمي و"صحائف الصحابة" و"تدوين السنة المشرفة" للصويان و"تدوين السنة النبوية" للزهراني.

يبين اتصاله، أو انقطاعه، وصحته، وإعلاله ونحو ذلك، ومن هنا نشأ التقعيد لهذا العلم من هذه الناحية.

ثانيًا: التوسع في الجرح والتعديل لِحَمَلَةِ السنة:

تقدم لك أن الصحابة رضي الله عنهم قد استمروا بعد نبيهم ﷺ في تبيين أحوال حملة الدين، ووقوا الكذب عن رسول الله ﷺ سيد الأولين والآخرين وتحروا في الأخذ؛ صيانة وحماية لهذا الدين المتين.

قال ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٨) مبينًا طريقة السلف الصالحين الصادقين المتبعين لأصحاب النبي الكريم في بيان أحوال الناس من حملة الدين أو الخارجين عن السنة والمبتدعين: ثم أخذ مسلكهم -يعني مسلك الصحابة- واستن بسنتهم واهتدى بهديهم من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم:

(١) سعيد بن المسيب. (المتوفى / بعد سنة ٩٠هـ)[1]

(٢) والقاسم بن محمد بن أبي بكر. (المتوفى/ سنة ١٠٦هـ)

(٣) سالم بن عبد الله بن عمر. (المتوفى/ سنة ١٠٦هـ)

(٤) وعلي بن الحسين بن علي. (المتوفى/ سنة ٩٣هـ)

(٥) وأبوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف. (المتوفى/ سنة ١٠٤ هـ)

---

(١) مابين قوسين وهو سنة الوفاة، زدته؛ حتى يتبين للقارئ الفترة الزمنية التي عاشوها رحمهم الله، وقد اعتمدت في ذلك على "التقريب" للحافظ ابن حجر رحمه الله.

(٦) وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة. (المتوفى/ سنة ٩٤هـ وقيل ٩٨هـ)

(٧) خارجة بن زيد بن ثابت. (المتوفى بعد ١٠٠هـ وقيل: قبلها)

(٨) وعروة بن الزبير بن العوام. (المتوفى سنة ٩٤هـ على الصحيح)

(٩) وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. (المتوفى سنة ٩٤هـ) وقيل غير ذلك.

(١٠) سليمان يسار. (مات بعد المائة وقيل: قبلها) وأضاف ابن عدي في «الكامل» (١/ ٦٥-٧٠)

(١١) سعيد بن جبير. (المتوفى سنة ٩٥هـ)

(١٢) عطاء بن أبي رباح. (المتوفى سنة ١١٤هـ)

(١٣) عبد الرحمن الأعرج. (المتوفى سنة ١١٧هـ)

(١٤) أبو صالح ذكوان السمان. (المتوفى سنة ١٠١هـ)

(١٥) الحسن بن أبي الحسن البصري. (المتوفى سنة ١١٠هـ)

(١٦) محمد بن سيرين أبو بكر (المتوفى سنة ١١٠هـ)

(١٧) أنس بن سيرين. (المتوفى سنة ١١٨هـ وقيل: ١٢٠هـ)

(١٨) أبو العالية الرياحي رفيع بن مهران (المتوفى سنة ٩٠هـ وقيل: ٩٣هـ).

(١٩) مالك بن دينار البصري. (المتوفى سنة ١٣١هـ)

(٢٠) عامر بن شراحيل الشعبي. (المتوفى سنة ١٠٩هـ)

(٢١) إبراهيم بن يزيد النخعي. (المتوفى سنة ٩٦هـ)

(٢٢) الربيع بن خثيم أبو يزيد. (المتوفى سنة ٦١هـ وقيل: ٦٣هـ)

(٢٣) حماد بن أبي سليمان. (المتوفى سنة ١٢٠هـ)

(٢٤) سعد بن إبراهيم الزهري. (المتوفى سنة ٢٠١هـ)

(٢٥) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني. (المتوفى سنة ١٣١هـ)

(٢٦) الأعمش سليمان بن مهران. (المتوفى سنة ١٤٨هـ)

وأضاف الترمذي في "العلل"، الذي في آخر "الجامع" (٥/ ٦٩٤)

(٢٧) طاوس بن كيسان. (المتوفى سنة ١٠٦هـ) وقيل: بعد ذلك.

قال ابن رجب في "شرح العلل" (ص٩١): "ابن سيرين هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم"[1].

وبنحوه قال الذهبي في "ذكر من يعتمد" قوله (ص٥٩).

وهو محمول على أنه وسعه أكثر من غيره.

---

(١) وهو القائل كما في "العلل" لأحمد (٣٦٤٠)، و"مقدمة مسلم" برقم(٢٧) وغيرهما بسند صحيح "لم يكونوا يسألون عن الإسناد. فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" وهو القائل أيضًا: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم".

أخرجه مسلم (٢٦) وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٥) وغيرهما وسنده صحيح.

قال ابن حبان عن هذه الطبقة في "المجروحين" (ص٣٩): «فجدُّوا في حفظ السنن، والرحلة فيها، والتفتيش عنها، والتفقه فيها، ولزموا الدين ودعوة المسلمين».

وَقال: ثم أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق جماعة منهم:

(١) الزهري. (محمد بن مسلم أبو بكر المتوفى سنة ١٢٥هـ)

(٢) ويحيي بن سعيد الأنصاري. (المتوفى سنة ١٤٤هـ أو بعدها)

(٣) وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام. (المتوفى سنة ١٤٥هـ أو ١٤٦هـ)

(٤) وسعد بن إبراهيم. (الزهري المتوفى سنة ٢٠١هـ)

في جماعة معهم من أهل المدينة إلا أن أكثرهم تيقظًا وأوسعهم حفظًا وأدومهم رحلة وأعلاهم همة الزهري. اهـ

■ أضاف الذهبي في "ذكر من يعتمد قوله" (ص١٦٢): الأعمش وَقال: ضعَّف جماعة ووثق آخرين.

■ وقال السخاوي في "الإعلام بالتوبيخ" (ص٣٣٨-٣٣٩) ملخصًا القول في هذه الحقبة: «وأما المتكلمون في الرجال فخلق من نجوم الهدى، ومصابيح الظلم، المستضاء بهم في دفع الردى، لا يتهيأ حصرهم في زمن الصحابة رضي الله عنهم، وهلم جرًّا، سرد ابن عدي في مقدمة "كامله" منهم خلقًا إلى زمنه، وسرد من التابعين عددًا:

كالشعبي، وابن سيرين، والسعيدين: ابن المسيب وابن جبير، ولكنهم

فيهم قليل بالنسبة لمن بعدهم؛ لقلة الضعف في متبوعهم، إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف، إلا الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور والمختار الكذاب.

فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني، كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء، الذين ضعفوا غالبًا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف، ويرسلون كثيرًا، ولهم غلط كأبي هارون العبدي.

فلما كان عند آخرهم عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومائة، تكلم في التوثيق والتجريح طائفة من الأئمة.

وضعَّف الأعمش جماعة، ووثق آخرين، ونظر في الرجال شعبة، وكان متثبتًا لا يكاد يروي إلا عن ثقة، وكذا كان مالك.

■ قال ابن حبان (ص٤٠): ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال وحفظ السنن، والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين، والفقهاء في الدين منهم:

(١) سفيان الثوري في الكوفة (المتوفى سنة ١٦١هـ).

(٢) شعبة بن حجاج في واسط (المتوفى سنة ١٦٠هـ).

(٣) مالك بن أنس في المدينة (المتوفى سنة ١٧٩هـ).

(٤) عبد الرحمن بن عمرو الأوزعي في المدينة (المتوفى سنة ١٥٧هـ).

(٥) وحماد بن سلمة في البصرة (المتوفى سنة ١٦٧هـ).

(٦) والليث بن سعد في مصر (المتوفى سنة ١٧٥هـ).

(٧) حماد بن زيد في مكة (المتوفى سنة ١٧٩هـ).

(٨) سفيان بن عيينة في مكة (المتوفى سنة ١٩٨هـ).

في جماعة معهم إلا أن من أشدهم انتقاءً للسنن، وأكثرهم مواظبة عليها حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة أنفس: مالك، والثوري، وشعبة.

■ قال ابن حبان (ص٥٢): ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحَديث والتنقير عن الرجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم:

(١) عبد الله بن المبارك (المتوفى سنة ١٨١هـ).

(٢) يحيى بن سعيد القطان (المتوفى سنة ١٩٨هـ).

(٣) وكيع بن الجراح (المتوفى سنة ١٩٧هـ).

(٤) وعبد الرحمن بن مهدي (المتوفى سنة ١٩٨هـ).

(٥) ومحمد بن إدريس الشافعي[1] (المتوفى سنة ٢٠٤هـ).

---

(١) هو مصنف كتاب «الرسالة» الذي يُعَدُّ من أول الكتب التي نصت على قواعد مقررة في علوم الحديث، وقد ظهرت في عصره وما قبله بقليل عبارات اصطلاحية في علوم الحديث مثل:

١- «صحيح» انظر «مقدمة الجرح والتعديل» (١٤و ٧٩ و١٤١)، و«آداب الشافعي» لابن=

في جماعة معهم إلا أن من أكثرهم تنقيرًا عن شأن المحدثين وأتركهم

= أبي حاتم (صـ٢٣٢)، و"جماع العلم" (٣١٥)، و"الجرح والتعديل" (٢/ ٢٤).

٢- المرفوع: انظر "مقدمة الجرح" (١٩، ١٥٨، ٢٦٩).

٣- الموقوف: انظر "مقدمة الجرح" (٢٤٠).

٤- المتصل: انظر "الرسالة" للشافعي (رقم ١١٨٤)، "آداب الشافعي" لابن أبي حاتم (صـ٢٣٢).

٥- المرسل: انظر "تاريخ ابن أبي خيثمة" رقم (٢١٣٦) و(٢١٥٦)، و"مقدمة الجرح" (٤٤)، و"الرسالة" رقم (١١٦٥-١٢٧٤).

٦- المنقطع: انظر "الرسالة" رقم (١١٨٤) (١١٩٩) (١١٦٢)، و"آداب الشافعي" (صـ٢٣٢).

٧- الضعيف: انظر "مقدمة الجرح" (١٥٨و ٢٣٨)، و"آداب الشافعي" لابن أبي حاتم (صـ٢٢٢)، و"الجرح والتعديل" (٢/ ٢٤).

٨- المنكر: انظر "مقدمة الجرح" (٧٠، ٧١، ٧٢).

٩- الشاذ: انظر "الإرشاد" للخليلي (١/ ١٧٤-١٧٧)، و"آداب الشافعي" (صـ٢٣٣-٢٣٤).

١٠- المضطرب: انظر "مقدمة الجرح" (٢٣٧).

١١- التدليس: انظر "مقدمة الجرح" (١٧٣)، و"الجرح والتعديل" (٢/ ٣٤).

١٢- التلقين: انظر "مقدمة الجرح" (٤٤).

١٣- الباطل: انظر "مقدمة الجرح" (٢٥٩).

١٤- ما لا أصل له: انظر "مقدمة الجرح" (٢٦٠).

١٥- "مختلف الحديث": صنف فيه الشافعي تصنيفًا مفردًا.

١٦- الفرد: انظر "آداب المناقب" (صـ٢٣٤).

١٧- العرض والسماع ونحو ذلك: انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ١٧، ٣٥، ٣٦) و"الإلماع" للقاضي عياض.

١٨- المطروح: انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٧، ٣٢، ٣٤).

١٩- الرواية بالمعنى: انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٠).

٢٠- التصحيف: انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٣١).

وغير هذا كثير من الأنواع التي صارت اليوم معلومة عند أهل هذا الفن يجدها المتتبع لكلام هؤلاء القدماء رحمهم الله تعالى لا سيما في مثل كتب الخطيب البغدادي لا سيما "الكفاية" منها.

للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لَم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحي بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي.

■ وَقال (ص٥٤): ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحَديث والاختبار، وانتقاء الرجال والآثار، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح، وبينوا أحوال الثقات والمدلسين والأئمة، والمتروكين، حتى صاروا يُقتدى بهم في الآثار وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم:

(١) أحمد بن حنبل رضي الله عنه (المتوفى سنة ٢٤٢هـ).

(٢) ويحي بن معين (المتوفى سنة ٢٣٣هـ).

(٣) وعلي بن عبد الله المديني (المتوفى سنة ٢٣٤هـ).

(٤) وأبوبكر بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥هـ).

(٥) وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (المتوفى سنة ٢٣٨هـ).

(٦) وعبيد الله بن عمر القواريري (المتوفى سنة ٢٣٥هـ).

(٧) وزهير بن حرب أبو خيثمة (المتوفى سنة ٢٣٤هـ).

في جماعة من أقرانهم إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشًا على المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات، منهم كان: أحمد بن حنبل ويحي بن معين، وعلي بن المديني رحمة الله عليهم.

■ قال ابن حبان (ص٥٧): ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار، وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم:

(١) محمد بن يحيي الذهلي النيسابوري (المتوفى سنة ٢٥٨هـ).

(٢) وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (المتوفى سنة ٢٥٥هـ).

(٣) وأبوزرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (المتوفى سنة ٢٤٦هـ).

(٤) محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ).

(٥) ومسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١هـ).

(٦) وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

في جماعة من أقرانهم[1] أمعنوا في الحفظ وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك حتى إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها، عدَّها عدًّا، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعًا، ولأظهرها ديانة، ولولاهم

---

(١) مثل: الحميدي عبدالله بن الزبير المتوفى سنة (٢١٩هـ)، وسعيد بن منصور المروزي المتوفى سنة (٢٢٧هـ)، وأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، ومحمد بن سعد المتوفى سنة (٢٣٠هـ)، ومحمد بن عبدالله بن نمير المتوفى سنة (٢٣٤هـ)، وخليفة بن خياط العصفري المتوفى سنة (٢٤٠هـ)، وعبدالرحمن بن إبراهيم دحيم الدمشقي المتوفى سنة (٢٤٥هـ)، وأحمد بن صالح المصري المتوفى سنة (٢٤٨هـ)، وعمرو بن علي الفلاس المتوفى سنة (٢٤٩هـ)، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني المتوفى سنة (٢٥٦هـ).

لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون، بالسنن شأنهم دامغون.

قلت: ثم تبع هؤلاء وسلكوا مسلكهم في تتبع الطرق وبيان أحوال حَمَلَةِ الحديث والآثار، وزادوا في ذلك بيان علل الأخبار وإظهار الخطإ والتصحيف، ونحو ذلك أئمة بذلوا أنفسهم وأعمارهم وأموالهم في سبيل هذا الشأن منهم:

١) أبو زرعة الرازي: عبيدالله بن عبدالكريم (المتوفى سنة ٢٦٤هـ).

٢) أبوحاتم الرازي محمد بن إدريس (المتوفى سنة ٢٧٧هـ)

٣) يعقوب بن شيبة (المتوفى سنة ٢٦٢هـ).

٤) محمد بن يزيد بن ماجه (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

٥) يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ).

٦) أبو عيسى الترمذي محمد بن عيسى (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

٧) أحمد بن زهير بن حرب المشهور بابن أبي خيثمة (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

ثم تلاهم على منوالهم وطريقهم:

١) الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (المتوفى سنة ٢٨٠هـ)[1].

---

(١) انظر كتابه "نقض سعيد الدارمي على بشر المريسي" منه باب: في الحث على طلب الحديث (ص٣٤١) وما بعدها.

٢) أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو (المتوفى سنة ٢٨١هـ).

٣) ابن أبي عاصم أحمد بن عاصم النبيل (المتوفى سنة ٢٨٧هـ).

٤) صالح بن محمد جزرة (المتوفى سنة ٢٩٣هـ).

٥) محمد بن نصر المروزي (المتوفى سنة ٢٩٤هـ).

٦) أبوالقاسم البغوي عبدالله بن محمد (المتوفى سنة ٣١٧هـ).

ثم تلاهم على ذلك الطريق المنير جماعة من أهل الحق والاستقامة منهم:

١) المقدمي محمد بن أحمد بن أبي بكر المقدمي (المتوفى سنة ٣٠١هـ).

٢) أبوبكر البرديجي أحمد بن هارون (المتوفى سنة ٣٠١هـ).

٣) الإمام النسائي أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

٤) أبو يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى (المتوفى سنة ٣٠٧هـ).

٥) أبو بشر الدولابي محمد بن أحمد بن حماد (المتوفى سنة ٣١٠هـ).

٦) محمد بن إسحاق بن خزيمة (المتوفى سنة ٣١١هـ).

٧) الطبري محمد بن جرير (المتوفى سنة ٣١٠هـ).

٨) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق (المتوفى سنة ٣١٦هـ).

٩) العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو (المتوفى سنة ٣٢٠هـ).

١٠) ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس (المتوفى سنة ٣٢٠هـ).

وبعد هؤلاء الأئمة على اختلاف مشاربهم في التصنيف والذب عن

السنة والتدوين لها نستطيع أن نقول: إنه في ذلك الوقت بدأ التقعيد لعلم المصطلح (الحديث) وتعميد قواعده وتبيين مهماته، يتبين لك ذلك في الخلاصة التي سأذكرها تبعًا.

وقد تلا هؤلاء الأئمة جماعة آخرون من أهل هذا الشأن فأوسعوا القول فيه وقعدوا القواعد وبدأ التصنيف عندها في هذا الفن منهم:

١) محمد بن حبان البستي المتوفى سنة (٣٥٤هـ).

٢) مسند الدنيا الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب المتوفى سنة (٣٦٠هـ).

٣) ابن عدي محمد بن أحمد بن عبدالله المتوفى سنة (٣٦٥هـ).

٤) أبو أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد المتوفى سنة (٣٧٨هـ).

٥) الحافظ الحسن بن عبدالله العسكري صاحب «تصحيفات المحدثين» المتوفى سنة (٣٨٢هـ).

٦) الدارقطني علي بن عمر بن أحمد المتوفى سنة (٣٨٨هـ).

وفي عصر هؤلاء بدأت جمع القواعد المفردة في مصنفات مفردة لأهل العلم في هذا الشأن كما سيأتي لك مزيدٌ من البيان في ذلك.

الخلاصة في هذه المرحلة:

تعد هذه المرحلة الأولى للتدوين الواسع في باب حفظ السنة والذب عنها؛ فقد تقدم لك ذكر شيء كثير من التصانيف لأهل العلم من أجل حفظ السنة، ثم أعقبناهم بمن انتدب أيضًا لتمحيص الرجال وتبيين الحق

فيهم، حتى يعلم المقبول فيُحمل عنه والمجروح فيرد، ومن خلال تينك القائمتين لهذا الفن اللتين هما:

(١) حفظ السنة وتدوينها.

(٢) الجرح والتعديل في حملة السنة.

نشأ علم المصطلح وبيان ذلك: أن الأئمة المصنفين في السنن لا تخلو كتبهم من قواعد لهذا الفن، بل ربَّما أفردوا بعض المباحث لبعض مسائل هذا العلم. وكذا أصحاب النقد تطور النقد عندهم حتى أصبح قواعد تعرف من خلال كتبهم وطيات دفاترهم، **وإليك بعض المصنفات التي لا تخلو من قواعد وهي مصنفة أصلًا في السنن:**

(١) "صحيح البخاري" فإنه مليء بالفوائد والقواعد الحديثية التي يعرفها اللبيب.

(٢) "صحيح مسلم" وله مقدمة شافية في هذا العلم الجليل ونقاش بعض المسائل في هذا الشأن مثل العنعنة ونحوها.

(٣) "مسند أحمد" فيه فوائد وقواعد.

(٤) "سنن الترمذي" في طياتها من العلوم الخير الكثير وبآخرها كتاب جليل وهو "العلل الصغير".

(٥) "سنن أبي داود" فيها من القواعد والأحكام شيء طيب مبارك ثم أردفها "برسالته إلى أهل مكة" وقد تضمنت قواعد جليلة في هذا الفن الجليل.

(٦) "مسند يعقوب بن شيبة" «**المسند المعلل**».

(٧) "مسند علي بن المديني" وهو مسند معلل كما تقدم وغيرها كثير.

(٨) بل قبل هذا كله جزء نفيس صغير الحجم لأبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي المتوفى سنة (٢١٩هـ) فيه قواعد في علم الحديث[1].

كتب النقد التي تضمنت قواعد انبثق عنها علم المصطلح وغيره:

قد صنف جماعة ممن سبق ذكرهم في تلك الأزمنة مصنفات متفرقة وكثير منها يمس علم المصطلح (الحديث)، بل ربما بعضها يمثل نوعًا بمفرده من أنواع علم مصطلح الحديث من ذلك على سبيل المثال:

(١) التواريخ الثلاثة للإمام البخاري وكلها مطبوعة وهي مليئة بالفوائد، والقواعد الحديثية. وكتاب «**العلل**» للإمام البخاري أيضًا وغيرها من كتبه التي في هذا الباب.

(٢) "الضعفاء" للإمام البخاري أيضًا، ولمسلم رحمهما الله.

(٣) "التمييز" وقد طبع قسم منه وهو قواعد حديثية مع أمثلة عليها.

(٤) "كتاب الأقران" وهو يعد نوعًا من أنواع علوم المصطلح.

---

(١) أخرج منه الحافظ ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٣-٣٤) وأخرج منه أيضًا الخطيب مفرقًا في "الكفاية" برقم (٣٨) و(٣٠٩) و(٤١١) و(٤٢٦) والعسكري أخرج بعضه في "تصحيفات المحدثين" (١/ ١١).

(٥) "كتاب أوهام المحدثين" وهو يعد أحد أنواع هذا العلم.

(٦) "كتاب التاريخ" وكأنه يتضمن الجرح والتعديل وما إلى ذلك.

(٧) "كتاب الطبقات" وهي نوع من أنواع علوم المصطلح.

(٨) "السؤالات لأحمد": ولا تخلو من قواعد وتنبيهات.

(٩) "كتاب العلل": وهو يتضمن نوعًا من أنواع علوم الحديث.

(١٠) "كتاب المخضرمين": وهو يتضمن نوعًا آخر.

(١١) كتاب "المنفردات والوحدان" وهو يتضمن نوعًا من أنواع علوم الحديث.

وللإمام علي بن المديني كتب متكاثرة تتعلق بعلم المصطلح منها:

(١٢) "الأسامي والكنى".

(١٣) "الضعفاء".

(١٤) "المدلسين".

(١٥) "الطبقات".

(١٦) "من روى عن رجل لم يره".

(١٧) "علل المسند" وله في العلل عدة كتاب منها أيضًا:

(١٨) "العلل" وهو جزء مطبوع.

وله أيضًا:

(١٩) "الكنى".

(٢٠) "الوهم والخطأ".

(٢١) "التاريخ".

(٢٢) "العرض على المحدث".

(٢٣) "من حدث ثم رجع عنه".

(٢٤) "الثقات والمثبتين".

(٢٥) "اختلاف الحديث".

(٢٦) "الإخوة والأخوات" وهو مطبوع.

(٢٧) "من يعرف باسمه دون اسم أبيه" وهو مطبوع.

(٢٨) "مذاهب المحدثين"، وغيرها من كتب ابن المديني[1] وغالبها كما ترى تتضمن أنواعًا من علوم الحديث.

(٢٩) "العلل الصغير" للترمذي وهو في آخر الجامع شرحه ابن رجب في كتابه القيم الماتع «**شرح العلل**».

(٣٠) "العلل الكبير" وهو مطبوع.

(٣١) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم وله مقدمة مليئة بالقواعد

---

(١) انظرها في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب (٢/ ٣٠١-٣٠٢).

والفوائد التي تتعلق بعلوم الحديث.

(٣٢) "كتاب العلل" له وهو مليء بما يتعلق بفن علوم الحديث وقواعده.

(٣٣) "كتاب المراسيل" له وهو فن مفرد في علم الحديث، وغالب هذه الكتب ينقلها عن أبيه وأبي زرعة، وغيرهما.

(٣٤) "الضعفاء للعقيلي" وهو كتاب قيم في مقدمته فوائد وكذا طياته مليئة بالأمثلة والفوائد التي تتعلق بهذا العلم.

(٣٥) "الكامل" لابن عدي وله مقدمة جليلة، وكذا بقيته فهو مصدر من مصادر هذا العلم.

(٣٦) "الثقات لابن حبان" وبه فوائد قيمة[1].

---

(١) ولابن حبان كتب كثيرة في هذا الفن ذكرها الخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/٣٠٢-٣٠٤) وإليك نصه: «ومن الكتب التي تكثر منافعها -إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها- مصنفات أبي حاتم محمد بن حبان البستي، التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السجزي، وأوقفني على تذكرة بأساميها، ولم يُقدَّر لي الوصول إلى النظر فيها، لأنها غير موجودة بيننا، ولا معروفة عندنا.

وأنا أذكر منها ما استحسنه سوى ما عَدَلْتُ عنه واطّرحته، فمن ذلك:

كتاب "الصحابة" خمسة أجزاء، كتاب "التابعين" اثنا عشر جزءًا، كتاب "أتباع التابعين" خمسة عشر جزءًا، كتاب "تبع الأتباع" سبعة عشر جزءًا، كتاب "تُبَّاع التَّبَع" عشرون جزءًا، كتاب "الفصل بين النقلة" عشرة أجزاء، كتاب "علل أوهام أصحاب التواريخ" عشرة أجزاء، كتاب "علل حديث الزهري" عشرون جزءًا، كتاب "علل حديث مالك بن أنس" عشرة أجزاء/(١٩٥ب)، كتاب "علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه" عشرة أجزاء، كتاب "علل ما أسند أبو حنيفة" عشرة أجزاء، كتاب "ما خالف الثوري شعبة" ثلاثة أجزاء، كتاب "ما خالف=

(٣٧) "المجروحين"، وله مقدمة عظيمة النفع ونفس الكتاب ملئ

= شعبة الثوري" جزءان، كتاب "ما انفرد بن أهل المدينة من السنن" عشرة أجزاء، كتاب "ما انفرد به أهل مكة من السنن" خمسة أجزاء، كتاب "ما انفرد به أهل خراسان" خمسة أجزاء، كتاب "ما انفرد به أهل العراق من السنن" عشرة أجزاء، كتاب "ما عند شعبة عن قتادة وليس عند سعيد عن قتادة" جزءان، كتاب "غرائب الأخبار" عشرون جزءًا، كتاب "ما أغرب الكوفيون على البصريين" عشرة أجزاء، كتاب "ما أغرب البصريون على الكوفيين" ثمانية أجزاء، كتاب "من يُعرف بالأسامي" ثلاثة أجزاء، كتاب "أسامي من يُعرف بالكنى" ثلاثة أجزاء، كتاب "الفصل والوصل" عشرة أجزاء، كتاب "التمييز بين حديث النضر الحُذاني والنضر الخزاز" جزءان، كتاب "الفصل بين حديث منصور بن المعتمر ومنصور بن زاذان" ثلاثة أجزاء، كتاب "الفصل بين حديث مكحول الشامي ومكحول الأزدي" جزء، كتاب "موقوف ما رُفع" عشرة أجزاء، كتاب "آداب الرحالة" جزءان، كتاب "ما أسند جنادة عن عبادة" جزء، كتاب "الفصل بين حديث ثور بن يزيد وثور بن زيد" جزء، كتاب "ما جُعل عبدالله بن عمر، عبيدالله بن عمر" جزءان، كتاب "ما جُعل شيبان سفيان أو سفيان شيبان" ثلاثة أجزاء، كتاب "مناقب مالك بن أنس" جزءان، كتاب "مناقب الشافعي" جزءان، كتاب "المعجم على المدن" عشرة أجزاء، كتاب "المُقلِّين من الشاميين" عشرة أجزاء، كتاب "المُقلِّين من أهل العراق" عشرون جزءًا، كتاب "الأبواب المتفرقة" ثلاثون جزءًا، كتاب "الجمع بين الأخبار المتضادة" جزءان، كتاب "وصف المعدِّل والمعدَّل" جزءان، كتاب "الفصل بين (أخبرنا) و(حدثنا)" جزء، كتاب "أنواع العلوم وأوصافها" ثلاثون جزءًا».

ومن آخر ما صنف كتاب "الهداية إلى علم السنن" قصد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما صناعة الحديث والفقه، يذكر حديثًا ويترجم له، ثم يذكر من يتفرد/ (١٩٦أ) بذلك الحديث، ومن مفاريد أي بلد هو، ثم يذكر تاريخ كل اسم في إسناده من الصحابة إلى شيخه بما يُعرف من نسبته، ومولده، وموته، وكنيته، وقبيلته، وفضله، وتيقظه، ثم يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحكمة، وإن عارضه خبر آخر ذكره، وجمع بينهما، وإن تضادَّ لفظه في خبر آخر تلطَّف للجمع بينهما حتى يُعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معًا، وهذا من أنبل كتبه وأعزها.

بالفوائد والقواعد.

(٣٨) "مقدمة صحيح ابن حبان" بحثت مباحث مهمة في هذا العلم[١].

(٣٩) "العلل" للدارقطني[٢].

---

(١) وبحمد الله فقد استخرجت الفوائد الحديثية من كتب ابن حبان، فهي قيد الإتمام والإعداد أسأل الله أن ييسر إتمامها وإخراجها.

(٢) للإمام الدارقطني كتب كثيرة في أبواب من العلم وسأذكر منها بعضًا مما تضمن قواعد في هذا العلم من غير كتابه "العلل":

١- "الأحاديث التي خولف فيها مالك".

٢- "الإخوة والأخوات" وهو مطبوع.

٣- ٤- "الإلزامات والتتبع" مطبوع بتحقيق شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله.

٥- "أسماء التابعين" وهو مطبوع.

٦- "أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد به كل منهما".

٧- "أسماء المدلسين".

٨- "الأفراد والغرائب".

٩- "تصحيف المحدثين".

١٠- "الجرح والتعديل".

١١- "جزء فيه من حدث ونسي".

١٢-١٣- "الضعفاء والمتروكين" مع "مقدمته".

١٤- "غريب الحديث والمدبج".

١٥- "المؤتلف والمختلف" وهو مطبوع.

١٦- كتب السؤالات وهي كثيرة انظر هذه المصنفات وغيرها في مقدمة موفق بن عبدالله بن عبدالقادر "للمؤتلف والمختلف" (١/ ٤١-٥٦).

وهي كما ترى بعضها في نوع خاص من أنواع علم الحديث وبعضها يتضمن قواعد ومهمات في هذا الفن.

(٤٠) "السنن" له أيضًا وفيها من الفوائد والقواعد شيء طيب مبارك.

(٤١) المستخرجات على الصحاح والأمهات، بها فوائد وقواعد متفرقة.

(٤٢) كتب السؤالات لابن معين ولغيره من أئمة الشأن وهي كثيرة متفرقة.

وقد طبع كثير منها وفيها من الفوائد والقواعد ما يعد مرتبطًا بهذا الفن.

(٤٣) "العلل ومعرفة الرجال" للإمام عبد الله بن أحمد عن أبيه وله فيه زوائد وهو مطبوع ومفيد.

(٤٤) "طبقات ابن سعد" وهو مفيد جدًّا.

(٤٥) "الكنى" لأبي أحمد الحاكم.

(٤٦) "الكنى" للدولابي.

(٤٧) "الكنى" للنسائي و"كتاب الطبقات" و"تسمية من لم يرو عنه إلا واحد" وكلها له.

(٤٨) "الضعفاء والمتروكين" له أيضًا.

(٤٩) "شروط الأئمة" وشرحه للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده المتوفى سنة ٣٩٥هـ.

إلى غير ذلك من الكتب المتفرقة في هذا العلم الجليل التي توالت التصانيف في أقسام منه متعددة متفرقة.

إذًا فعلم المصطلح في هذه المرحلة يتجلى في قواعد مبثوتة في كتب الحديث على اختلاف نوعية تصنيفها، أو كتب متفرقة تتكلم عن أنواع مستقلة من أنواع هذا العلم، وهذه المرحلة العلمية لم تتمحص عن ظهور قواعد علم المصطلح فقط بل علوم ثلاثة:

الأول: علم الحديث.

الثاني: علم الرجال.

الثالث: علم العلل.

وعلم المصطلح يتضمن الكلام عن قواعدها جميعًا.

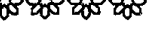

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المرحلة الرابعة: تدوين علم المصطلح وجمع قواعده المتفرقة فِي كتب مستقلة

وهذه المرحلة تبدأ تقريبًا من منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع.

(١) فأول من جمع كثيرًا من تلك القواعد المتفرقة في مصنف واحد مستقل **الإمام أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي** المتوفى سنة ٣٦٠هـ في كتابه القيم: «**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**».

قال الحافظ ابن حجر في «**المجمع المؤسس**» (١/ ١٨٦): هو أول كتاب صنف في علوم الحديث في غالب الظن، وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه، لكن هذا أجمع ما جمع في ذلك في زمانه، ويعد هذا الكتاب أكبر كتاب وضع في علوم المصطلح إلى ذلك العصر.

وَقال في «النزهة»: لكنه لم يستوعب.

قلت: ذلك لأنَّ أي كتاب يُبتدأ به في أي فن من الفنون أو علم من العلوم حاشا كتاب -ربنا جلت قدرته وتعالت عظمته- لابد أن يعتريه النقص، فيأتي من بعده فينظر في تلك المادة فيرى فيها نقصًا من وجه معين يتبين له فَيُتم ذلك النقص على حسب ما يراه، فيأتي الذي بعده...

وهكذا حتى يتم بلوغ ذلك العلم أو الفن إلى درجة معينة من درجات كماله، وكون الرامهرمزي لَم يستوعب لا يعد ذلك نقصًا في المؤَلَفِ ولا تهوينًا من أمر مؤلفه.

فقد قال الذهبي في "السير" (١٦/ ٧٣): ما أحسنه من كتاب قيل: إن السِلَفِي كان لا يكاد يفارق كمه[1]. يعني في بعض عمره.

ما تضمنه هذا الكتاب:

تكلم عن مضامين أمرين من أمور هذا العلم:

الأول: آداب حَمَلَةِ الحديث من ذلك:

* النية في طلب الحديث، وأوصاف الطلب وآدبه.

* فضل الناقل والطالب لسنة رسول الله ﷺ.

* ضروب من أوصاف النقل والكتابة: مثل الحك، والضرب، والدائرة، والنقل، والشكل، والتبويب، والتصنيف، ونحو ذلك والإملاء، والاستملاء.

والثاني: شيء من قوانين الرواية:

* فضل من جمع بين الرواية والدراية.

* كتابة الحديث.

---

(١) الكُمُّ: كُمُّ القميص قال ابن سيده: الكم من الثوب مدخل اليد ومخرجها، والجمع أكمام. انظر "اللسان": مادة (كمم).

* التحري في الأخذ والأداء.

* صيغ الأداء والتحمل.

* الرواية بالمعنى والخلاف في ذلك.

* العالي والنازل ونحو ذلك.

والكتاب في سبعة أجزاء متساوية الحجم تقريبًا وقد حفظ لنا الرامهرمزي فيه نصوصًا تفرَّد بها ولَم ينقلها أحد سواه[1].

وقد طبع الكتاب في مجلد ضخم يضم (٦٨٦) صفحة بتحقيق الدكتور محمد بن عجاج الخطيب عن دار الفكر ببيروت لسنة ١٣٩١هـ.

(٢) ثم تلاه في التصنيف في هذا العلم **الحاكم أبوعبدالله محمد بن عبدالله ابن البيع النيسابوري** المتوفى سنة (٤٠٥هـ). فصنف كتابه **"معرفة علوم الحديث"**[2].

سبب تصنيفه لهذا الكتاب:

قال الحاكم في "مقدمته لمعرفة علوم الحديث" (صـ١-٢): «لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلَّت، مع إمعانهم في

---

(١) انظر مقدمة محققه (ص٢٨ و٣٤ - ٣٥).

(٢) بهذا الاسم شهر وطبع وبه سماه أبو سعد السمعاني في "التحبير" (١/ ١٨١) وسماه الحافظ ابن حجر في "المعجم المؤسس" رقم (٥٥٠) "علوم الحديث". وللحاكم كتب أخرى في هذا الفن تعتني بأفراد منه وذلك "كالمدخل إلى الصحيح" وقد طبع بتحقيق الشيخ الكبير ربيع بن هادي حفظه الله وكتاب "المدخل إلى الإكليل"، وهو كتاب نفيس على صغر حجمه.

كتابة الأخبار وكثرت طلبها على الإهمال والإغفال، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث، مِما يحتاج إليه طلبة الأخبار المواظبون على كتابة الآثار، واعتمدت في ذلك سلوك الاختصار دون الإطناب في الإكثار، والله الموفق لما قصدته، والمان في بيان ما أردته، إنه جواد كريم رءوف رحيم». اهـ

والكتاب يعد من المصادر المهمة، لا سيما في هذا العلم مع ما اشتمل فيه من الأحاديث والآثار المرفوعة، التي لو رتبت على أبواب العلم لكانت كتابًا مستقلًّا.

قال ابن خلدون في "مقدمته" (ص٣٤٣): قد ألف الناس في علوم الحديث وأكثروا، ومن فحول علمائه، وأئمتهم أبو عبد الله الحاكم، وتأليفه فيه مشهورة، وهو الذي هذبه وأظهر محاسنه.

وَقال الحافظ ابن حجر في «**المجمع المؤسس**» (١/ ١٨٦): ثم توسعوا في ذلك فأول من تصدى له -يعني: في التوسع- الحاكم أبو عبد الله، وعمل عليه أبو نعيم مستخرجًا» اهـ

وَقال طاهر الجزائري في "توجيه النظر" (ص٦٣): فيه فوائد رائقة ينبغي لطالب هذا الفن الوقوف عليها.

ذكر الحاكم في هذا الكتاب القيم. (٥٢) نوعًا من أنواع علوم الحديث.

قال الحافظ في "النزهة" (ص٤٧): «**لكنه لم يهذب ولَم يرتب**»، إذًا هذان أمران انتُقِدا على الحاكم:

الأول: عدم التهذيب يعني للعبارات حتى يتضح المراد منها.

الثاني: عدم الترتيب على ما تقتضيه أنواع علوم الحديث.

ويزاد ثالثًا: وهو عدم الاستيعاب.

وهذا الثالث لا يلزمه؛ لأنه قد قصد الاختصار في مصنفه هذا، ونستطيع أن نقول: هو أوفى بعلوم الحديث من كتاب الرامهرمزي السابق وذلك بكثير.

وقد طبع الكتاب في مجلد لطيف بتحقيق معظم حسين في الهند سنة ١٣٨٥هـ والكتاب يَحتاج إلى تحقيق وتدقيق نسأل الله أن ييسر بذلك.

وقد اختصر هذا الكتاب الشيخ طاهر الجزائري ضمن كتابه الواسع «**توجيه النظر**» (ص٦٢-٢٠٩).

(٣) ثم تلاه أبونعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ فعمل على كتاب الحاكم مستخرجًا[1]، سماه الذهبي في "السير" (١٧/ ٤٥٦): "علوم الحديث" وسماه أبو سعد السمعاني في "التحبير" (١/ ١٨١) "معرفة علوم الحديث" على كتاب الحاكم.

---

(١) بفتح الراء مفعول عمل، بكسر الراء حال من فاعله فهو مُنَزِّلٌ منزلة اللازم حينئذ، والمستخرج. قال العراقي: أن يأتي المصنف إلى كتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع مع شيخه أو من فوقه. قال ابن حجر: وشرطه ألَّا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة. انظر "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٥٧)، "البحر الذي زخر"، (٣/ ٨٩٧)، و"التدريب" (١/ ١١٧)، و"فتح المغيث" (١/ ٤٤)، "إمعان النظر" (ص٥) و"شرح القارئ على النزهة" (ص١٣٨).

قال الحافظ ابن حجر في «النزهة» (ص٤٧): «**وأبقى أشياء للمتعقب**».

قال المناوي في «اليواقيت» (١/ ٢١٠): «**يعني: المريد للاستيعاب**». وإلا فقد قال علي القارئ في شرحه: زاد أبو نعيم على الحاكم أشياء واستدرك عليه ما فاته. اهـ والله أعلم بمصير هذا المستخرج[(١)].

(٤) ثم جاء الإمام أبو سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني المتوفى (٥٦٢هـ) فصنف كتاب «آداب الإملاء والاستملاء» وكتابه هذا مفيد جدًّا في علوم الحديث وقد طبع في جزئين محققًا وهو مختصر من كتاب له سماه «**طراز الذهب في آداب الطلب**» والكتاب وإن لم يشتمل على أنواع من علم الحديث معينة فقد اشتمل على قواعد مفيدة في طياته استفاد منها كل من جاء بعده في الغالب ممن صنف في هذا الباب وغيره.

(٥) ثم جاء[(٢)] الإمام ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري

---

(١) وللإمام أبي نعيم مقدمة مفيدة على «مستخرجه» على مسلم أفردتها مع التعليق عليها باسم «المجروحين» وفيها فوائد قيمة وله في كتابه «الحلية» تعقبات مفيدة يستخرج منها فوائد في هذا العلم.

(٢) قبل ابن عبد البر أئمة منهم من أسهم في هذا الفن ضمن كتبه لا مفردًا فيما نعلم من أولئك:

١- الإمام الخليلي الخليل بن عبدالله بن أحمد المتوفى سنة (٤٤٦هـ) له ضمن كتابه «الإرشاد» قواعد هامة في هذا الفن مع ضرب الأمثلة.

٢- البيهقي أحمد بن الحسين المتوفى سنة (٤٥٨هـ) فإن له عدة مباحث في التقعيد لعلم مصطلح الحديث من ذلك:

١- «المدخل إلى السنن الكبرى» وهو كتاب ماتع نافع طبع قسم منه بتحقيق الأعظمي وقد أفاد منه الحافظ ابن كثير وذكر أنه اختصر ذلك الكتاب في تصنيف مفرد وكذلك ينقل منه الحافظ ابن رجب في «شرح العلل». ويسند عنه ويستفيد منه الحافظ ابن عساكر في «تاريخه».

٢- «المدخل إلى دلائل النبوة» وهو مباحث في علم الحديث في مقدمة «دلائل النبوة» وهو=

القرطبي أبوعمر المولود سنة (٣٦٨) والمتوفى سنة (٤٦٣) هـ[١].

فصنف كتاب "جامع بيان العلم وفضله" وقد ضمن هذا الكتاب ثلاثة أمور:

الأول: آداب العالم والمتعلم ويدخل فيه المحدث قبل غيره.

الثاني: نبذ من قوانين الرواية وذلك مثل: الخلاف في كتابة الحديث، ومعارضة الكتاب، وإصلاح الخطإ واللحن في الحديث، وتتبع ألفاظه ومعانيه، والعرض على العالم، وقول أخبرنا وحدثنا، واختلافهم في ذلك، والإجازة، والمناولة.

وكل هذه من أنواع علوم الحديث التي تفرقت في غير هذا الكتاب وجمعت فيه في هذه الحقبة الزمنية.

الثالث: قواعد وضوابط في أصول الفقه.

= مطبوع متداول.

٣- "مقدمة معرفة السنن والآثار" وهي مقدمة مفيدة يستفادُ منها في علم الحديث، ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الموضع أنه قد نسب إلى البيهقي كتاب "معرفة علوم الحديث" ذكره ياقوت الحموي في "معجم البلدان" (١/ ٥٣٨) أقول: وفي هذا عندي نظر إلا أن يكون مقصده بذلك "المدخل إلى السنن الكبرى" فمكن، فأما كتاب يسمى بـ"معرفة علوم الحديث" فمثله لا يخفى عند أهل الفن، فكيف لم يذكره سوى الحموي رحمه الله؟!. هذا والله أعلم.

(١) ذكرت ولادته؛ لأنه هو والخطيب كانا متعاصرين، وتوفيا في سنة واحدة، فأحببت أن أقدم ذكر أقدمهما سنًّا، فوجدت ابن عبد البر أقدم؛ إذ ولد في سنة (٣٦٨) يوم الجمعة من شهر ربيع الآخر على الصحيح، والإمام الخطيب ولد يوم الخميس لست بقين من جمادى الآخرة سنة (٣٩٢هـ) على الصحيح. فكان أكبر من الخطيب بـ(٢٤) سنة، ولم أر أحدًا نبه على كتاب ابن عبد البر هذا في قائمة المصنفات في علم الحديث قبلي، وأنا ذكرته للسبب المبين أعلاه والله أعلم.

وفي مقدمة كتابه «التمهيد» جملة من أنوع هذا الفن على منهج أهل الحديث، مما لو أفرد لكان مؤلفًا مستقلًّا.

(٦) ثم جاء الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ) فصنف في قوانين الرواية كتابه المشهور «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية». كذا أسماه ابن الجوزي في «المنتظم» وهو كذلك في نسخة معتمدة وبه سماه أيضًا حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٤٩٩) وسماه أبو سعد السمعاني: «الكفاية في علم الرواية»، وسماه الحافظ «الكفاية في قوانين الرواية» والأول هو المعتمد[1] والله أعلم.

وهذا الكتاب يعد كتابًا هامًّا في هذا الباب فقد استوفى مصنفه البحث في قوانين الرواية بما لم يسبق إلى نظيره، ولم يأت بعده أحد على منواله، فإنه تكلم عن أصول الرواية وقواعدها الكلية، وتطرق إلى جزئيات في ذلك، وأبان مذاهب العلماء واختلافهم في غير ما مسألة في ذلك الكتاب القيم النافع، لذا قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١٤٣): «**هو غاية في بابه**» اهـ

وكم كان شيخنا الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ يثني على هذا الكتاب ويَحث على مطالعته، كيف لا وقد اشتمل الكتاب على (١٣٢٢) أثرًا ما بين موقوف ومرفوع وبَوَّبَها على (١٤٠) بابًا نص عليه و(٢٩) ذكرها عناوين بدون تبويب.

---

(١) انظر «مقدمة الكفاية» (١/ ٢١ -٢٨) طبع دار الهدى.

سبب تأليفه لِهذا الكتاب:

قال في مقدمته (١/ ٤٨ -٥٦): (قد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كَتْب الأحاديث، والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين وينظروا نظر السلف الماضيين، في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي،... بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كتبه في الصحف ورسمه، فهم أغمار وحملة أسفار،... يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد؛ طلبًا لما علا من الإسناد لا يريدون شيئًا سواه ولا يبتغون إلا إياه، يحملون عمن لا تثبت عدالته، ويسمعون عمن لا تجوز أمانته، ويروون عمن لا يعرف صحة حديثه، ولا يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل...، ويكتبون عن الفاسق في فعله، المذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع على فساد اعتقاده، ويرون ذلك جائزًا، والعمل بروايته واجبًا، إذا كان السماع ثابتًا، والإسناد متقدمًا عاليًا، فجرَّ هذا الفعل منهم الوقيعة في سلف العلماء، وسهل طريق الطعن عليهم لأهل البدع والأهواء، حتى ذم الحديث وأهله بعض من ارتسم بالفتوى في الدين...

وأنا أذكر بِمشيئة الله وتوفيقه، في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة إلى معرفته، وبالمتفقه فاقة إلى حفظه ودراسته، من بيان أصول علم الحديث وشرائطه، وأشرح من مذاهب سلف الرواة والنقلة في ذلك ما يكثر نفعه، وتعم فائدته، ويستدل به على فضل المحدثين واجتهادهم في

حفظ الدين، ونفيهم تحريف الغالين وانتحال المبطلين...) ثم ذكر شيئًا من أبواب الكتاب.

والكتاب قد طبع طبعتين: الأولى في الهند سنة (١٣٥٧) والثانية في مصر سنة (١٤١٠هـ) ثم طبع الكتاب في مجلدين نفيسين محققين على ست نسخ خطية عن دار الهدى بمصر لبعض طلبة العلم المصريين.

وصنف الخطيب كتابًا آخر في آداب الرواية سماه:

«**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، وهو كتاب جليل القدر أيضًا طبع عدة طبعات من آخرها طبعة بتحقيق محمد بن عجاج الخطيب في مجلدين عن مؤسسة الرسالة.

قال الحافظ ابن حجر عن هذين الكتابين في «**المجمع المؤسس**» (١/ ١٨٦): ثم جاء الخطيب فعمل الكتابين المشهورين الجامعين لأسباب ذلك وهما: «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، «**والكفاية في معرفة قوانين الرواية**» اهـ.

قلت: وله كتب كثيرة أخرى في أنواع من علوم الحديث، فقل نوع من أنواعه إلا وله كتاب فيه.

قال الحافظ في «النزهة»: «قل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة [1] كل من أنصف عَلِمَ

---

(١) هو محمد بن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي المتوفى سنة (٦٢٩هـ) وصفه الذهبي بالإمام العالم المتقن الرحال انظر «السير» (٢٢/ ٣٤٧) و«الوافي بالوفيات» (٣/ ٣٦٧).

أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه[1] اهـ.

وإني ذاكر لك ما وقعت على ذكره للخطيب البغدادي مما صنفه فيما يتعلق بعلم مصطلح الحديث ورجاله فمن ذلك:

(١) "الفصل للوصل المدرج في النقل".

(٢) "السابق واللاحق".

(٣) "الإجازة للمعدوم والمجهول".

(٤) "الرحلة في طلب الحديث".

(٥) "نصيحة أهل الحديث".

(٦) "شرف أصحاب الحديث".

(٧) "اقتضاء العلم العمل".

(٨) "تقييد العلم".

(٩) "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة".

(١٠) "تلخيص المتشابه".

(١١) "تالي تلخيص المتشابه".

(١٢) "موضح أوهام الجمع والتفريق".

---

(١) لفظه كما في "تكملة الإكمال" (١/١٠٣) و"التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد" (ص١٥٤): له مصنفات في علوم الحديث لم يسبق إلى مثلها، ولا شبهة عند كل لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر الخطيب.

(١٣) "الفقيه والمتفقه".

(١٤) "غنية الملتمس إيضاح الملتبس" (مختصره) طبع.

هذا ما يحضرني له من الكتب المطبوعة أما التي ذكر ولا أعلم طباعتها إلى اليوم فمنها:

(١٥) "تمييز حكم المزيد في متصل الأسانيد".

(١٦) "الأسماء المتواطئة والأسباب المتكافئة".

(١٧) "التبيين لأسماء المدلسين".

(١٨) "التفصيل لمبهم المراسيل".

(١٩) "رافع الارتياب في المقلوب في الأسماء والأنساب".

(٢٠) "رواية الصحابة عن التابعين".

(٢١) "رواية الآباء عن الأبناء".

(٢٢) "المتفق والمفترق".

(٢٣) "من حدَّث ونسي".

(٢٤) "من وافق كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطإ فيه".

(٢٥) "المؤتنف في تكملة المختلف والمؤتلف".

(٢٦) "المكمل في بيان المهمل".

(٢٧) "الوفيات".

(٢٨) "الدلائل والشواهد على صحة العمل بخبر الواحد"[١].

وبعد هذه المرحلة العريقة التي قام بها الخطيب في ميدان هذا العلم، فقد سهل على من بعده جمع المتفرقات التي عند الخطيب وترتيبها على أنواع علوم الحديث، فقد جاء بعد الخطيب جماعة استفادوا ونقلوا من كتبه ولخصوا ولاجتهاداته قدروا فكان من أولئك.

(٧) القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى (سنة ٥٤٤هـ) فصنف كتابه "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع".

سبب تأليفه له:

ذكر أن الباعث له على تأليفه أن راغبًا رغب إليه في تلخيص فصول في معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية وتبيين أنواعها وما يصح وما يزيف وما يتفق من وجوهها وما يختلف[٢].

فأجابه على مراده ومطلبه بهذا التصنيف الممتع، الذي أطلق لقلمه عنانه في تبيين أمور كثيرة تهم في هذا الفن، لا سيما أنواع التحمل، ولا سيما الإجازة منها، فإنه قال عن ذلك النوع في المقدمة (ص٢٥): «**وقد تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق إليه، وجمعنا فيه تفاريق المجموعات والمسموعات والمشافهات والمستنبطات**».

والكتاب قد طبع في مجلد (سنة ١٣٨٩هـ).

---

(١) انظر كتاب "الخطيب البغدادي مؤرخ لبغداد ومحدثها" ليوسف العش (ص٢٠-١٢٤) و"موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد" لأكرم ضياء العمري (ص٧٦٥).

(٢) "الإلماع" (ص٣-٤).

وللقاضي عياض شرح "مقدمة صحيح مسلم" وهي مفيدة في هذا الشأن.

(٨) ثم جاء أبوحفص عمر بن عبد المجيد الميانجي المتوفى سنة ٥٨٠هـ فصنف رسالته «**إيضاح ما لا يسع المحدث جهله**»، وهو جزء صغير مختصر في هذا الفن.

وطريقة مصنفه فيه: أنه سرد الكلام سردًا بدون ذكر أبواب له أو فصول غير أنه ذكر في أثنائها اسم بابين فقط.

١- باب اللحن.

٢- باب من يُروى عنه ومن لا يروى عنه.

وبدأه بالحض على العلم ثم الكلام عن طرق التحمل وصيغ الأداء ثم الرواية بالمعنى -ثم ذكر البابين السابقين- ثم أردف ذلك بالكلام عن الصحيح، والحسن، والمشهور، والفرد، والغريب، والشاذ، والمسند، والمرسل، والموقوف، والمنقطع، والمقطوع، والمعضل، ثم طفق يسرد الأحاديث بدون سند وأكثرها ضعيف وبعضها موضوع[(١)].

وهذه الرسالة قد طبعت في بغداد (سنة ١٣٨٧هـ).

وفي هذه الحقبة في القرن السادس جاء أمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها واختصرت لتيسير فهمها من ذلك:

"شروط الأئمة الستة" لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة

---

(١) انظر "الخطيب وأثره في علوم الحديث" (ص٤٤٦ -٤٤٨).

(٥٠٧هـ).

و"شروط الأئمة الخمسة" لأبي بكر محمد بن أحمد الحازمي المتوفى سنة (٥٨٥هـ).

ومقدمة "جامع الأصول في أحاديث الرسول" لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ.

وفيما سبق من الكتب، لا سيما كتب الخطيب ملجأ لمن أراد جمع ما تفرق وسبر ما وجد.

(٩) قال الحافظ في "النزهة" (ص٥٠ -٥١): ثم جاء الحافظ الفقيه تقي الدين **أبوعمرو عثمان بن الصلاح** عبدالرحمن الشهرزوري[١] نزيل دمشق المتوفى سنة (٦٤٣هـ)[٢] فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية[٣] كتابه المشهور -يعني: "معرفة أنواع علم الحديث"[٤] - فهذب فنونه وأملاه شيئًا بعد شيء؛ فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب[٥] واعتنى

---

(١) هذه نسبة إلى شهرزور وهي بلدة بين الموصل وزنجان بناها زور بن الضحاك فقيل "شهرزور" يعني بلد زور. انظر "الأنساب للسمعاني" في مادة شهرزور.

(٢) وفي زمنه الحافظ عمر بن بدر الموصلي المتوفى (٦٢٢هـ) صنف كتابه "الوقوف على الموقوف".

(٣) نسبة إلى الملك الأشرف بن نور الدين، لأنه الذي بناها وتقع بمدينة دمشق..

(٤) هذه زيادة مني وبهذا الاسم سماه مصنفه في مقدمته (صـ٧٤) وهو كذلك في نسخة قرئت على ابن الصلاح محفوظة في المكتبة السليمانية بإستانبول برقم (٣٥١) وسماه المؤلف في "صيانة مسلم" (ص٧٥و٨٣ و٩٤) بـ"معرفة علوم الحديث" وسماه بعضهم "علوم الحديث" كابن كثير في "مختصره" والكتاني في "الرسالة المستطرفة" (ص١٩) والصحيح الأول والله أعلم.

(٥) انظر لمعرفة السبب في عدم ترتيب كتاب ابن الصلاح "النكت" (١/ ٢٣٢-٢٣٣)، و"البحر=

بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره اهـ.

وجمع فيه (٦٥) نوعًا، ولقد استفاض ثناء أهل العلم على هذه المقدمة فقد قال ابن خلدون في "مقدمته" ص(٤٤٣): هو أشهر كتاب للمتأخرين في هذا الباب.

وَقال النووي في "الإرشاد" (١/ ١٠٨): «هو كتاب كثير الفوائد عظيم العوائد».

وَقال ابن الملقن في "المقنع" (١/ ٣٩): «... ومن أجمعها يعني -المصنفات في هذا الباب- كتاب العلامة الحافظ أبي عمرو بن الصلاح فإنه جامع لعيونها ومستوعب لفنونها».

وَقال الحافظ العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص٧): (إن أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعا له زمر الشوارد فأجابت له طوعًا).

وَقال الزركشي في "النكت" (١/ ٩-١٠): «جاء بعدهم الإمام أبو عمرو ابن الصلاح فجمع مفرقهم، وحقق طرقهم، وأجلب بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنكت والنخب، حتى استوجب أن يُكتب بذوب الذهب، والناس كالمجمعين على أنه لا يمكن وضع مثله».

= الذي زخر" (١/ ٢٤٢ - ٢٤٤)، و"كشف الظنون" (٢/ ١١٦٢)، و"عقد الدر" (ص١١٣-١١٤).

وقال ابن جماعة في "المنهل الروي" (صـ٢٦): «أوعى فيه الفوائد وجمع وأتقن فحسن تأليفه ما صنع».

وقال السيوطي في "البحر الذي زخر" (١/ ٢٣٥): عطف الناس عليه واتخذوه أصلًا يرجع إليه اهـ

مُميزات معرفة أنواع علم الحديث:

(١) الاستنباط الدقيق لمذاهب العلماء، وقواعدهم من أقوالهم المأثورة عنهم.

(٢) أنه ضبط التعاريف التي سُبق بها، وحررها، وأوضح تعاريف لم يصرح بها مَنْ قبله.

(٣) أنه عقب على أقوال العلماء بتحقيقاته واجتهاداته.

(٤) أنه هذَّب عبارات السابقين، ونبَّه على مواضع الاعتراض فيها[١].

ولهذا وذاك (عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه، ومقتصر ومعارض له ومنتصر)[٢].

ويتبين لك من هذا أن الناس في الغالب بعد "كتاب ابن الصلاح" ساروا عليها على أوجه:

الأول: الذين اعتنوا بنظمها.

---

(١) انظر "منهج النقد" (٧٥).

(٢) كذا قال الحافظ في وصفه "لمعرفة علوم الحديث" لابن صلاح في "نزهة النظر" (ص٥١).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الثاني: الذين اختصروها.

الثالث: الذين استدركوا عليها وتعقبوها.

الرابع: وهو داخل في الثالث، وهم الذين عارضوا عباراته في مواضع، ودافعوا عنه في مواضع، وإلى بيان هذه الأوجه والمصنفات في ذلك.

منظومات كتاب ابن الصلاح وشروحهن:

أشهر المنظومات للمقدمة «ألفية» العراقي، والسيوطي فنبدأ بها وما حولها.

١- ألفية الحافظ العراقي:

زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن المتوفى سنة (٨٠٦هـ) اسمها «التبصرة والتذكرة»[1] كما قال هو عنها:

نضمتها تبصرة للمبتدي تذكرة للمنتهي والمسندي

أوجز مقصده فيها فقال:

لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علمًا تراه موضعه

شروح ألفيه العراقي:

١) شرحها بنفسه في شرحين أحدهما مطول والآخر متوسط قال يبين ذلك في مقدمة «شرحه المتوسط» (ص ٣-٥): «وشرعت في شرح لها بسطته

---

(١) انظر «فتح المغيث» (١/ ٩)، و«فتح الباقي» (١/ ٢).

وأوضحته، ثم رأيته كبير الحجم فاستطلته ومللته، ثم شرعت في شرح لها متوسط غير مفرط ولا مفرَّط، يوضح مشكلها ويفتح مقفلها، ما كَثُرَ فأملَّ ولا قصر فأخلَّ، مع فوائد لا يستغني عنها الطالب النبيه، وفوائد لا توجد مجتمعة إلا فيه» اهـ.

وقد طبع الشرح المتوسط باسمين: الأول: "فتح المغيث" بعناية محمود ربيع، والثاني: "شرح ألفية العراقية المسماة بالتبصرة والتذكرة".

وأما الشرح الكبير فرأيت السيوطي يفيد منه في "البحر الذي زخر".

وهذا الشرح أعني "المتوسط" قد ضمه الأبناسي مع "التقييد والإيضاح" وجعله في كتاب واحد على كتاب ابن الصلاح كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

٢) شرحها العلامة الإمام السخاوي محمد بن عبدالرحمن المتوفى سنة (٩٠٢هـ) في شرح سماه: "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" وهو شرح ممزوج ممتع قوي العبارة دقيقها، حرر فيه مسائل الخلاف بغير طول ممل ولا قصر مخل[1]، وهو يعد مرجعًا في هذا الفن لا يستغني عنه مبتدئ ولا منتهي.

طبع بتحقيق عبدالرحمن بن محمد عثمان، وطبع أخرى بالهند بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ولم يتمه، وكلتاهما مليئتان بالتصحيف والتحريف، وأحسن طبعة له خَرَجتْ هي التي بتحقيق علي بن حسن بن علي عن

---

(١) انظر: "فتح المغيث" (١/ ٧).

مكتبة السنة بمصر في خمسة مجلدات، الخامس منها فهارس، فجزاه الله خيرًا.

٣) شرح للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري الخزرجي المتوفى سنة (٩٢٥هـ) سماه "فتح الباقي على ألفية العراقي" وهو شرح مختصر ممزوج بالألفية وقد طبع مع شرح العراقي ورأيته طبع محققًا بمفرده، وعلى هذا الشرح حاشية للطوخي منصور بن عبد الرازق بن صالح الشافعي المتوفى سنة (١٠٩٠)هـ وهو مخطوط في المكتبة الأزهرية (٢٨٧) مصر -القاهرة.

٤) شرح للإمام السيوطي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى (٩١١هـ)، سماه "قطر الدرر في شرح ألفية العراقي في الأثر"، وهي مخطوطة في الرباط بالمغرب الخزانة العامة (١٣٩٢) وقد طبع.

٥) شرح للبقاعي برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرّباط المتوفى سنة (٨٨٥)هـ. اسمه "النكت الوفية بما في شرح الألفية" وهو من مصورات الجامعة الإسلامية رقمه في القسم (١٠٢٠) ورقم الحاسب (٢٢/٣٣٧) ونمي إليَّ أنه حقق.

٢- ألفية السيوطي:

أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر المتوفى سنة ٩١١هـ وهي "نظم الدرر" في ألفي بيت نظمها في خمسة أيام قال:

نظمتهـــا في خمـــسة الأيـــام بقـــدرة المهـــيمن العـــلام

وَقال في وصفها:

فائقـــة ألفيـــة العـــراقي في الجمـع والإيجـاز واتـساق

قلت: وهذه الألفية لما كانت ألفاظها سَلِسَة سهلة قمت باختصارها بذكر أهم أبياتها وضم ما لا بد من ضمه إليها في (٢٨٢) بيتًا وهي بحمد الله مغنية عن ألفية السيوطي والعراقي بإذن الله تعالى[١].

شروح هذه الألفية:

١) "البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر"، لمؤلفها السيوطي وهو شرح مبسوط مفيد جدًّا وقد طبع منه ثلاثة مجلدات ومجلد صغير فهارس وصل فيه إلى آخر النوع الثالث وهو الضعيف، بتحقيق أبي أنس الإندونيسي وهو تحقيق مفيد أيضًا وأخبرني الشيخ عبد الباري بن الشيخ حماد الأنصاري حفظه الله أنه يتم تحقيق بقية الشرح الذي وصل إليه السيوطي، لأنه لم يتمها السيوطي نفسه[٢]، ولو تم لأغنى عن كثير من الكتب المصنفة في هذا الباب[٣] والله أعلم.

٢) "استقصاء الأثر بمنظومة علم الأثر" لمحمد حجازي بن محمد الشعراوي القلقشندي المتوفى سنة (١٠٣٥)، اعتنى فيه مؤلفه بشرح ألفاظ

---

(١) وقد طبعت عن مكتبة ابن تيمية باليمن.

(٢) ينبغي أن يعلم أن السيوطي لم يُكتب له إتمام هذا السِفْر المبارك وإنما وصل فيه إلى النوع (١٧) وهو المنسوب إلى خلاف الظاهر، وفي تلك الأبواب التي تكلم عنها يعد موسوعة في علم المصطلح لا يُستغنى عنه والله أعلم.

(٣) انظر "مقدمة البحر الذي زخر" (١/ ١٧٢).

الألفية وهو حريص على حل عبارات السيوطي[١].

٣) «منهج ذوي النظر بشرح ألفية الأثر» لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي المتوفى سنة (١٣٢٩هـ) وهو شرح متوسط طبع في مجلد.

٤) «شرح ألفية السيوطي» لمحمد محي الدين بن عبد الحميد رحمه الله طبع في مجلد.

٥) «**شرح ألفية السيوطي**» لأحمد بن محمد بن شاكر رحمه الله وهو مختصر وجيز، مطبوع.

٦) شرحها أبو محمد عبد الحق الهاشمي والد أبي تراب الظاهري وذلك أنه جمع ألفية العراقي والسيوطي ومنظومة الصنعاني في كتاب سماه «**الفتح الرباني**» ثم شرحه في كتاب سماه «ظفر الأماني بشرح الأرجوزة المسماة بـ الفتح الرباني» وهو محفوظ في مكتبة أبي تراب الظاهري[٢].

٧) حاشية للشيخ صالح الفلاني[٣].

٨) «إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر» للشيخ محمد بن علي بن آدم الأثيوبي وقد طبع في مجلدين.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر «الرسالة المستطرفة» (ص: ٥).

٣- ألفية الخوبي:

محمد بن أحمد بن خليل الخوبي المتوفى سنة (٦٩٣)هـ اسمها «**أقصى الأمل والسول في علم حديث الرسول**»، وهي مخطوطة بمكتبة البلدية في الإسكندرية مصر برقم (٢٠١٥) وهي من مصورات الجامعة الإسلامية رقمها في القسم (٧٧٧١/ ٢) ورقم الحاسب (٣١/ ٢٢)[1].

٤- ألفية التجيبي:

أبوعثمان سعد بن أحمد بن ليون الأندلسي المالكي المتوفى سنة ٧٥٠هـ قال أبوالعباس التنبتكي المتوفى سنة (١٠٣٢هـ): حفظت بعض منظومته -يعني: التجيبي- في الحديث.

٥- ألفية البرسنيسي

محمد بن عبدالرحمن بن عبدالخالق المصري الشافعي المتوفى سنة (٨٠٨هـ) واسم منظومته «المورد الأصفى في علم حديث المصطفى» وله شرح عليها.

مختصرات «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح:

لقد كثرت مختصرات هذا الكتاب، وقَلَّ أن تجد كتابًا اختصر بمثل ما اختصر به هذا الكتاب، فمن تلك المختصرات:

---

(١) وانظر «مقدمة محاسن الاصطلاح» (ص٧٠).

(١) "إرشاد طلب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق"، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. قال في مقدمته (ص١٠٧-١٠٩): «هذا كتاب اختصرت فيه "معرفة علوم الحديث" للشيخ الإمام أبي عمرو بن الصلاح... فإن كتابه وإن كان بليغًا في الاختصار، فقد ضعفت عن حفظه همم أهل هذه الأعصار، والهمم مترقية في الكسل والفتور».

طريقته في الاختصار:

قال: «أبالغ إن شاء الله في إيضاحه بأسهل العبارات ولا أخل بشيء من مقاصده المهمات وغير المهمات وأحرص على الإتيان بعبارة صاحب الكتاب في معظم الحالات ولا أعدل عنها إلا لمقاصد صالحات، أذكر فيه جُمَلًا من الأدلة والأمثلة المختصرات، وأضم إليه في بعض المواطن لقيطات، وفريعات، وتتمات».

والكتاب قد طبع في مجلدين ضخمين بتحقيق عبدالباري بن فتح الله السلفي.

(٢) وهذا الكتاب قد اختصره مؤلفه في كتاب سماه "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير" قال في مقدمته (ص٥٩) مع "التدريب": «هذا كتاب اختصرته من كتاب "الإرشاد"، الذي اختصرته من "علوم الحديث" للشيخ أبي عمرو بن الصلاح أبالغ فيه في الاختصار -إن شاء الله تعالى- من غير إخلال بالمقصود وأحرص على إيضاح العبارة» اهـ بتصرف يسير والكتاب طبع مرارًا.

ثم جاء الإمام السيوطي فشرح هذا «المختصر» في كتاب سماه «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» قال في مقدمته: (١/ ٢٤-٢٥): «قد طال ما قيدت في هذا الفن فوائد وزوائد، وعلقت فيه نوادر وشوارد، كان يخطر ببالي جمعها في كتاب، ونظمها في عقد لينتفع بها الطلاب، فرأيت كتاب «التقريب والتيسير» لأبي زكريا النووي كتابًا جل نفعه وعلا قدره... ولم يتَصدَّ أحد إلى وضع شرح عليه، فشرعت في ذلك مستعينًا بالله وسميته «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» وجعلته شرحًا لهذا الكتاب خصوصًا ثم «لمختصر ابن الصلاح» ولسائر كتب الفن عمومًا، اهـ بتصرف.

والكتاب طبع عدة طبعات من أحسنها الطبعة التي بتحقيق أبي قتيبة نظر الفريابي في مجلدين، وطبعة دار إحياء التراث في مجلد واحد.

(٣) «المنهج المبهج عند الاستماع لمن رغب في علوم الحديث على الاطلاع» لأبي بكر محمد بن أحمد القسطلاني المتوفى سنة(٦٨٦هـ)[1].

(٤) «**الاقتراح في بيان الاصطلاح**» للإمام أبي الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي المتوفى سنة (٧٠٢)هـ. قال في مقدمته (ص١٥١): «... هذه نبذ من فنون مهمة في علوم الحديث يستعان بها على فهم مصطلحات أهله ومراتبهم على سبيل الاختصار والإيجاز».

وهو معدود في «مُختصرات كتاب ابن الصلاح»[2]، وقد اختصر هذا

---

(١) وقد أخطأ العلامة القاسمي في كتابه «قواعد التحديث» (ص٤٣) حين عد هذا المختصر من الكتب التي سبقت ابن الصلاح. وانظر «البحر الذي زخر» (١/ ٢٣٦).

(٢) انظر «البحر الذي زخر» (١/ ٣٣٦).

الكتاب مع إضافة حسنة الإمام محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الشهير بالذهبي المتوفى سنة (٧٤٨)هـ في كتابه الذي سماه:

(٥) «الموقظة في مصطلح الحديث» وزاد فيه زيادات مفيدة، وقد جمع بعض المعاصرين بين "الاقتراح" و"الموقظة".

وكتاب "الموقظة" شرحه الشيخ سليم الهلالي في كتاب سماه: "كفاية الحفظه بشرح الموقظة في مصطلح الحديث"[1]، وأيضًا لي شرح متوسط على "الموقظة" سميته "الموهبه في شرح الموقظه" أفدت منه في تدريسي لِهذا الكتاب في دار الحديث بدماج حرسها الله وحفظها من كل سوء ومكروه.

(٦) «الملخص» لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري المتوفى سنة (٧٢٢)هـ ذكر هذا المختصر السيوطي في "البحر الذي زخر" (١/ ٢٣٦) والتجيبي في "مستفاد الرحلة" (٣٩٣).

(٧) "رسوم التحديث" لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري المتوفى سنة ٧٣٢هـ كما في "البحر الذي زخر"، (١/ ٢٣٧).

(٨) "المنهل الروي" لبدر الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعد الدين بن جماعة الكناني المتوفى سنة ٧٣٣هـ وهو مختصر نافع فيه زوائد وهو مطبوع وعليه شرح باسم:

"المنهج السوي على المنهل الروي" في جزئين لعبد الرحمن بن سليمان بن يحي الزبيدي المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) وهو من مصورات الجامعة الإسلامية

---

(١) ولكنه وفقه الله لم يعتن بفك ألفاظ الكتاب في الغالب وجعل جله نقلاً من خارجه.

رقمه في القسم (٩١٢) ورقم الحاسب (٢٢/٢٨٦) وسماه الزركلي في «الأعلام» (٣/ ٣٠٧)، «فتح القوي حاشية على المنهل الروي» وقال: لوالده لا لعبد الرحمن.

وذكر السيوطي في «بغية الوعاة» (١/ ٦٣) عن العز بن جماعة محمد بن أبي بكر -والد حفيد المؤلف- أن له شرحًا على ذلك باسم: «المنهج السوي شرح المنهل الروي».

(٩) «أصول علم الحديث» لعلاء الدين بن النفيس الطبيب المصري المتوفى سنة (٦٨٩هـ) ذكره السيوطي في «البحر الذي زخر» (١/ ٣٣٧).

(١٠) «**مشكاة الأنوار**» للبارزي أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البارزي الجهني الحموي المتوفى سنة (٧٣٨)هـ كما في «المصدر السابق».

(١١) «الخلاصة في أصول الحديث» للحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي المتوفى سنة (٧٤٣)هـ وهو مفيد قال في مقدمته (ص٣١): «لخصته من «كتاب ابن الصلاح» و«مختصر النووي» والقاضي بدر الدين بن جماعة رضي الله عنهم فهذبته تهذيبًا ونقحته تنقيحًا ورصفته ترصيفًا أنيقًا فوضعت كل شيء في مصبه ومقره وأضفت إلى ذلك زيادات محكمة من «جامع الأصول» وغيره».

وهي مطبوعة بتحقيق السامرائي وهي طبعة رديئة تحتاج إلى خدمة والله الموفق.

وقد قام العلامة محمد بن علي بن حسن الجرجاني المتوفى (٨١٦)هـ بتلخيص «الخلاصة» مع مقدمة الطيبي في «شرح المشكاة» وسماه «المختصر في

أصول الحديث».

وقام بشرحه العلامة محمد عبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي المتوفى (١٣٠٤هـ) في كتاب سماه «ظفر الأماني» وهو مطبوع.

(١٢) «الكافي في علوم الحديث» لأبي الحسين علي بن عبد الله بن الحسين الأردبيلي التبريزي المتوفى سنة (٧٤٦)هـ وله نسخة مخطوطة بإستانبول.

(١٣) «مختصر مقدمة ابن الصلاح» لأبي الحسن علي بن عثمان بن إبراهيم التركماني المارديني المتوفى سنة (٧٥٠)هـ.

(١٤) «مختصر» لصلاح الدين العلائي أبي سعيد خليل بن كيكلدي المتوفى سنة (٧٦١)هـ ذكره السيوطي في «المصدر السابق».

(١٥) «اختصار علوم الحديث»[1] للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير المتوفى سنة (٧٧٤)هـ وهو أشهر مختصر متداول بين الناس من المختصرات المذكورة. قال في «مقدمته» (١/ ٩٦): (اختصرت ما بسطه -يعني ابن الصلاح- ونظمت ما فرطه مع ما أضيف إليه من الفوائد الملتقطة

---

(١) فائدة: حول اسم «مختصر» الحافظ ابن كثير هذا.

قال الشيخ عبدالرزاق حمزة في مقدمته لهذا الكتاب: ثم جاء ابن كثير... فاختصرها في رسالة لطيفة سماها «الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث» اهـ

قلت: فكأنه وقف على مخطوط بهذا الاسم ومما يؤيد ذلك أن صديق حسن خان ذكره في كتابه «أبجد العلوم» (ص٢٧٥) -طبع دار ابن حزم- باسم «الباعث الحثيث» ونسبه للحافظ ابن كثير وقد أيد القول بتسميته بهذا الاسم الشيخ ربيع بن هادي في رسالته.

من كتاب- أبي بكر البيهقي المسمى بـ "المدخل إلى كتاب السنن").

وحققه وشرحه الشيخ أحمد بن محمد بن شاكر فيما سماه "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث"، وطبع مرارًا، وللشيخ الألباني تعليقات طيبة، طبعت أيضًا مع شرح شاكر ضمن تحقيق الشيخ علي بن حسن الحلبي حفظه الله تعالى له وذلك في مجلدين، ولشيخنا عليه شرح في شرائط فُرغت وهي الآن تحت الطبع.

(١٦) "المقنع في علوم الحديث" لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد المشهور بابن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤)هـ، وهو مختصر مفيد وله تعقبات نافعة وقد طبع[1] في مجلدين، وقد اختصره ابن الملقن نفسه في رسالة صغيرة سماها "التذكرة" وهي مطبوعة بتحقيق الشيخ علي الحلبي حفظه الله وشرح هذا المختصر الإمام السخاوي في كتاب سماه "التوضيح الأبهر" وهو شرح مختصر ممتع جدير بالتدريس قبل مختصر ابن كثير.

وهو مطبوع في مجلد لطيف بتحقيق الشيخ عبد الله البخاري وفقه الله.

(١٧) "الإقناع" للعز بن جماعة محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الحموي الشافعي المتوفى سنة (٨١٩)هـ ذكر السيوطي في "بغية الوعاة" (١/ ٦٣): أن له كتابين في المصطلح يتعلقان بمقدمة ابن الصلاح:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "المجمع المؤسس" (٢/ ٣١٥): «ولم يكن فيه بالمتقن، ولا له ذوق أهل الفن» اهـ قلت: وقد أكثر الحافظ في كتابه السابق التعقب على شيخه ابن الملقن بالرغم من إمامة ابن الملقن ولم يصب الحافظ رحمه الله في نقده لشيخه ابن الملقن فكتب ابن الملقن تشهد له بالإمامة انظر "البدر الطالع" ترجمة ابن الملقن.

أحدهما: "شرح علوم الحديث" لابن الصلاح.

والآخر: "المنهج السوي شرح المنهل الروي في علوم الحديث" لجد والده، وذكر في "البحر" (١/ ٢٣٢-٢٤٠) ضمن مختصرات المقدمة "الإقناع" والله أعلم.

(١٨) "تنقيح الأنظار في علوم الآثار" للعلامة الإمام محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني المتوفى سنة (٨٤٠)هـ وقد خلطه بالمسائل الأصولية والنقل عن الزيدية، وشرحه العلامة الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢) في كتابه "توضيح الأفكار" وقد طبع في مجلدين.

ولابن الوزير أيضًا "مختصر في علوم الحديث" نقل منه الصنعاني في "التوضيح" (١/ ١٢٧) وهو مخطوط نسخته في الجامع الكبير مجموع (٢٧١ق/ ١٦٠-١٦٥).

تنبيه: ذكر السيوطي في "البحر" (١/ ٢٣٩) كتاب البلقيني "محاسن الإصلاح" في المختصرات، والصحيح أنه يذكر في النكت والتعقبات كما سيأتي -إن شاء الله- الحديث عنه هناك.

(١٩) "المختصر في علوم الأثر" للكافيجي محيي الدين بن أبي عبدالله محمد بن سليمان المتوفى سنة (٨٧٩)هـ وهو في مصورات الجامعة الإسلامية رقمه في القسم (٤٩٨٣/ ١٠) رقم الحاسب (٢٢/ ٢٥٠) وقد طبع.

النكت والتعقبات والاستدراكات على كتاب ابن الصلاح:

قال السيوطي في «البحر» (١/ ٢٤١-٢٤٢):

«ومن المنكتين عليه ابن اللبَّان ومغلطاي والعراقي والزركشي والأبناسي، والعز بن جماعة، والحافظ بن حجر...» اهـ.

وتفصيلها كما يلي:

(١) «إصلاح كتاب ابن الصلاح» لابن اللبان محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الدمشقي المتوفى سنة (٧٤٩)هـ. قال الزركشي في «النكت» (١/ ١٠): «**أخبرني شيخنا العلامة مغلطاي رحمه الله أن بعض طلبة العلم من المغاربة كان يتردد إليه، وذكر له أن الشيخ شمس الدين ابن اللبَّان وضع تأليفًا سماه: «إصلاح كتاب ابن الصلاح»، وأنه تطلب ذلك دهره فلم يجده**».

(٢) «إصلاح كتاب ابن الصلاح»، للعلامة علاء الدين مغلطاي ابن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي سنة (٧٦٢)هـ

قال الزركشي بعد كلامه السابق: ثم شرع الشيخ علاء الدين -يعني: مغلطاي- في التنكيت، وسماه بالاسم المذكور؛ لكنه لا يشفي الغليل وإنما تكلم عن القليل».

قال الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص٨١): «قد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إيرادات ليست بصحيحة...، وقد كان الشيخ الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي أوقفني على شيء جمعه عليه سماه «إصلاح ابن الصلاح»، وقرأ من لفظه موضعًا منه، ولم أر كتابه المذكور

بعد ذلك».

وَقال الحافظ ابن حجر في «اللسان»: عمل -يعني مغلطاي- في فن الحديث «إصلاح ابن الصلاح»، فيه تعقبات على ابن الصلاح، أكثره وارد أو ناشئ عن وهم أو سوء فهم، وقد تلقاه عنه أكثر مشايخنا وقلدوه فيه؛ لأنه كان انتهت إليه رئاسة الحديث في زمانه، فأخذ عنه عامة من لقيناه من المشايخ كالعراقي، والبلقيني والرحوي وإسماعيل الجعفي وغيرهم اهـ[1].

وكتاب مغلطاي هذا ذكر بروكلمان أن منه نسخة في القاهرة أول تحت رقم (١/ ٢٣٣) كما في «تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٢٠٢).

(٣) «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح» للإمام الحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المتوفى سنة ٨٠٦هـ قال في مقدمته: «فيه -يعني كتاب ابن الصلاح- غير موضع قد خولف فيه، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييد وتنبيه فأردت أن أجمع عليه نكتًا، تقيد مطلقه، وتفتح مغلقه، وقد أورد عليه غير واحد إيرادات ليست بصحيحة فرأيت أن أذكرها وأبين تصويب كلام الشيخ وترجيحه؛ لئلا يتعلق بها من لا يعرف مصطلحات القوم، ويتفق من مزجي البضاعات ما لا يصلح للسوم، وأيضًا فقد اختصره جماعة وتعقبوه في مواضع منه فحيث كان الاعتراض عليه غير صحيح ولا مقبول، ذكرته بصيغة اعترض عليه على البناء للمفعول وسميته «التقييد والإيضاح»».

---

(١) «لسان الميزان» ترجمة مغلطاي.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات وقد يسر الله لي تدريسه وخدمته والتعليق عليه يسر الله تمامه وطبعه[1].

(٤) «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» للأبناسي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب المتوفى سنة (٨٠٢)هـ. قال في مقدمته (١/ ٦٤-٦٥): «إني نظرت فوجدت أحسن شيء عليه كلام الحافظ زين الدين العراقي -أمتعنا الله تعالى به- نظمه ألفية وشرحها في مجلدة، وله عليه نكت في مجلدة ليطفة -يعني: «التقييد والإيضاح» - ذكر فيها اعتراضات في أجوبة عن المصنف ورد على من اعترض عليه، فلخصت من كلامه وكلام غيره لنفسي جملة وأمورًا مهمة، وضممت إلى ذلك فوائد حديثية ومهمات فقهية».

طريقة تصنيفه:

قال: «أذكر أولًا كلام المصنف بنصه من أول النوع أو المسألة إلى آخر كلامه غالبًا، ثم أقول في آخره: انتهى، ثم أردف ذلك بكلام الحافظ زين الدين، أو كلام غيره إن وجد، أو ما يسره الله تعالى من فضله، وأستوفي كلام المؤلف -يعني ابن الصلاح- نوعًا نوعًا كما كتبه، ولا أغادر شيئًا من أنواعه، ولا من غالب كلام الحافظ زين الدين، بل أستوعب ما في الكتب الثلاثة، من غير تكرار مع ما أضمه إلى ذلك من كلام غيرهما».

والكتاب قد طبع في مجلدين.

---

(١) ثم رأيته مؤخرًا طبع بتحقيق الدكتور: أسامة خياط على عدة نسخ خطية في مجلدين ضخمين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

(٥) «محاسن الإصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» للإمام سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان بن نصير البلقيني الشافعي المتوفى سنة (٨٠٥)هـ وفيه زيادات وتعقبات نافعة ومفيدة.

الكتاب طبع في حاشية المقدمة بتحقيق عائشة بنت عبد الرحمن.

وله نظم بعنوان «نظم محاسن الاصطلاح وتضمين ابن الصلاح» لعزالدين طاهر بن حسن بن عمر المعروف بابن الحلبي المتوفى سنة (٨٠٨)هـ وهو من تلامذة الإمام البلقيني ومعاصريه، تبلغ أبياتها (٣١٠٥) بيتًا وهي مخطوطة بمكتبة الحديث بخزانة دار الكتب المصرية رقم (٧) فيلم مصطلح الحديث في (١٢٤) ورقة قياسها (١٣× ٥٨)سم[1].

(٦) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي المتوفى سنة (٧٩٤)هـ.

قال في مقدمته (١/ ١٠-١١) «استخرت الله تعالى في تعليق عليه فائق الجمع، شائق السمع، يكون لمستغلقه كالفتح، ولمستبهمه كالشرح، وهو يشتمل على أنواع:

الأول: بيان ما أشكل ضبطه فيه من الأسماء والأنساب واللغات.

الثاني: حل ما يعقد فهمه.

الثالث: بيان قيوده، واحترازاته، في الرسوم والضوابط.

---

(١) انظر: «مقدمة محاسن الاصطلاح» (ص٦٩).

الرابع: التعرض لتتمات أمور مهمة أغفلها.

الخامس: التنبيه على أوهام وقعت له في النقل.

السادس: اعتراضات وأسئلة لا بد منها.

السابع: ما هو الأصح في أمور أطلقها.

الثامن: أمور مستقلة هي بالذكر أهم مما ذكره.

وقصدت بذلك الرجوع إليه عند أوقات درسي ومراجعتي لنفسي اهـ.

(٧) "الجواهر الصحاح في شرح علوم الحديث لابن الصلاح" للقاضي الكبير عز الدين عبد العزيز بن جماعة المتوفى سنة (٧٦٧)هـ كما تقدم، وكتابه في المكتبة السابق ذكرها في مصطلح الحديث رقم (٨٧٣)[1].

(٨) "النكت على كتاب ابن الصلاح" لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر الشافعي المتوفى سنة (٨٥٢)هـ.

وكتابه النكت عظيم الفائدة غزير المادة كثير العلوم بلغت النكت التي نكت بها (١٢١) نكتة ولو كمل لكان آية في بابه، جامعًا حافلاً، وإنما وصل فيه إلى آخر المرسل. قيل: وله "النكت الكبرى" التي تسمى بـ "الإفصاح" ومنها أفاد السيوطي في بعض المواضع من كتبه لاسيما "البحر الذي زخر"[2].

---

(١) انظر المصدر السابق (ص٣٤)، (ص٧١).

(٢) "مقدمة البحر" (١/ ٤٦).

والأُولى هي المشهورة وقد حققها الشيخ الجليل ربيع بن هادي حفظه الله ورعاه وطبعت في مجلدين.

كُتب مهمة بعد كتاب ابن الصلاح

صنفت كتب مهمة بعد كتاب ابن الصلاح من أهمها:

"شرح علل الترمذي"

للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسين بن محمد ابن أبي البركات أبي الفرج الشهير بابن رجب الحنبلي المتوفى سنة (٧٩٥هـ) وهو كتاب ماتع نافع شرح فيه "علل الترمذي" الصغير الذي ألحقه بآخر "الجامع"، فَزَبَرَ فيه عليه من الفوائد الجليلة والشوارد الفضيلة، مما قل أن تجده في غيره بذلك الشكل الذي ساقه عليه ذلك الحافظ، ثم أعقب شرحه ذلك بكتابه الملحق، وهو ملحق جليل القدر عظيم، ضمنه قواعد لا يَسْتَغْنِي عنها أحد ممن اشتغل بهذا العلم.

والكتاب طبع عدة طبعات أحسنها طبعة مكتبة المنار بتحقيق الدكتور همام بن عبد الرحيم.

وهذا الكتاب مع أصله ضمنه الشيخ علي بن آدم بن موسى الأثيوبي ألفيته المسماة بـ "شافية الغلل بمهمات علم العلل".

«نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر صنفها بطلب من بعض أهل العلم[١] وذكر طريقته في تأليفها فقال: «على ترتيب ابتكرته، وسبيل انتهجته، مع ما ضممته إليه من شوارد الفوائد، وزوائد الفوائد».

قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٧٧): «فيها مقاصد الأنواع لابن الصلاح، وزيادة أنواع لم يذكرها، فاحتوت على أكثر من مائة نوع من أنواع علوم الحديث، وفرغ من تأليفها سنة اثنتي عشرة وثمانمائة».

لذلك اهتم بها أهل العلم حفظًا ونظمًا وشرحًا وتوضيحًا وبيانًا.

شروح «النخبة»:

لنفاستها ووجازتها كثر الشارحون لها فمن تلك الشروح:

(١) «**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**» للحافظ نفسه وصنف هذا الشرح بناء على طَلب طُلب منه فأجاب لذلك الطلب، وهو شرح مفيد[٢]، لولا ما أدخل فيه من بعض المباحث التي تتعلق بعلم الأصول، وربما بعلم الكلام، وعلى كل فهو شرح مفيد جدًّا، قصد فيه الإيضاح والتوجيه، ومع

---

(١) قد شهر هذا الكتاب وانتشر وذاع ووضع له القبول بين العباد حتى قال القائل:

علم الحديث غدا في نخبة الفكر ... نارًا على علم يدعو أولي الأثر

(٢) قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (٤/ ٢/ ٦٧٧): كان عظيم الفائدة، حيث تنافس الفضلاء من أبناء الإسلام عربًا وعجمًا في تحصيله والاعتناء به، ونسخه الكثير من الشيوخ وطلاب العلم.

ذلك فيه غموض وأمور تكاد ألَّا تفهم إلا بعد الشرح المتكرر من الفاهم لها، فاحتاج ذلك إلى شرحها وتبين عوامضها، فمن شروحها:

١) "مصطلحات أهل الأثر" لعلي القارئ المتوفى (١٠١٤)هـ وهو مطبوع.

٢) "اليواقيت والدرر" لعبد الرءوف المناوي المتوفى (١٠٣١) وهو مطبوع.

٣) "قضاء الوطر" لبرهان الدين اللقاني المتوفى سنة (١٠٤١)هـ. ومخطوطته من محفوظات الأزهرية بمصر.

٤) "إمعان النظر" لمحمد أكرم السندي، وهو مطبوع.

٥) "بهجة النظر" لأبي الحسن السندي المتوفى سنة (١١٣٨) ومنه نسخة في المكتبة الأزهرية كما في فهرسها (١/ ٢٩٧).

٦) "نيل الوطر من أسرار نزهة النظر" شرح أعددته بحمد الله وتوفيقه منذ سنوات، وأنا أضيف إليه، وأرتب فيه وقد جمعت فيه بحمد الله ما تفرق في غيره، ونبهت على أمور فيها لم أر أحدًا نبه عليها سابقًا نسأل الله أن ييسر تتميمه على ما في النفس، وطبعه.

من الحواشي على "النزهة":

١) "حاشية ابن قطلوبغا" قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري المتوفى سنة (٨٧٩)هـ وهي مطبوعة.

٢) حاشية ابن أبي الشريف بن محمد المتوفى سنة (٩٠٦)هـ منه نسخة

بمكتبة الأوقاف ببغداد رقم (٢٢١١-مجاميع).

٣) «لقط الدرر» حاشية لعبد الله بن حسين العدوي المالكي وهو مطبوع.

٤) «منحة النخبة»، لرضي الدين الحنبلي المتوفى سنة (٩٧١)هـ، وهناك غيرها.

ومما على «النزهة»: كتاب الصنعاني: «ثمرة النظر في علم الأثر»، علقه على فقرات من بحث الجرح والتعديل. وهو مطبوع

■ **ونعود إلى شروح «النخبة»:**

(٢) «نتيجة الفكر» لكمال الدين محمد بن محمد الشمني المتوفى سنة (٨٢١)هـ.

قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٧٨): «أشار يعني الحافظ بن حجر بقوله في خطبته: «صاحب البيت أدرى بالذي فيه»، إلى العلامة كمال الدين الشمني؛ فإنه كان شرحها وانتهى منه في رمضان سنة سبع[1] عشرة وثمانمائة وسماه «نتيجة النظر في نخبة الفكر» وهو أكبر من شرح المصنف».

(٣) «عنوان معاني نخبة الفكر»، لأبي الفضل صدقة القاهري المتوفى سنة (٩٠٥)هـ.

(٤) «نتيجة النظر» لابن همات الدمشقي المتوفى (١١٧٥) منه نسخة

---

(١) بينما المصنف أنهى شرحه في مستهل ذي الحجة سنة ثمان عشرة وثمانمائة كما في «الجواهر» (٢/ ٦٧٨).

مخطوطة في جامعة الإمام محمد بن سعود كما في فهرسها (٢/ ٨٥٦).

(٥) «منتهى الرغبه في حل ألفاظ النخبه»، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي المتوفى سنة (١١٠١)هـ وهو مخطوط في دار الكتب المصرية كما في فهرسها (١/ ٣٠٦) وغير ذلك من الشروح.

مِمن نظم «النخبة»:

١) كمال الدين الشمني المتوفى سنة (٨٢١)هـ وشرح هذا النظم ولده أحمد المتوفى سنة (٨٧٧)هـ سمي شرحه «العالي الرتبه شرح نظم النخبه» وقد طبع مؤخرًا.

٢) تلميذ الشمني شهاب الدين الطوفي المتوفى سنة (٨٩٣)هـ

٣) برهان الدين محمد بن إبراهيم المقدسي المتوفى سنة (٩٠٠)هـ.

٤) شهاب الدين ابن صدقة القاهري المتوفى (٩٠٥) وله شرح أيضًا على «النخبة».

٥) رضي الدين الغزي المتوفى سنة (٩٢٥)هـ وشرحها حفيده أحمد بن عبد الكريم المتوفى سنة (١١٤٣).

٦) محمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢) وسمي نظمه «قصب السكر»، وقد شرح هذا النظم بنفسه في كتاب سماه «إسبال المطر على قصب السكر» وشرحه بعض المعاصرين في كتاب سماه «سح المطر». وكلها مطبوعة

٧) عثمان بن سند البقري المتوفى سنة (١٢٣٦)هـ وسَمى نظمه "بهجة البصر لنثر نخبة الفكر" وشرحه بكتاب سماه "الغرر شرح بهجة البصر" منه نسخة مخطوطه في دار الكتب المصرية كما في "فهرسها" (١/ ٢٦٤).

من مختصرات "النخبة":

١) "بلغة الأريب" لمرتضى الزبيدي المتوفى سنة (١٢٠٥)هـ.

٢) "المختصر من نخبة الفكر" لعبد الوهاب بن أحمد بن بكرات الأحمدي المتوفى سنة (١١٥٠)هـ شرحه الألوسي محمود شكري المتوفى سنة (١٣٤٢)هـ في كتابه "عقد الدرر" وهو مطبوع.

٣) "مختصر علوم الحديث" لمحمد بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة (٨٤٠)هـ.

٤) "نتيجة النظر في علم الأثر"، لمحمد بن همات زاده المتوفى سنة (١١٧٥)هـ وشرحه في كتاب سماه "قلائد الدرر على نتيجة النظر في علم الأثر".

٥) "المختصر في مصطلح أهل الأثر" للشنشوري وشرحه في "خلاصة الفكر" وهو مخطوط منه نسخة في دار الكتب المصرية كما في "فهرسها" (١/ ٢١٩) وقد طبع بدار الأرقم بالكويت.

وما ذكرناه إنما هو نبذة حول "النخبة" وما يتعلق بها من الشروح والحواشي.

والنظم، ومن الصعوبة الإحاطة بكل الشروح على «نخبة الفكر» أو نظمها أو الحواشي عليها، أو الدراسات حولها أو لنسخها المتوفرة؛ لأن ذلك شيء كثير جدًّا[1].

منظومات مهمة فِي علم المصطلح

(١) «الهدايه في علوم الروايه» منظومة للعلامة محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة (٨٣٣)هـ اشتملت على (٣٧١) بيتًا قال فيها:

(٦) هـاك في علومـه مقدمـه تكـون لاصـطلاحه مفهمـه

(٩) رتبتها أحسن ما يرتب وزدتهـا فوائـد تـستعذب

(٣٦٩) حوت مالَم يحوه مصنف ولا اهتـدى لـذكره مؤلـف

وهي مطبوعة: وشرح هذه المنظومة الإمام العلامة السخاوي في كتابه «الغاية شرح الهداية» وهو مطبوع في مجلدين.

(٢) «عقد الدرر في علوم الأثر» نظم للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبدالله بن محمد الدمشقي المشهور بابن ناصر الدين المتوفى سنة (٧٧٧هـ) وشرح هذا النظم بنفسه، وصورة مخطوطة النظم وشرحه بحوزتي وأنا عازم بمشيئة الله تعالى على تحقيقه نسأل الله التوفيق والسداد.

---

(١) «ابن حجر ودراسة مصنفاته» (١/ ٢٩٥)، وانظر: «مقدمة اليواقيت والدرر» (١/ ٣٤-٤٦) و«مقدمة عقد الدرر» (ص١٢-١٥)، ومقدمة «النكت على نزهة النظر» (ص١٥-٢٠) لعلي الحلبي وفقه الله.

(٣) "البيقونية" منظومة مختصرة شرحت بشروحات كثيرة[١] وهو نظم مختصر جدًّا.

(٤) "منظومة ابن فرح" لألقاب الحديث المعروفة بـ "غرامي صحيح" مؤلفها هو أحمد بن فرح الأشبيلي المتوفى سنة (٦٩٩هـ) وقد شرحت بعده شروح منها "زوال الترح شرح منظومة ابن فرح" للعلامة أبي عبد الله عز الدين محمد بن شرف الدين عبدالعزيز بن جماعة المتوفى سنة (٨١٩) وهو مطبوع[٢].

كتب مهمة فِي علوم الحديث

(١) "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث" للعلامة جمال الدين أبي الفرج محمد بن سعيد بن قاسم بن صالح المعروف بالقاسمي -نسبة إلى جده- المتوفى سنة (١٣٣٢)هـ وهو كتاب قيِّم ضم بين دفتيه قواعد مهمة نقلها من مصنفات أهل العلم، وهو مطبوع.

(٢) "قواعد في علوم الحديث" للعلامة ظفر أحمد بن لطيف العثماني التهانوي المتوفى سنة (١٣٩٤)هـ ضمنه القواعد المهمة في علوم الحديث وهو مطبوع.

---

(١) انظر مقدمة علي بن حسن الحلبي على شرحه "للبيقونية".

(٢) وشرحها كثير من أهل العلم غيره. انظر "كشف الظنون" (٢/ ١٨٦٥) و"مقدمة زوال الترح" (ص٤-٦) ومن تلك الشروح التي أحب أن أذكرها شرح للعلامة محمد بن أحمد بن عبد الهادي المتوفى سنة (٧٤٤هـ).

(٣) "أسباب اختلاف المحدثين" لخلدون الأحدب، كتاب عني فيه مؤلفه بالنظر في خلاف أهل العلم في أسباب قبول الحديث ورده، وقد توسع في ذكر الأقوال ونصرتها أو الرد عليها وهو مطبوع في مجلدين.

كتب تَختص بالنظر في الشواهد والمتابعات:

فيه كتابان مفردان:

الأول: "مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة" للدكتور المرتضى الزين أحمد وهو مطبوع في مجلد.

الثاني: "الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات" لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد وهو مطبوع في مجلد.

ثم طبع كتاب لأخينا حسن بن نور في هذا الباب سماه "دلائل الاستشهاد".

كتب تهتم بذكر القواعد في الجرح والتعديل

١) "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي المتوفى سنة (١٣٠٤)هـ وهو كتاب مفيد في الجملة، إلا أنه يحتاج إلى تحقيق وتحرير وبخاصة في الأمور التي تختص بمذهب الحنفية[1]

٢) "دراسات في الجرح والتعديل" للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

---

(١) انظر "رواة الحديث" (ص٨٢) لعباد الحمش.

٣) "المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل" للدكتور فاروق حمادة.

٤) "قاعدة في الجرح والتعديل" للسبكي. عبد الوهاب بن علي بن عبدالكافي المتوفى سنة (٧٧١هـ)[1].

٥) "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" للعلامة عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي العتمي اليمني المتوفى سنة (١٣٨٦)هـ وهو كتاب قيم مملوء بالقواعد العلمية في الجرح والتعديل.

٦) "الاستبصار في نقد الأخبار" للمعلمي أيضًا.

٧) "شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال" للدكتور سعدي الهاشمي.

٨) "شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال" له أيضًا.

٩) "رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل" لعباد الحمش.

١٠) "المقترح في أجوبة لبعض أسئلة المصطلح" لشيخنا الإمام أبي عبد الرحمن مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ وأوسع مدخله.

كتب تعتني بالاختلاط:

١) "المختلطين" للعلائي وهو مطبوع.

---

(١) انظر "طبقات الشافعية" (٢/ ٩-٢٢).

٢) "الاغتباط بمعرفة من رُمِيَ بالاختلاط" لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد خليل سبط ابن العجمي المتوفى سنة (٨٤١)هـ.

٣) "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيَّال المتوفى سنة (٩٣٩)هـ. بتحقيق ودراسة عبد القيوم عبد رب النبي[١].

كتب تعتني بالمدلسين:

كُتب في المدلسين نثرًا ونظمًا.

فمن النثر:

(١) كتاب لعلي بن المديني (تقدم ذكره ص)[٢].

(٢) كتاب لعلي بن الحسن الكرابيسي (المتوفى سنة ٢٤٨هـ)[٣].

(٣) كتاب "ذكر المدلسين" للإمام أحمد بن شعيب النسائي وهو مطبوع.

(٤) كتاب "أسماء المدلسين" للدارقطني كما سبق.

---

(١) وطبع مؤخرًا كتاب "معجم المختلطين" إعداد محمد طلعت جمعه من الكتب السابقة ومن غيرها.

(٢) انظر "علم الرجال وأهميته" (ص٣٨).

(٣) كتاب الكرابيسي كتاب ضلال لا كتاب علم، انظر ما نقله الحافظ ابن رجب في آخر الملحق "لشرح العلل" (ص٥١٢) وانظر أيضًا "بحر الدم" لابن عبد الهادي ترجمة الكرابيسي و"موسوعة أقوال الإمام أحمد" (١/ ٢٦٨).

(٥) «التبيين لأسماء المدلسين» للخطيب ذكره في «الكفاية» (٣٥٧).

(٦) «التبيين لأسماء المدلسين»، لسبط ابن العجمي إبراهيم بن محمد ابن خليل المتوفى سنة (٨٤١هـ).

(٧) «في مقدمة جامع التحصيل»، للإمام العلائي.

(٨) «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، للحافظ بن حجر.

(٩) السيوطي له جزء في أسماء المدلسين بلغ عددهم عنده (٨٧) مدلسًا[١].

(١٠) «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمِيَ بالتدليس من الشيوخ» للشيخ حماد الأنصاري جمع فيه رسالة ابن حجر والحلبي والسيوطي.

(١١) «التدليس في الحديث حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به» وهو من أجمعها فيما رأيت للدكتور مسفر بن عزام الدميني[٢].

أما النظم:

(١) للإمام الذهبي منظومة في المدلسين. شرحها عبدالعزيز الغماري في رسالة سماها «التأسيس شرح منظومة الذهبي في أصل التدليس».

---

(١) ومخطوطته بمكتبة عارف حكمت (برقم ٢٣١/٤٦) ونسخة أخرى مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية برقم (١٧٨٢).

(٢) وطبع مؤخرًا كتاب «معجم السنن» إعداد محمد طلعت، جمعه من الكتب السابقة ومن غيرها.

(٢) للحافظ أبي محمود المقدسي أحمد بن محمد المتوفى سنة (٧٦٥هـ) وهو من تلامذة الذهبي[١].

(٣) للشيخ محمد بن علي بن آدم الأثيوبي منظومة سماها «الجوهر النفيس في نظم أسماء مراتب الموصوفين بالتدليس» وشرحها في «الجليس الأنيس».

معرفة من لَم يسمع مِمن فوقه:

اعتنى أهل العلم بجمع ما تفرق في ذلك فأول من جمع في هذا الباب حسب علمنا القليل:

١) «المراسيل» لابن أبي حاتم.

٢) «جامع التحصيل» للإمام العلائي.

٣) «تحفة التحصيل» لأبي زرعة العراقي، والباب واسع يحتاج إلى تتبع واستقراء تام، وقد جمعت لدي مجموعة علقتها على تحفة التحصيل وذلك مما يمر بي أثناء البحث أو المطالعة والتعني لذلك.

---

(١) وقد شرحها الدكتور عاصم القريوتي.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مراحل علم المصطلح

علم المصطلح كغيره من علوم الآلة التي تمر بمراحل متعددة حتى تكمل وتنضج إلا أن هذا العلم بدأت قواعده منذ زمن مبكر وهو عهد النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم وإليك بيانًا مختصرًا عن تلك المراحل.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قال إمام الحرمين أبوالمعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني في «البرهان» (١/ ٧) «حق على كل من يحاول الخوض في فن من فنون العلوم أن يحيط:

* بالمقصود منه.

* وبالمواد التي منها يستمد ذلك وبحقيقته وفنه.

* وحده إن أمكنت عبارة سديدة على صناعة الحد، وإن عسر فعليه أن يحاول الدرك بمسلك التقاسيم.

والغرض من ذلك أن يكون الإقدام على تعلمه مع حظ من العلم الجُملي بالعلم الذي يحاول الخوض فيه. اهـ

وقال الصبان مبينًا المبادئ التي ينبغي أن تعرف عن كل علم:

إن مبادئ كل علم عشره ... الحد والموضوع ثم الثمره
ونسبة وفضله والواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفا

وزاد بعضهم المبدأ الحادي عشر وهو: شرفه[1]».

---

(١) انظر: «التأصيل» للشيخ بكر أبو زيد (ص٣٧).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حد علم الحديث

هو ينقسم إلى قسمين: دراية، ورواية[١].

تعريف علم الحديث دراية:

قال السيوطي في "البحر الذي زخر" (١/ ٢٢٧)، أحسن حدوده: قول الشيخ عز الدين ابن جماعة، علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن[٢].

فقوله «**علم**»: جنس في التعريف يصدق على كل علم ومعناه: الإدراك المطابق للواقع، وأخرج به الجهل.

قوله «**بقوانين**»: هو جمع قانون وهو مرادف للقاعدة، وهو أمر كلي يتفرق منها أحكام جزئياتها[٣].

قوله «**يعرف بها**»... إلخ قيد أدخل علم المصطلح في التعريف وأخرج ما عداه من العلوم.

---

(١) وهذا التقسيم حصل مؤخرًا من بعض العلماء وكلها ترجع إلى علم الحديث سواء أطلق هذا على هذا أو هذا على هذا، وإنما ذكرته بهذا التفصيل؛ لكثرة أسئلة بعض إخواني المشتغلين بهذا عن هذا التقسيم.

(٢) انظر "النكت" لابن حجر (١/ ٢٢٥)، و"فتح المغيث" (١/ ٧)، و"اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم" لزكريا الأنصاري (ص٥٩).

(٣) "البحر الذي زخر" (١/ ٣٢٧).

قوله «**أحوال السند**»: يعني ما يطرأ عليه من اتصال، أو انقطاع، أو تدليس، أو تساهل بعض رجاله في السماع، أو سوء حفظه، أو اتهامه بالفسق أو الكذب، أو غير ذلك.

والسند: قال البدر بن جماعة والطيبي: السند الإخبار عن طريق المتن.[1]

قال ابن جماعة: وهو مأخوذ إما من السند وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأن السند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند، أي: معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سندًا؛ لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه. اهـ.

قال السيوطي: والإسناد رفع الحديث إلى قائله كذا في "الصحاح"، لكن قال ابن جماعة وهو كما قال: "المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد. ولذا قال السيوطي في ألفيته (٨):

السند الإخبار عن طريقِ ... متن كالإسناد لدى فريقِ

قوله «**ومتن**»: يعني أحوال المتن، وهو ما يطرأ عليه من رفع أو وقف أو إرسال أو شذوذ أو نكارة ونحو ذلك.

والمتن: قال ابن جماعة: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، وهو مأخوذ إما من المماتنة وهي: المباعدة في الغاية؛ لأن المتن غاية السند، أو

---

(١) "المنهل الروي" (١/٤٨)، من المجلد (٢١) من مجلة معهد المخطوطة، و"الخلاصة"، (ص٣٠)، و"البحر" (١/ ٢٩٢) و"ظفر الأماني" (ص٣٥).

من «**متنت الكبش**» إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، كأن المسند استخرج المتن بسنده، أو من المتن وهو: ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس بالعصب وهو شدها به وإصلاحها؛ لأن المسند يقوي الحديث بسنده. اهـ

قال السيوطي في ألفيته (٩):

المتن ما انتهى إليه السند ... من الكلام والحديث قيدوا

ثم قال في «البحر» (١/ ٢٩٥) بعد ذكره لكلام ابن جماعة: قلت الأولى، الثالث، وهو اشتقاقه من متن الأرض، وهو المرتفع منها؛ لأنه متميز بصلابته عن سواه، وكذلك متن الحديث متميز من الإسناد، وهو أقوى منه؛ لأنه المقصود بالذات، والإسناد وسيلة إليه.

قال ابن الأكفاني في «إرشاد القاصد» مبينًا علم الحديث دراية:

علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها.

فحقيقة الرواية:

نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه، بتحديث، أو إخبار، وغير ذلك، وشروطها تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل، بسماع، أو عرض، أو إجازة، ونحوها.

وأنواعها: الاتصال، والانقطاع، ونحوها.

وأحكامها: القبول والرد، وحالة الرواة من العدالة، والجرح، وشروطهم في التحمل، والأداء، وأصناف المرويات المصنفات، من المسانيد، والمعاجم، والأجزاء، وغيرها أحاديث وآثارًا أو غيرهما مما يتعلق بها، ومعرفة اصطلاح أهلها[١].

تعريف علم الحديث رواية:

هو علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها (وكذلك أقوال الصحابة والتابعين) على خلاف في ذلك[٢].

قال ابن الأكفاني في "إرشاد القاصد": علم الحديث الخاص بالرواية، يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها. اهـ

والتعريف الأول أشمل والله أعلم.

وقال زكريا الأنصاري في "اللؤلؤ النظيم" (ص٥٩): فائدته الاحتراز عن الخطإ في نقل ذلك.

فائدة:

ربما أطلق بعضهم الرواية: على الحفظ للأخيار عن النبي ﷺ وأصحابه

---

(١) "البحر" (١/ ٢٢٩-٢٣١).

(٢) انظر "منهج النقد في علوم الحديث" (ص٣١) و"اللؤلؤ النظيم" لزكريا الأنصاري (ص٥٩).

وأتباعه، ونقلها كما سمعها السامع لها، وربما زيد في ذلك: معرفة حال الإسناد ونقلته.

والدراية: هي الفهم والفقه للألفاظ المنقولة وهذا هو الذي قرره الحافظ ابن رجب [(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم أضاف رَحِمَهُ اللَّهُ بعد تقريره لهذا شيئًا آخر وهو: الرعاية حيث قال: والرعاية: هي القيام بحقوق الرواية، من العمل، والتعليم، فهي ثمرة الدراية.

موضوع علم الحديث:

معلوم أن موضوع كل علم ما يدور البحث عن عوارضه الذاتية.

وهذا العلم موضوعه: ما أضيف إلى النبي ﷺ أو الصحابي أو التابعي، فإن هذا العلم يبحث عن روايتها، وضبطها، ودراسة أسانيدها ومعرفة حال كل حديث، أو أثر، من حيث صحته وحسنه وضعفه، كما أنهم يبحثون في هذا العلم عن معنى الحديث وما يستنبط منه من الفوائد[(٢)].

ثمرته وفائدته وغايته:

ثمرته العليا: معرفة الصحيح من غيره.

إذًا: فعلم الحديث يحقق ثمرة عظيمة جدًّا تقوم على الصون عن الخلل في

---

(١) والأمر في ذلك واسع كما سبق إذ الجميع هو علم الحديث، والأسماء والتقاسيم لا تغير أصل المسميات، انظر «مجموع رسائل ابن رجب» (٢/ ٥٥٨-٥٧٠).

(٢) «منهج النقد» (ص٣١).

نقل الحديث، وذلك بالمحافظة عليه كما ورد ونقله، ثم إنه يحقق بما بذل في شروحه من الجهود، معرفة هذا الحديث الذي نريده أنه مقبول فنعمل به، أو مردود فلا يعمل به ويبين لنا معناه، وما يستنبط منه من الفوائد، فهو علم عظيم القدر والشأن.

واعلم وفقك الله أنه قد أقيم بنيان هذا العلم لغايات وفوائد وثمار عظيمة جليلة يقصر اللسان عن التعبير عنها ويطول المقام بحصرها من ذلك:

١) حفظ الحديث النبوي من الخلط فيه، أو الدس، والافتراء عليه، وتلك الوظيفة هي الغاية في الأهمية، تشتمل على فوائد لها مقام جليل منها: أنه تم بذلك حفظ الدين الإسلامي من التحريف، والتبديل، فقد نقلت الأمة الحديث النبوي بالأسانيد، ميزت به الصحيح عن السقيم، ولولا هذا العلم لالتب الحديث الصحيح بالضعيف، والموضوع، ولاختلط كلام الرسول ﷺ بكلام غيره، وشرع للخلق ما ليس بشرع، وشكك أورد ما هو شرع.

٢) أن قواعد هذا العلم يتجنب العالم خطر الوعيد العظيم الذي يقع على من يتساهل في رواية الحديث؛ وذلك لقوله ﷺ في الحديث المتواتر «**من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

٣) أن هذا العلم قد أجدى فائدة عظيمة في تنقية الأذهان من الخرافات

---

(١) الحديث متواتر وقد أخرجه البخاري ومسلم عن أنس وأبي هريرة والمغيرة وبنحوه عن علي خرجته عن أكثر من (٧٠) صحابيًا في «الإيضاح للتقييد والإيضاح».

كالإسرائيليات ونحوها[١].

٤) أن هذا العلم يُبعد عَالِمَهُ عن التقليد ويشد من اجتهاده.

٥) أن هذا العلم يجعل العالم به سديد القول والفهم، من خلال عمله بالثابت من الأدلة، التي ما عُرفت إلا من قواعد هذا العلم، إلى غير ذلك من الفوائد الجليلة لهذا العلم.

نسبته

يعني إلى غيره من العلوم الأخرى.

اعلم وفقك الله أن هذا العلم الجليل من العلوم الشرعية المهمة، وهو لعلم الحديث وغيره كعلم النحو للعربية، وعلم الأصول للفقه، بل هو أشمل من ذلك؛ إذ لا يستغني عنه علم الفقه، ولا التفسير، ولا العقيدة، ولا الأصول، ولا اللغة[٢].

قال أبو يعلى الحافظ أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد» (١/ ١٥٤-١٥٥): «لما كانت سنة النبي ﷺ وأقاويل الصحابة الذين شاهدوا الوحي والتنزيل، ركنين لشرائع الإسلام، والمرجع -بعد الكتاب- في الأحكام، وكان الوصول إليهما وصحة موردهما بالنَّقلَة والرواة، وكانوا المرقاة في

---

(١) قارن بـ«منهج النقد» (ص٣٤).

(٢) إذ لا يستفاد من دليل من أدلة السنة في الفقه، أو التفسير، أو العقيدة، أو اللغة، أو الأصول إلا بثبوت ذلك الدليل، ولا يعلم ثبوته إلا من معرفة قواعد هذا الفن؛ فلذا كان هذا أجدر بالعناية وأدعى للاهتمام به -والله أعلم-.

معرفتهما، وهو الإسناد وما قاله الشافعي رضي الله عنه: «مثل الذي يطلب العلم بلا إسناد مثل حاطب ليل، لعل فيها أفعى تلدغه، وهو لا يدري»، وجب أن تكثر عناية المتفقه وطالب السنن وأحوال الذين شاهدوا الوحي واتفاقهم واختلافهم، في معرفة أحوال الناقلين لها، والبحث عن عدالتهم وجرحهم» اهـ

وقال الحافظ بن حجر في "النكت" (١/ ٢٢٧): «علم الحديث، أكثر العلوم دخولًا في العلوم الشرعية، والمراد بالعلوم الشرعية: التفسير، والحديث، والفقه؛ وإنما صار أكثر؛ لاحتياج كل من العلوم الثلاثة إليه؛ أما الحديث؛ فظاهر، وأما التفسير؛ فإن أولى ما فُسِّر به كلام الله تعالى، ثبت عن نبيه ﷺ، ويحتاج الناظر في ذلك على معرفة ما ثبت مما لم يثبت، وأما الفقه؛ فلاحتياج الفقيه إلى الاستدلال بما ثبت من الحديث، دون ما لم يثبت؛ ولا يتبيَّن ذلك إلا بعلم الحديث».

وقال الإمام الخطابي في "معالم السنن" (١/ ٥-٩):

«رأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين، وانقسموا إلى فرقتين:

أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر.

وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة، ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة؛ لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب.

ووجدت هذين الفريقين -على ما بينهم من التداني في المحلين، والتقارب في المنزلين، وعموم الحاجة من بعضهم إلى بعض، وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه- إخوانًا متهاجرين، وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين.

فأما هذه الطبقة، الذين هم أهل الأثر والحديث؛ فإن الأكثرين منهم إنما وَكْدُهم الروايات، وجمع الطرق، وطلب الغريب والشاذ من الحديث، الذي أكثره موضوع أو مقلوب؛ لا يراعون المتون، ولا يتفهمون المعاني، ولا يستنبطون سيرها، ولا يستخرجون ركازها وفقهها؛ وربما عابوا الفقهاء، وتناولوهم بالطعن، وادعوا عليهم مخالفة السنن، ولا يعلمون أنهم عن مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون، وبسوء القول فيهم آثمون.

وأما الطبقة الأخرى، وهم أهل الفقه والنظر؛ فإن أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلا على أقله، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه، ولا يعرفون جيده من رديئه، ولا يعبأون بما بلغهم منه أن يحتجوا به على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها، ووافق آراءهم التي يعتقدونها.

وقد اصطلحوا على مواضعه بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع، إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم، وتعاورته الألسن فيما بينهم، من غير ثبت فيه أو يقين علم به، فكان ذلك ضلة من الرأي، وغبنًا فيه.

وهؤلاء -وفقنا الله وإياهم-؛ لو حكي لهم عن واحد من رؤساء مذاهبهم وزعماء نحلهم قول يقوله باجتهاد من قبل نفسه، طلبوا في الثقة، واستبرءوا له العهدة، فتجد أصحاب مالك، لا يعتمدون من مذهبه إلا ما

كان من رواية ابن القاسم والأشهب وضربائهم من تلاد أصحابه، فإذا جاءت رواية عبدالله بن عبدالحكم وأضرابه لم تكن عندهم طائلًا.

وترى أصحاب أبي حنيفة، لا يقبلون من الرواية عنه إلا ما حكاه أبو يوسف ومحمد بن الحسن والعلية من أصحابه والأجلة من تلامذته، فإن جاءهم عن الحسن بن زياد اللؤلؤي وذويه رواية قول بخلافه لم يقبلوه ولم يعتمدوه.

وكذلك تجد أصحاب الشافعي، إنما يعوّلون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن سليمان المرادي؛ فإذا جاءت رواية حرملة والجيزي وأمثالهما لم يلتفتوا إليها، ولم يعتدوا بها في أقاويله.

وعلى هذا؛ عادة كل فرقة من العلماء، في إحكام مذاهب أئمتهم وأستاذيهم.

فإذا كان هذا دأبهم، وكانوا لا يقنعون في أمر هذه الفروع ورواياتها عن هؤلاء الشيوخ إلا بالوثيقة والثبت؛ فكيف يجوز لهم أن يتساهلوا في الأمر الأهم والخطب الأعظم؟! وأن يتواكلوا الرواية والنقل عن إمام الأئمة ورسول رب العزة، الواجب حكمه، اللازمة طاعته، الذي يجب علينا التسليم لحكمه، والانقياد لأمره، من حيث لا نجد في أنفسنا حرجًا مما قضاه، ولا في صدورنا غلا من شيء مما أبرمه وأمضاه؟!».

فضله وشرفه هُوَ وأهله:

لهذا العلم ولحملته الصادقين فضل عظيم؛ لأن شرف العلم بشرف المعلوم ومعلوم الغاية من هذا العلم وهي تنقية السنة مما شابها من ضعف أو وضع.

وكل دليل يدل على فضل التفقه والعلم فهو يُنَزَّلُ على هذا العلم وذلك مثلما جاء:

١) عن معاوية رضي الله عنه عن النبي ﷺ «**من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين**» أخرجه البخاري (٧١) ومسلم (١٠٣٧).

٢) عن مُعَاوِيَة بن قرة عن أبيه عن النَّبِي ﷺ قال: «**لا يزال أناس من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتَّى تقوم الساعة**».

أَخْرَجَهُ أَحْمَد (٥/ ٣٤) والترمذي (٢١٩٢)[(١)].

وَقال مُحَمَّد بن إسْمَاعيل يعني البُخَاري، قال علي بن المديني: هُم أصحاب الحديث ونحوه قال ابن المبارك وَأَحْمَد بن حنبل، وَأَحْمَد بن سنان والبخاري[(٢)].

٣) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: قال رَسُول الله ﷺ: «**نضَّر الله امرأ سَمِعَ منا حديثًا فحفظه حتَّى يبلغه كما سمعه، فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه لمن هُوَ أفقه منه**».

وهو حديث صحيح قد تقدم.

---

(١) والحديث في «الصحيح المسند» (١٠٧٦).

(٢) انظر «شرف أصحاب الحديث» للخطيب برقم (٤٢ و٤٤ و٤٦).

قال ابن أبي حاتم فِي مقدمة "الجرح والتعديل" (٢/ ١٩) سَمِعْتُ إسحاق بن موسى الخطمي يقول: ما مكن لأحد من هذه الأمة ما مكن لأصحاب الحديث؛ لأن الله عز وجل قال في كتابه ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ﴾ [النور: ٥٥]، فالذي ارتضاه الله قد مكن لأهله فيه، ولم يمكن لأصحاب الأهواء في أن يُقبل منهم حديثٌ واحدٌ عن أصحاب النبي ﷺ، وأصحاب الحديث يقبل منهم حديث رسول الله ﷺ، وحديث أصحابه، ثم إن كان بينهم رجل أحدث بدعة سقط حديثه، وإن كان من أصدق الناس.

وسنده صحيح.

وعن ابن شوذب عن مطر في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، قال: إسناد الحديث.

وسنده صحيح أخرجه الحاكم (ح٧) "المدخل إلى الإكليل" (ص٢٥) ومن طريقه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص٦٨).

عن محمد بن حاتم بن المظفر أنه قال: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد؛ وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاء به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات، وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة، عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ

فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط والزلل ويضبطوا حروفه ويعدوه عدًّا. فهذا من أعظم نعم الله تعالى علىٰ هذه الأمة نستوزع الله شكر هذه النعمة، ونسأله التثبيت والتوفيق لما يقرب منه، ويزلف لديه ويمسكنا بطاعته إنه ولي حميد، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده، وهذا علي بن المديني وهو إمام الحديث في عصره لا يُروى عنه حرف في تقوية أبيه، بل يروى عنه ضد ذلك، فالحمد لله على ما وفقنا.

أخرجه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (٧١) وسنده صحيح.

وَقال الشافعي: «إذا رأيت رجلًا من أصحاب الحديث فكأني رأيت النبي ﷺ حيًّا».

أخرجه الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (٨٥) وهو صحيح.

وهذا في فضل أصحاب الحديث فما بالك بالحديث الذي ما شرف أصحابه وحملته إلا بشرفه وفضله، ومن الأدلة أيضًا على شرف الحديث:

ما أخرجه أبوداود (٤٦٠٧) وغيره عن العرباض بن سارية في حديثه عن موعظة النبي ﷺ وفيه: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين عَضُّوا عليهم بالنواجذ**».

وما أخرجه مسلم (٨٦٧) عن جابر بن عبدالله قال: كان رسول الله ﷺ يقول في خطبته: «**أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأفضل**

الهدي هدي محمد...» الحديث.

قال الإمام النووي رحمه الله في «مقدمة شرح مسلم» (١/ ١٠٥ -١٠٦): ومن أهم أنوع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات... دليل ما ذكرته أن شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن المرويات، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات، فإن أكثر الآيات الفروعيات مجملات وبيانها في السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالمًا بالأحاديث الحكميات، فثبت بما ذكرناه أن الاشتغال بالحديث من أجلِّ العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير وآكد القربات، وكيف لا يكون كذلك وهو مشتمل مع ما ذكرناه على بيان حال أفضل المخلوقات عليه من الله الكريم أفضل الصلاة والسلام والبركات -ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات، حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين ألوف متكاثرات... وقد جاء في فضل إحياء السنن المماتات أحاديث كثيرة معروفات مشهورات، فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتحريض عليه؛ لما ذكرنا من الدلالات، ولكونه أيضًا من النصيحة لله تعالى وكتابه ورسوله ﷺ وللأئمة المسلمين والمسلمات، وذلك هو الدين كما صح عن سيد البريات، ولقد أحسن القائل: ومن جمع أدوات الحديث استنار قلبه واستخرج كنوزه الخفيات- وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح الخلق من أعطي جوامع الكلمات ﷺ صلوات متضاعفات[1].

---

(١) انظر «قواعد التحديث» للقاسمي ص٤٣-٥١.

واضع هذا العلم:

هو موضوع منذ زمن النبي ﷺ، وبالتحديد منذ سماع ورواية خديجة رضي الله عنها لحديث بدء الوحي المخرج في البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠)، وهو أول حديث من السنة، فهو أول ما نشأ من علومها والله أعلم.

* **الاسم**: علم مصطلح الحديث أو علوم الحديث.

* **الاستمداد**: من السنة، وعلم الرجال، وعلم العلل، وعلم التاريخ.

* **مسائله**: هي القواعد التي يعرف بها المقبول من المردود.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ما دخل علم الحديث وليس منه

منذ القرن الثالث في عهد الخليفة العباسي المأمون المتوفى سنة (٢١٨)هـ دخلت كتب أئمة الكلام، وأهل الفلسفة بين علوم المسلمين، ولكنه في القرن الثالث كانت علوم السنة قوية جدًّا، فلم تتأثر التأثر البيّن بهذه العلوم الدخيلة، ولكن في بداية القرن الرابع بدأ نوع من الضعف عند حَمَلَةِ علوم السنة، واشتد ساعد العلوم العقلية الفلسفية الكلامية، الأمر الذي حدى بأهل العلم من أهل السنة في الرد على أهل الكلام، فصنفوا في العقيدة، والتوحيد، والسنة، والذم للطرق الكلامية وأهلها.

ولما أصبح الرد عليهم متعينًا، قام البعض بالنظر في هذه الكتب؛ من أجل الرد على أهلها، ومن هنا أصبح التأثر بهذه العلوم، ومعلوم أنه كان يتزعم هذه العلوم الفرقة المبتدعة المعتزلة، وممن قام في وجوههم الأشاعرة، والماتريدية، وقويت شوكة الأشاعرة حتى انتسب إلى مذهبهم بعض محبي السنن، وذلك لهذا السبب ولأسباب أخرى، وعلى كل فقد حمل المعتزلة القسط الأكبر من علم الكلام، وشاركهم الأشاعرة في ذلك.

وعلماء الطائفتين كانوا هم المصنفين في بعض أبواب العلم، لاسيما علم الأصول كما بينا ذلك في "المدخل إلى علم الأصول وكتبه".

فلا شك أنهم أدخلوا في علم الأصول ما ليس منه، متأثرين في ذلك

بعلم الكلام وأهله في الجدل، والبسط في الأدلة العقلية، ونحو ذلك.

ولما كان علم الأصول الذي أكثر من صَنَّف فيه من علماء الكلام كان له مسيس ظاهر بعلوم الكتاب والسنة (لا سيما علوم السنة)، ومن هنا ظهر أثر أصول الفقه على علم الحديث ومصطلحه وإليك شيئًا من ذلك.

من الأشياء الدخيلة على علم مصطلح الحديث

تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد

معلوم أن أول ما تبدأ به كتب الأصول في باب السنة هو تقسيمها إلى متواتر وآحاد، والكلام عن إفادة كل منها، وحكم العمل بخبرها، وللأسف فقد انتقل هذا التقسيم إلى كتب الحديث، فذكره الخطيب في «الكفاية» (١/ ٨٨)[1] ومنه أخذه من بعده، وحين ذكره الخطيب فإنه لم ينسبه إلى أهل الحديث لذلك قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص٢٦٧): «من المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب قد ذكره ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم».

وَقال ابن أبي الدم إبراهيم بن عبد الله كما في «لقط اللآلي» (ص١٧): «اعلم أن الخبر المتواتر إنما ذكره الأصوليون دون المحدثين خلا الخطيب أبا

---

(١) ونقله أيضًا في كتابه «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٧٦).

بكر البغدادي، فإنه ذكره تبعًا للمذكورين، وإنما لم يذكره المحدثون؛ لأنه لا يكاد يوجد في روايتهم ولا يدخل في صناعتهم».

فإذا علمنا أنه ليس من مباحث علم الحديث، فمن أول من قال به؟! الناظر في كتب السلف رحمهم الله يجد أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من أول من قعد القواعد في هذا العلم، فهل ذكره في كتبه ولو على سبيل رده؟

الجواب: الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تجده في كتابه «جماع العلم» قد جعله على سبيل المناظرة حول قبول الأخبار، وفي كتابه «الرسالة»[1] كذلك عقد باب خبر الواحد ونص في ذلك كله ودعم قبول خبر الواحد بالشروط المعتبرة في ذلك[2].

وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ التواتر في كتاب «جماع العلم»[3] بلفظه ومعناه عند علماء الكلام، وذلك على وجه رده وبيان الصواب، فيه فعلم من هذا أنه كان مذكورًا في عصر الشافعي المتوفى سنة (٢٠٤هـ).

ومن أي جهة كان هذا التقسيم؟

الجواب: من أهل البدع من علماء الكلام، حيث إن الشافعي جعل كتابه «جماع العلم»[4] لمناقشتهم في ذلك والرد عليهم، إذًا تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد يكون حصوله تقريبًا في أواخر القرن الثاني وبداية القرن

---

(١) (صـ٣٦٩) رقم (٩٩٨) وما بعدها.

(٢) أي من حيث صدقه وعدالته واتصال سنده الذي يرويه.

(٣) «جماع العلم» (صـ٧٥-٧٧) رقم (٢٩٧ وما بعده).

(٤) انظر منه (صـ١٢) رقم (٢-٣).

الثالث، على أيدي أهل الكلام، ومن أولئك الذين ابتدعوا هذا التقسيم بشر المريسي كما أبانه الإمام الدارمي عثمان بن سعيد في رده عليه[١].

الخلاصة:

أن تقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد بدعة من بدع أهل الكلام على رأسهم الجهمية، وتبعهم في ذلك المعتزلة ومن سار بسيرهم، ومنهم أخذ الخطيب هذا التقسيم وأدخله في «الكفاية» و«الفقيه والمتفقه».

بيان شيخنا الوادعي عن بدعة تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد:

ولذلك قال شيخنا الوادعي رحمه الله في «تحفة المجيب» (ص٩٨): قد دخلها -يعني كتب المصطلح- دخيل من كتب الفقهاء من الأمثلة على هذا تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد، فهذا من كتب الفقهاء والفقهاء أخذوه عن إبراهيم بن علية، وعبد الرحمن بن كيسان الأصم فهما مبتدعان.

وقال في «المقترح» (ص١٧٣): أما تقسيم الحديث إلى آحاد ومتواتر فهو تقسيم مبتدع أول من ابتدع هذا هو عبد الرحمن بن كيسان الأصم، وتبعه على ذلك تلميذه إبراهيم بن إسماعيل بن علية اهـ

أقول: ويلحق بالمتواتر مستلزماته من:

١- تقسيم العلم إلى ضروري ونظري.

---

(١) انظر «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي» (ص٣٧٤-٣٧٦).

٢- أنه يُفيد الظن الموجب للعمل دون العلم[١].

وفي "العدة" لأبي يعلى الحنبلي (٣/ ٨٩٩): أن أبا بكر المروذي سأل الإمام أحمد: ها هنا إنسان يقول: إن الخبر يوجب عملًا ولا يوجب علمًا؟ قال فعابه وَقال: ما أدري ما هذا؟!!.

وهل دخل إلى هذا العلم غير تقسيمه إلى متواتر وآحاد؟

نعم دخل غير ذلك ولطالما سمعت شيخنا يَئِنَّ من تدخُّل أقوال الفقهاء والأصوليين إلى هذا العلم، وكان يتمنى أن يُقَيِّض الله لهذا العلم من ينفي ويبعد منه هذه الأقوال.

والحصر في هذا المقام لا يسع لذكر تلك المداخلات لكن نكتفي هنا بذكر قاعدة كلية يحتفظ بها طالب الفن، وينقلها معه في جميع أنواعه وهي:

إذا رأيت نسبة القول إلى الأصوليين أو الفقهاء في مسألة من هذا العلم، ولم ترَ في نفس الوقت تحقق موافقة المحدثين لها، فاعلم بأنها دخيلة على هذا العلم، وعليك بتجنبها، والقفو في ذلك على آثار أهل الحديث.

أمثلة على سبيل الذكر لا الحصر[٢].

---

(١) وينبغي أن يعلم أن خبر الواحد عند أهل الحديث يوجب العلم والقبول له على ما يقتضيه من العمل وجوبًا واستحبابًا.

(٢) وسأذكر ما نقله ابن الصلاح على سبيل الترجيح، أو مجرد الذكر؛ لأن في ذكره لأقوال الأصوليين والفقهاء في أقوال أهل الحديث تَدخيل لتلك الأقوال في الترجيح فِي تلك المسألة والقبول والرد وربما رجحها بعضهم على أقوال أهل الحديث.

١- قول ابن الصلاح في "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص٤٦): وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر...

٢- قوله (ص٥٢): وهو يتكلم عن صور المرسل «والمعروف في الفقه وأصوله أن كل ذلك يسمى مرسلاً وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به»[(١)].

٣- قوله (ص٥٦): لم نعدَّ في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل صحابي.

٤- قوله (ص٦٠): وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم وَقال رسول الله ﷺ كذا وكذا، ونحو ذلك كله من قبيل المعضل.

وهلم جرًّا من هذا الباب ليس عند ابن الصلاح فحسب، بل وكذلك عند غيره[(٢)] لا سيما من تبع ابن الصلاح في تصنيفه:

وقد رأيت أن أثبت هاهنا بعض ما في كتاب ابن الصلاح مما هو في الأصل دخيل على علم المصطلح ونصصت على المقدمة؛ لأنها الأصل لكثير من الكتب التي جاءت بعدها كما سبق تفصيله، فمن ذلك:

---

(١) انظر "الكفاية" (١/ ٩٦-٩٧) والخطيب متأثر في ذلك بأقوال الأصوليين والله أعلم. قلت: وقد أعاد ابن الصلاح هذا القول في المنقطع (ص٥٨) وقال هذا هو الأقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم اهـ قلت: فتأمل كيف دخل الدخيل، حيث إنه في المرة الأولى حكاه ثم في الثانية رجحه. والله المستعان والصواب عند العلماء بالحديث أن لكل نوع منها اسمًا يخصه والله أعلم.

(٢) انظر "الكفاية" (١/ ٨٨-٩٠).

١- قوله في آخر الصحيح (صـ٢٨): «وهذا القسم -يعني أحاديث الصحيحين- جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافًا لقول من نفى ذلك محتجًا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ».

أقول: هذا القول الذي هو أن أحاديث الآحاد لا تفيد إلا الظن من مباحث علماء الأصول وذِكْرُه لهذا هنا وإن كان على سبيل رده غير صواب؛ لأنه جاء مَنْ بعد ابن الصلاح وانتصر لذلك القول وزاد تأييد قوله بقول من قال بذلك من المعتزلة ومن تبعهم من غيرهم، وفي هذا إدخال في علم المصطلح من الخلاف ما لا مسيس له به أصلًا. والله أعلم

٢- قوله في التفريعات التي ذكرها في الحسن (صـ٣٢): وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي... إلخ هذا فيه تدخيلٌ لخلاف الفقهاء فلو استدل بقول الشافعي -فهو من المحدثين- وأعرض عن ذكر خلاف من انتسب إلى المذهب الشافعي؛ لأن في ذلك تدخيلًا لأقوال الفقهاء الذين ربما لا تكون لهم خبرة تامة بعلم الحديث.

٣- في أواخر التفريعات في باب المعضل (صـ٧١-٧٢) ذكر مسألة تعارض الوصل والإرسال، وذكر فيها أقوال علماء الفقه والأصول، بل علماء الكلام و-للأسف فقد عزاها إلى علماء الحديث- وهو ناقل لذلك عن الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٤٤٩-٥٠٠) وقد تعقب الحافظ ابن رجب فعل الخطيب ذلك في كتابه «شرح العلل» (ص٣١٦) حيث قال: «ثم إن الخطيب تناقض فذكر في كتاب «الكفاية» للناس مذاهب في اختلاف

الرواة في إرسال الحديث ووصله كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحُفَّاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين» اهـ

قلت: ثم إن ابن الصلاح بعد ذكره لكلام الخطيب قال (ص٧٢):

«وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله» اهـ وسكت على ذلك وهو في هذا لم يذكر قول علماء الحديث، فإنه ليس عندهم قاعدة مطَّردة في ذلك بل الأمر عندهم عند تعارض الوصل والإرسال، وزيادة الثقة ونحو ذلك خاضع للترجيح كما حققه جماعة من المتأخرين كالحافظ ابن رجب، والحافظ العلائي، والحافظ الزيلعي، والحافظ ابن حجر في بعض كتبه مؤيدين أقوالهم بعلماء الحديث السابقين كما بسطت القول في ذلك في كتابي "نيل الوطر من أسرار نزهة النظر" وكذلك في "الإيضاح للتقييد والإيضاح" والله الموفق.

٤- أعاد ابن الصلاح (ص٨٥) النقل عن الخطيب في باب زيادة الثقة والقول فيه كالقول عن المسألة السابقة.

٥- قوله (ص١٠٩): اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لابد من اثنين؟

فمنهم من قال: لا يثبت ذلك باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات، ومنهم من قال وهو الصحيح... يثبت بواحد اهـ

قلت: كان ينبغي أن يقتصر على القول الثاني؛ لأنه هو قول أهل الحديث وهو الصحيح، أما الأول فهذا قول منقول عن بعض فقهاء المدينة

والله المستعان.

٦- قوله (ص١١٠): «لا يجزي التعديل على الإبهام... خلافًا لمن اكتفى بذلك» يشير إلى خلاف إمام الرأي أبي حنيفة وهو من الفقهاء كما هو معلوم ومثل هذا ينبغي تجنبه في علم المصطلح.

■ وانظر أيضًا (ص٧٥ وص١٠٨ وص١١٢ وص١١٥ وص١١٦ وص١١٧) وتتبع على هذا المنوال ما بعد هذه الصفحات إن شئت وفقنا الله وإياك وفي الأخير إليك فائدة عن هذا الأمر عن أحد أئمة القرن السابع وهو الإمام ابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٠٢) حيث قال في "شرح الإلمام" (١/ ٥٩-٦١) حيث قال: وقوله «وشرطي فيه ألَّا أورد فيه إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواة الأخبار، وكان صحيحًا على طريقة بعض أهل الحديث الحفاظ، أو بعض أئمة النظار».

اعتبر هذا الشرط، ولم يشترط الاتفاق من الطائفتين؛ لأن ذلك الاشتراط يضيق به الحال جدًّا، ويوجب تعذر الاحتجاج بكثير مما ذكره الفقهاء؛ لعسر الاتفاق على وجود الشروط المتفق عليها؛ ولأن الفقهاء قد اعتادوا أن يحتجوا بما هو نازل عن هذه الدرجة، فرجوعهم إلى هذه الدرجة ارتفاع عما قد يعتادونه فهو أولى بالذكر؛ ولأن كثيرًا مما اختلف فيه من ذلك يرجع إلى أنه قد لا يقدح عند الأصل في حق كثير من المجتهدين، فالاقتصار على ما أجمع عليه تضييع لكثير مما تقوم عليه الحجة عند جمع من العلماء، وذلك مفسدة؛ ولأنه بعد أن يُوَثَّق الراوي من جهة بعض المزكين قد يكون الجرح مبهمًا فيه غير مفسر، ومقتضى قواعد الأصول

-عند أهله- ألَّا يقبل الجرح إلا مفسرًا، فترك حديث من هو كذلك تضييع -أيضًا-؛ ولأنه إذا وُثِّق قد يكون القدح فيه من غير المُوَثَّق بأمر اجتهادي، فلا يساعده عليه غيره.

وقوله: «فإن لكل منهم مغزى قصده، وطريقًا أعرض عنه، وتركه».

يريد أن لكل من أئمة الحديث طريقًا غير طريق آخر، فإن الذي يبين وتقتضيه قواعد الأصول والفقه أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك، جاز ألَّا يكون غلطًا، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه.

وأما أهل الحديث، فإنهم قد يرون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته، كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث.

ولهذا أقول: إن من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص أو زائد: أن الحكم للزائد، فلم [يصب] في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونًا مطردًا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول.

وأقرب الناس إلى اطراد هذه القواعد بعض أهل الظاهر.

وفي قوله: «وفي كلٍّ خيرٌ» ينبغي أن [يحمل] قوله: «وفي كل» على كل واحد من الفريقين -أعني أهل الفقه وأهل الحديث- وهو أولى من حمله على كل واحد من الطريقين؛ لأنهما قد يتناقضان، والحق لا يكون في طرفي النقيض معًا، اللهم إلا أن يراد أنه قد يكون الصواب في بعض المواضع ما قاله هؤلاء، وفي بعضها ما قاله أولئك، فهذا يصححه التنكير الذي في خير مع الحمل على الطريقين.

ولست أنكر أن يكون بعض القوانين دالًّا على تصحيح ما خالف القاعدة المطردة في بعض الأماكن المخصوصة، وإنما الخوف الأكبر اختلاط درجة الظن مع درجة الوهم في هذا.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقاسيم لأنواع علوم الحديث مع تعريف كل نوع

الحديث: وهو ينقسم إلى أنواعه باعتبارين:

الأول: اعتبار وصوله إلينا.

والثاني: اعتبار السند.

١ **فأما: من حيث اعتبار وصوله إلينا** فهو ينقسم إلى متواتر وآحاد[1].

١) **والمتواتر**: لغة: المتتابع من تواتر المطر إذا تتابع.

واصطلاحًا: ما أخبر به جماعة يفيد خبرهم لذاته العلم لاستحالة تواطئهم على الكذب من غير تعيين عدد على الصحيح.

وينقسم إلى قسمين:

أ) **لفظي**: وهو ما توافقت رواته على إيراده بلفظ واحد، مثل حديث: «**من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**».

ب) **معنوي**: وهو ما نَقَل رواته وقائع مُختلفة تشترك كلها في أمر معين، مثل أحاديث الرؤية، ورفع اليدين في الصلاة. وقد نظم بعضهم بعض المتواتر فقال:

---

(١) وقدمنا القول بأن هذا دخيل في علم المصطلح وإنما ذكرته لتقريب فهمه وللتنبه عليه للداخل في هذا العلم الشريف.

مِما تواتر حديث من كذب ومن بنى لله بيتًا واحتسب

ورؤية شفاعة والحوض ومسح خفين وهذي بعض

٢) آحاد: وهو لغة: ما تفرد بروايته شخص واحد.

واصطلاحًا: ما لَم يجمع شروط المتواتر.

❑ وينقسم الآحاد من حيث العدد-وذلك في أقل طبقة من طبقاته؛ إذ الأقل في هذا العلم يقضي على الأكثر- إلى ثلاثة أقسام:

أ- مشهور: وهو عند المحدثين ما له طرق محصورة بأكثر من ثلاثة ما لَم يبلغ حد المتواتر.

ب- عزيز: وهو الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين أو ثلاثة[1].

ج- غريب: وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد من السند.

والتفرد ينقسم إلى قسمين:

١- تفرد مطلق: وهو ما وقع التفرد في أصل السند، وقد يستمر التفرد إلى المصنف. وأكثر ما يُطلق الفرد عليه.

٢- تفرد نسبي: وهو ما وقع التفرد في أثناء سنده، وسمي نسبيًّا لكون التفرد حصل بالنسبة إلى شخص مُعين، وإن كان الحديثُ في أصله مشهورًا. وأكثر ما يُطلق الغريب عليه.

---

(١) هذا على ما قرره ابن منده وأقره ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٢٧٠) وما قرره هو الصواب لا ما قرره الحافظ في «النزهة» فتنبه.

ثم إن وجد بعد ظن كون الحديث فردًا من قد وافقه ممن يصلح للاعتبار فهو المتابع وهو قسمان:

- **متابعة تامة:** وهي اشتراك أكثر من راو في شيخ واحد.

- **متابعة قاصرة:** وهي اشتراك راويين فأكثر في شيخ أحد الرواة فمن فوقه.

تنبيـــهٌ: إن وجد متن يُشبه متنًا آخر في اللفظ والمعنى عن صحابي آخر في اللفظ أو المعنى فهو الشاهد، وقد يُطلق المتابع على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل والخطب يسير.

❑ **وينقسم الآحاد من حيث القبول والرد إلى:**

(١) **مقبول:** وتعريفه: هو الذي ترجح صدق المخبر به، وغلب على الظن ثبوت خبره.

حكمه: يَجب قبوله.

والكلام عنه من جهتين:

الأولى: من حيث الحكم على السند.

والثانية: من حيث العمل.

فمن حيث الحكم على السند ينقسم إلى قسمين:

١) **صحيح:** وهو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة.

وهو نوعان:

أ) **صحيح لذاته:** وهو ما جاء بنقل العدل تام الضبط متصل السند.

غير معلل ولا شاذ.

ب) **صحيح لغيره**: وهو ما اتصل سنده بنقل خفيف الضبط إذا اعتضد، من غير شذوذ ولا علة، أو ما قام مقام ذلك مثل كثرة الطرق والشواهد، وإنَّما حكم له بالصحة عند تعدد الطرق؛ لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر عنه ضبط راوي الحسن.

٢) **حسن**: وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه -ولو كان فوقه أو دونه من هو أرفع منه في الضبط-، أو بالمضعف الذي ينجبر ضعفه إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة وهو نوعان أيضًا.

أ) **حسن لذاته**: وهو ما اتصل سنده بنقل العدل خفيف الضبط ولا يكون شاذًا ولا معللًا.

ب) **حسن لغيره**: هو ما جاء مضعفًا بضعف ينجبر إذا اعتضد بما يصلح للعضد، من غير شذوذ ولا علة.

■ زيادات راوي الصحيح (وهو الثقة)، والحسن (وهو الصدوق)، ويُقال لِهذا النوع **زيادة الثقة**، وقد تأرجح الحافظ في كتبه وأحسن ما قرره ما قاله في "النزهة" وهو: اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة، ونقل هذا عن أئمة المحدثين، وهو كما نقل في هذا الموضع، فإن من حكم في زيادة الثقة حكمًا عامًّا فقد غلط، فإن لكل زيادة حكمًا يخصها، كذا هو قول المحققين في هذا.

فإن خولف راوي الزيادة بأرجح منه، لِمزيد ضبط، أو كثرة عدد،

وغير ذلك من وجوه الترجيح، فالراجح يُقال له: المحفوظ، والمرجوح هو الشاذ، والمحفوظ قد يكون صحيحًا أو غير صحيح بِحسب إسناده.

■ **والشاذ ينقسم إلى قسمين:**

الأول: هو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه وهذا هو الأكثر وعليه يتنزل تعريف الشافعي.

الثاني: هو ما تفرد به المقبول عن الثقات وهو لا يتحمل ذلك التفرد، وعلى هذا ينزل تعريف الحاكم.

■ **المقبول من حيث العمل به وعدمه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:**

الأول: محكم ويلزم العمل به وهو: ما سلم من المعارضة من أي وجه من الوجوه.

الثاني: مختلف الحديث وهو: الحديث المعارض في دلالته بمثله في أصل الصحة، وأمكن الجمع بينهما بغير تعسف.

الثالث: الناسخ والمنسوخ.

والناسخ: هو ما يدل على رفع حكم شرعي متقدم عليه.

والمنسوخ: هو المتقدم الذي رفعه المتأخر (الناسخ).

(٢) مردود: وهو الذي لم يترجح صدق المخبر به.

وهذا الرد يرجع لسببين:

الأول: سقط في السند.

والثاني: طعن في الراوي.

■ **والسقط في السند ينقسم إلى قسمين:**

١) سقط واضح وله أربعة أوجه:

أ) **المعلق:** ويكون السقط من أول السند: وهو ما حذف من أول سنده واحد فأكثر ولو إلى آخر السند.

ب) **المرسل:** ويكون السقط من قبل التابعي: وهو ما أضافه التابعي سواء كان صغيرًا أو كبيرًا إلى النبي ﷺ، والمرسل يصلح في الشواهد.

جـ) **المعضل:** والسقط فيه يكون من أثناء السند. وهو: ما سقط في سنده اثنان فأكثر على التوالي، والعضيل: هو المستغلق الشديد.

د) **المنقطع:** والسقط فيه يكون من أثناء السند: وهو ما سقط من سنده واحد فأكثر على غير التوالي والمنقطع يصلح في الشواهد.

٢) سقط خفي وهو نوعان:

أ) **تدليس،** وهو أن يروي الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه أو سمع منه في الجملة ما لم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه موهمًا في جميع هذه الحالات أنه سمع منه بصيغة تحتمل السماع.

وهذا يسمى **تدليس الإسناد،** وله أربع صور: ١) العطف. ٢) القطع. ٣) السكوت. ٤) التسوية.

والنوع الآخر من التدليس هو تدليس شيوخ: وهو أن يسمي شيخه أو

ينسبه أو يكنيه بما لم يشتهر به ونحو هذا.

وليس من باب السقط في الإسناد.

ب) **إرسال خفي**: هكذا جعله الحافظ، وتبعه بعض من جاء بعده على هذا التقسيم، والصحيح أنه داخل في التدليس كما هو قول جمهور المحدثين وترجيح المحققين منهم. قال المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «التحقيق أنه -يعني: المرسل الخفي- تدليس؛ إذ لا يعتبر الخلاف في الاسم، فالإرسال الخفي كالتدليس في الإيهام بل هو أقبح منه وأبشع...».

■ **والثاني مما يرد به الحديث: الطعن في الراوي.**

والطعن في الراوي ينقسم إلى قسمين:

الأول: طعن من حيث العدالة وهو على أربعة أوجه:

١) **البدعة** وهي تنقسم إلى قسمين:

أ) مكفرة.

ب) مفسقة وسيأتي تفصيل القسمين إن شاء الله.

٢) **الكذب**: حديثه الموضوع وهو المختلق المصنوع، ويحرم روايته مع العلم بوضعه، إلا على سبيل بيانه وتحذير الناس منه.

٣) **التهمة** وهي على وجهين:

أ) انفراد راو متهم بالكذب أو كثير الغلط أو الفسق بحديث.

ب) معرفة الراوي بالكذب في حديث الناس مما لا يتعلق بالدين.

٤) **الفسق**: الفسق الذي تُرد به الرواية: هو من غلبت عليه المعصية.

٥) **الجهالة** وهي على ثلاثة أنوع:

أ) **مستور** وهو من عُرِفَ ظاهره وجهل باطنه.

ب) **مجهول الحال**: وهو من روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثقه معتبر.

جـ) **مجهول العين**: وهو من لم تعرفه العلماء إلا من جهة راوٍ واحد ولم تؤثر تزكيته عن معتبر.

الثاني: طعن من حيث الضبط وهو على أربعة أوجه:

١) **الوهم**: حديثه هو المعل. وهو يصدر من الثقة وغيره، وله صور كثيرة.

٢) **المخالفة** وهي على خمسة أنواع:

أ) **مخالفة بالإدراج وهي تنقسم إلى قسمين:**

١. إدراج في الإسناد وله أربع صور[1].

٢. إدراج في المتن وله ثلاث صور:

(١) في أول المتن.

(٢) وفي وسطه.

(٣) في آخره وهو الغالب.

---

(١) ذكرها الحافظ في "النزهة" وأصلها في كتاب الخطيب "الفصل للوصل المدرج" وبينتها مع تمثيل في "نيل الوطر من أسرار نزهة النظر".

ب) **مخالفة بالقَلْبِ**: وهو التقديم لما حقه التأخير والتأخير لما حقه التقديم ويكون في المتن والسند.

ج) **مخالفة بزيادة في السند**: وهو الذي يسمى المزيد في متصل الإسناد وهو: أن يزاد في السند راوٍ ويكون من لم يزده أرجح ممن زاده -يعني: أن الزيادة تكون وهمًا ممن زادها-، وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة.

د) **المخالفة**: بتغير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق سواء في النقط أو في الشكل، ويسمى المصحف والمحرف.

هـ) **المخالفة**: برواية الحديث على أوجه مختلفة متكافئة في القوة مع عدم إمكان الترجيح، وقد يكون في السند والمتن أو في أحدهما، وهو الذي يسمى بـ «المضطرب»[1].

٣) **الغفلة**: وهي: (عدم الفطنة بألَّا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يميز به الصواب من الخطإ في مروياته ومسموعاته).

٤) **سوء الحفظ**: (ينظر في معرفته إلى عدد الخطإ، ونوعية الخطإ).

وهو يكون إما لازمًا وإما طارئًا، والطارئ صاحبه هو المختلط، وأما اللازم فيطلق على صاحبه عند التفرد: منكر.

■ والمنكر: لأهل العلم فيه إطلاقات منها:

---

(١) وقد فصلت القول -بحمد الله- عن جميع هذه الأقسام مع التمثيل عليها في كتابي «العقد المسبوك في معرفة المتروك».

١) يطلقونه على ما رواه الضعيف مخالفًا للمقبول.

٢) قد يطلقونه على تفرد الضعيف الذي ضعفه منجبر كسيئ الحفظ ونحوه، وذلك كتفرد محمد بن يحي بن قيس عن هشام بن عروة ونحوه.

٣) قد يطلقونه على تفرد الصدوق كمحمد بن عمرو ونحوه.

٤) قد يطلقونه على تفرد الشيخ الثقة عن المشاهير، والحكم على هذا والذي قبله بالنكارة راجع إلى الأئمة الجهابذة النُّقَّاد المطلعين على طرق الحديث، أو بالقرائن القوية المؤكدة لخطإ الراوي في ذلك الحال.

٢ **وأما تقسيم الحديث من حيث السند فله ثلاث صور:**

إحداها: من حيث انتهاء السند وله ثلاثة أنواع:

١) ينتهي إلى النبي ﷺ، وهو **المرفوع** ويأتي على ثلاثة أوجه:

أ) قولٍ صريحٍ: مثاله: حدثنا النبي ﷺ أو سمعت النبي ﷺ.

ب) فعلٍ صريحٍ، مثاله: فعل النبي ﷺ كذا ونحوه.

جـ) تقريرٍ؛ تصريحًا أو حكمًا، مثاله: فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا، وكنا نفعل.

٢) ينتهي إلى الصحابي، وهو **الموقوف**، **والصحابي**: هو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام ولو تخللته ردة.

٣) ينتهي إلى التابعي فمن دونه، وهو **المقطوع**. **والتابعي**: هو من لقي الصحابي مؤمنًا بالنبي ﷺ ومات على ذلك.

الثانية: من حيث العلو والنزول وهو نوعان:

١) **العلو المطلق:** وهو القرب من رسول الله ﷺ بعدد قليل بالنسبة إلى إسناد آخر يَذْكُر ذلك الحديث بعدد كثير، فإن كان خاليًا من الضعف كان ذلك من أجل أنواع العلو.

٢) **العلو النسبي:** وهو أن ينتهي إلى إمام من أئمة الحديث بعدد قليل، ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيرًا وهو على أربعة أقسام:

(١) **موافقة:** وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، مع علو الطريق التي أوردها منه بأقل مما لو رواها من طريق ذلك المصنف.

(٢) **بدل:** هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين في رواية حديث بعينه، مع علو السند ما لو رواه من طريق ذلك المصنف.

(٣) **مساواة:** وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخر السند مع إسناد أحد المصنفين.

(٤) **مصافحة:** وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين.

الثالثة: من حيث رواية الرواة بعضهم عن بعض، وذلك يكون في اثني عشر نوعًا:

١) **الأقران:** وهو اشتراك الراوي ومن روى عنه في السن واللقي.

٢) **المدبج:** وهو رواية القرينين كل منهما عن الآخر.

٣) **الأكابر عن الأصاغر**: وهو رواية الراوي عمن هو دونه في السن أو اللقي أو المقدار.

٤) **الأصاغر عن الأكابر**، عكس سابقه، وهي جادة مسلوكة معلومة.

٥) **من روى عن أبيه عن جده** وهي: رواية مندرجة تحت رواية الأصاغر عن الأكابر.

٦) **المهمل** وهو: الرواية عن اثنين متفقي الاسم، مع عدم التمييز بينهما.

٧) **السابق واللاحق** وهو: اشتراك راويين عن شيخ ويتقدم موت أحدهما على الآخر.

٨) **المسلسل**: وهو: توارد رجال السند على حالة، أو صفة واحدة، للراوي أو للمروي أو في صيغ الأداء وهي:

أ) سمعت، وحدثني وهي أرفعها، والسماع أرفعه وأجله لاسيما إذا صحبه الإملاء.

ب) أخبرني، وقرأت عليه.

ج) قرئ عليه وأنا أسمع، وأنبأني وهي في عرف المتأخرين تطلق على الإجازة.

د) إعطاء الشيخ الطالب شيئًا من مروياته مع الإجازة له.

هـ) وشافهني: وأطلقوها في الإجازة المتلفظ بها.

و) كتب إلي، وهي: في الإجازة المكتوب بها.

ز) عن، وعنعنة المعاصر محمولة على السماع مع إمكان اللقي إذا كان المعنعن بريئًا من التدليس.

وبقي الوجادة، والوصية، والإعلام، وهي من أوجه التحمل المذكورة والخلاف فيها جارٍ.

٩) **من حدث ونسي** وجحد المروي جزمًا أو احتمالًا، فإن كان جزمًا ردت رواية الفرع وإن كان احتمالًا قبلت رواية الفرع ولا يقدح ذلك في الأصل ولا في الفرع.

١٠) **المتفق والمفترق**: وهو اتفاق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدًا، مع اختلاف أشخاصهم.

١١) **المؤتلف والمختلف**: وهو اتفاق الأسماء خطًّا واختلافها لفظًا.

١٢) **المتشابه**: وهو اتفاق أسماء الرواة واختلاف أسماء آبائهم والعكس.

معرفة الرواة

وذلك من عدة أوجه:

الأنساب: إلى القبائل، والأنساب إلى الأوطان، والبلاد، والسكك والمجاورة، والصنائع، والحرف، وطبقات الرواة.

مواليدهم وحياتهم: بلدانهم، كنى المسمين وأسماء المكنين، الألقاب، ومن اسمه كنيته، ومن كثرث نعوته وكُناه، ومن نسب إلى غير أبيه، ومن نسب إلى أمه، ومن نسب إلى غير ما يسبق إلى الفهم.

ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، ومن اتفق اسمه واسم شيخه والراوي عنه، ومعرفة الأسماء المفردة والمجردة، والموالي بأشكالها، والإخوة والأخوات، وآداب الشيخ والطالب من حيث التحمل والأداء ونحو ذلك، وتصنيف الحديث.

ومعرفة أسباب الحديث، ومعرفة الرواة من حيث جرحهم وتعديلهم.

تفصيل عن رواية المبتدع:

والمبتدع ينقسم إلى قسمين:

١) **مكفر ببدعته**: قال النووي[١]: لا تقبل روايته بالاتفاق. وهذه الدعوى مردودة فقد قال الخطيب[٢]: قال جماعة من أهل النقل والمتكلمين: أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفارًا أو فساقًا بالتأويل. اهـ ولكن الحق أن المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام لم تقبل روايته؛ لأن من شرط قبول الرواية الإسلام وهذا أمر لا شبهة فيه وهذا هو قول جمهور أهل العلم.

٢) **غير مكفر بها** والكلام عنها من وجهين:

الوجه الأول: من حيث المبتدع نفسه وهو على قسمين:

أ) **داعية**، قال ابن حبان[٣]: ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف

---

(١) «الإرشاد» (١/ ٣٠٠-٣٠١).

(٢) انظر «الكفاية» (١/ ٣٩٧).

(٣) انظر «الثقات» (٦/ ١٤٠).

أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره. اهـ

وهذا متعقب بما يذكر من الخلاف في هذا الباب.

نكتة تضاف إلى هذا القول وهي: ما أفاد ابن دقيق العيد[١]: أن المبتدع الداعي لا تقبل روايته إلا في حالة واحدة، وهي ما إذا لم يكن الحديث المروي إلا من جهته، فهنا تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع. اهـ وذكر بعضهم أيضًا أن المبتدع إذا روى ما يرد بدعته فتقبل، وذلك لبعده عن تهمة الكذب في تلك الحال. وهذا القول بقيوده متعقب.

ب) غير داعية: الأصل في روايته القبول إلا في حالة واحدة وهي ما إذا روى ما يشد بدعته فيرد في هذه الحالة. قال الجوزجاني[٢] مقررًا لهذا: منهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثه، إذا كان مخذولًا في بدعته مأمونًا في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف إذا لم يقوِّ بدعته فيتهم عند ذلك. وعللوا هذا بأن نفسه قد تريه أن الحق فيما اعتقده، وأن القربة في تثبته بكل وجه، ولا يؤمن مع ذلك التحريف والزيادة والنقص اهـ وهذا القول أيضًا متعقب.

الوجه الثاني: من حيث البدعة نفسها قسمان:

١) **كبرى:** كالغلو في التشيع، والتجهم، والخارجية، والقدرية النفاة،

---

(١) في «الاقتراح» (٣٣٦).

(٢) في «أحوال الرجال» (صـ٣٢).

وذلك مثل: جابر الجعفي من الشيعة، وعمرو بن عبيد من القدرية، والجعد بن درهم من الجهمية، ونافع بن الأزرق من الخوارج، فهؤلاء لا تقبل روايتهم ولا كرامة.

٢) **صغرى:** كالبدع الخفيفة ذات الشبه كالإرجاء مثل: طلق بن حبيب، والتشيع الخفيف كتقديم علي على عثمان، أو تفضيله عليه، كالأعمش.

■ **المبتدعة المعاصرون، لا يؤخذ عنهم مطلقًا لأمور:**

١) لأنهم مفتونون بالدنيا فمن أجلها يقومون ويقعدون.

٢) ما ترى فيهم صادقًا عند المحاققة إلا من رحم الله وقليل ما هم.

٣) أنهم من حيث العلم ليس عندهم ما يفتقر إليه فما عندهم شيء إلا وما عند أهل السنة خير منه وأبقى.

٤) أن الفتنة فيهم ومنهم، اليوم أشد مما كانت عند من سبق.

٥) ترك الأخذ عنهم يعد تهجينًا لأحوالهم ولما يدعون إليه حتى لا يغتر بذلك جاهل أو متجاهل والله أعلم.

الخلاصة في رواية المبتدع:

١) هناك من رد رواية المبتدع إطلاقًا وهذا قول جماعة من السلف.

٢) هناك من قبل رواية المبتدع الصادق مطلقًا قال الحاكم: أصحاب الأهواء فإن روايتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا صادقين.

٣) ذهب كثير من أهل العلم إلى رد رواية الداعية إلا في حالتين:

أ) إذا لم يكتب الحديث إلا من طريقه.

ب) إذا روى ما يرد بدعته وقبول روايته غير الداعية إلا إذا روى ما يشد بدعته.

والحق في رواة الحديث ممن نسبوا إلى بدعة أن القبول لحديثهم منوط بصدقهم وأمانتهم، فمن علم صدقه ولم يعلم منه زيادة ولا نقص من أجل بدعته قُبل، وذلك في كتب السنة كثير، وهذا قول أكثر أهل الحديث كما ذكر الحاكم.

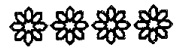

مراتب ألفاظ التعديل

(١) عند الإمام ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ:

المرتبة الأولى: ثقة متقن ثبت.

المرتبة الثانية: صدوق، محله الصدق، لا بأس به.

المرتبة الثالثة: شيخ، المرتبة الرابعة: صالح الحديث.

(٢) ما زاد ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ:

المرتبة الأولى: ثبت، حجة، وكذا إذا قيل في العدل: حافظ، ضابط.

المرتبة الرابعة: روى عنه الناس، وسط، مقارب الحديث، ما أعلم به بأسًا.

(٣) الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ:

المرتبة الأولى: ثبت حجة، ثبت حافظ، ثقة متقن، ثقة ثقة.

المرتبة الثانية: ثقة.

المرتبة الثالثة: صدوق، لا بأس به، ليس به بأس.

المرتبة الرابعة: محله الصدق، جيد الحديث، شيخ، وسط، شيخ حسن الحديث، صدوق إن شاء الله، صالح الحديث، صويلح.

(٤) زيادات العراقي على الذهبي:

المرتبة الأولى: ثقة ثبت.

المرتبة الثالثة: مأمون خيار.

المرتبة الرابعة: إلى الصدق ما هو، أرجو أنه لا بأس به، ما أعلم به بأسًا، رووا عنه، مقارب الحديث.

(٥) عند الإمام السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ:

المرتبة الأولى: ما أتى بصيغة، أفعل: أوثق الخلق-، أثبت الناس، أصدق من أدركت من البشر، ويلحق بها: إليه المنتهى في الثبت، ويحتمل أن يلحق بها: لا أعرف له نظيرًا في الدنيا.

المرتبة الثانية: لا يسأل عن مثله.

المرتبة الثالثة: ثقة ثبت، ثبت حجة، ثقة ثقة.

المرتبة الرابعة: ثقة، ثبت كأنه مصحف، متقن، حجة وكذا إذا قيل لعدل: حافظ ضابط.

حديث أصحاب هذه المراتب الأربع في درجة الصحيح وكل مرتبة أوقى من المرتبة التي تليها.

المرتبة الخامسة: صدوق، لا بأس به، ليس به بأس، مأمون، خيار.

وحديث أصحاب هذه المرتبة في درجة الحسن.

المرتبة السادسة: محله الصدق، رووا عنه، روى الناس عنه، يُروى عنه، إلى الصدق ما هو، شيخ وسط، شيخ، مقارب الحديث، صالح الحديث، يعتبر به، يكتب حديثه، جيد الحديث، ما أقرب حديثه، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجو أن ليس به بأس، حسن الحديث، وأحاديث أصحاب هذه المرتبة محل نظر؛ لأن هذه الألفاظ متجاذبة بين الاحتجاج وعدمه فكثيرًا ما يحكم بالصحة أو الحسن على ما تفرد به هؤلاء؛ لما يحف ذلك من قرائن ترتقي بها، وكثيرًا ما يتنازع الأئمة في الحكم على أحاديثهم.

مراتب ألفاظ الجرح:

(١) ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ:

المرتبة الأولى: لين الحديث.

المرتبة الثانية: ليس بقوي.

المرتبة الثالثة: ضعيف الحديث.

والمرتبة الرابعة: متروك الحديث، ذاهب الحديث كذاب.

زاد ابن الصلاح:

المرتبة الأولى: ليس بذلك، ليس بذلك القوى، فيه ضعف، في حديثه ضعف.

المرتبة الثانية: لا يحتج به، مضطرب الحديث.

المرتبة الثالثة: لا شيء مجهول.

(٢) الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ:

الأولى: يُضَعَّفُ، فيه ضعف، قد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ، فيه مقال، تُكُلِّم فيه، لين، سيئ الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع.

المرتبة الثانية: ضعيف، ضعيف الحديث، مضطرب الحديث، منكره.

المرتبة الثالثة: واه بمرة، ليس بشيء، ضعيف جدًّا، ضعَّفوه، ضعيف واه، منكر الحديث.

المرتبة الثالثة: متروك ليس بثقة، سكتوا عنه، ذاهب الحديث، فيه نظر، هالك ساقط.

المرتبة الرابعة: متهم بالكذب، متفق على تركه.

المرتبة الخامسة: دجال، كذاب، وضاع، يضع الحديث.

زاد العراقي:

في الأولى: في حديثه ضَعْفٌ، ليس بذلك القوي، ليس بالمتين، ليس بعمدة، ليس بالمرضي، للضعف ما هو، فيه خُلْفٌ، طعنوا فيه، مطعون فيه، لين الحديث، فيه لين، تكلموا فيه.

المرتبة الثانية: واهٍ، حديثه منكر.

المرتبة الثالثة: رد حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، طرحوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، ارم به، لا شيء، لا يساوي شيئًا.

المرتبة الرابعة: ذاهب، متروك الحديث، تركوه، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، غير ثقة ولا مأمون.

المرتبة الخامسة: يكذب، وضع حديثًا.

(٣) السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ:

الأولى: فيه مقال، فيه أدنى مقال، ضُعِّف، فيه ضعف، في حديثه ضعف ليس بذاك، ليس بذاك القوي، ليس بالقوي، ليس بالمتين، ليس بحجة، ليس بمعمدة، ليس بمأمون، ليس بالمرضي، ليس يحمدونه، ليس

بالحافظ، غيره أوثق منه، تعرف وتنكر، في حديثه شيء، فيه لين، لين الحديث، لين مجهول، فيه جهالة، للضعف ما هو، فيه خلف، طعنوا فيه، نَزَكوه، مطعون فيه، سيئ الحفظ، تكلموا فيه، ليس من إبل القباب، ليس من جمال المحامل، ليس من جمال المحامل، سكتوا عنه، فيه نظر من غير البخاري.

الثانية: ضعيف، منكر الحديث، حديثه منكر، له مناكير، له ما ينكر، مضطرب الحديث، واه، ضعفوه، لا يحتج به.

الثالثة: رد حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جدًّا، واه بمرة، تالف، طرحوا حديثه، ارم به، مطرح، مطرح الحديث، لا يكتب حديثه، لا تحل كتابة حديثه، لا تحل الرواية عنه، ليس بشيء، لا شيء، لا يساوي فلسًا، لا يساوي شيئًا.

الرابعة: يسرق الحديث، متهم بالكذب، متهم بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، تركوه، مجمع على تركه، مُوْدٍ، هو على يدي عدل، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون، سكتوا عنه، فيه نظر من البخاري.

الخامسة: كذاب، يضع الحديث، يكذب، وضَّاع، دجال، وضع حديثًا.

السادسة: أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع، ركن الكذب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قواعد مهمة في نيل العلوم

إن طالب العلم المبتدئ في هذا الفن وغيره من فنون العلم، يجد نفسه أمام كتب ومسائل ذلك الفن الذي يطلبه صغيرًا -وهو كذلك-، وربما يظن أنه لا يستطيع الحصول على مُنَاهُ مِنْهُ، ولا الوصول إلى درجة عالية فيه والأمر في حقيقته أسهل مما يتصوره، وأيسر مما يراه:

وقبل أن أضع لك وسائل لنيل (علم المصطلح) خاصة أحب أن أوقفك على قواعد عامة لنيل أي علم تطلبه.

الأمر الأول: الصدق مع الله والإخلاص له في طلب العلم:

فإنه[1] يجب على طالب العلم أن يخلص نيته في طلبه، ويكون قصده بذلك وجه الله.

■ وليحذر غاية الحذر أن يجعله سبيلًا لنيل الأغراض من حطام الدنيا الفانية، وطريقًا إلى أخذ الأعواض من الخلق.

■ وليتقِ المفاخرة والمباهاة به، ويحذر أن يكون قصده نيل الرياسة واتخاذ الأتباع، وعقد المجالس.

■ وليجعل نيله للعلم وحفظه له رعاية وعملًا به لا مجرد التزود من

---

(١) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٨١-٨٧).

مسائله، والحفظ لمتونه، فإن حَمَلَةَ العلم ولا سيما في زماننا هذا كثير ورعاته العاملين به قليل، ورب حاضر كالغائب، وعالم كالجاهل وحامل للشهادات العليا ليس معه من ورائها إلا اسم الدكتور، أو الشيخ، أو الأستاذ -والمرتب الذي يتقاضاه-.

فاستعمل الجد في أمرك، وأخلص النية في قصدك، وارغب إلى الله أن يرزقك علمًا يوفقك فيه ويعيذك من علم لا تنتفع به.

قال الخطيب[١]: فينبغي للطالب أن يخلص في الطلب نيته، ويجدد للصبر عليه عزيمته، فإذا فعل ذلك كان جديرًا أن ينال منه بغيته.

الأمر الثاني: التضرع إلى الله والدعاء والخضوع له في كل وقت، لا سيما إذا صعبت عليه مسألة فيدعو الله أن يفهمه إياها ويسهلها عليه[٢].

قال الشيخ بكر أبو زيد: يا أيها الطالب، ضاعفِ الرَّغبة، وافزع إلى الله في الدُّعاءِ واللجوءِ إليهِ والانكسارِ بين يديه. وكان شيخُ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله كثيرًا ما يقولُ في دعائهِ إذا استعصى عليه تفسيرُ آيةٍ من كتاب الله تعالى: اللهمَّ يا معلِّمَ آدمَ وإبراهيمَ علِّمني، ويا مُفهِّمَ سليمان فهِّمني. فيجدُ الفتحَ في ذلك[٣].

الأمر الثالث: الاعتناء بأصول العلم وقواعده:

---

(١) «الجامع» (٢/ ١٧٩).

(٢) انظر كتابي «الحصن المختار» (ص٢١٩)، و«الجامع الصحيح» لشيخنا مقبل رحمه الله (٢/ ٤٧٩)، و«صحيح مسلم» (١٤٩٥).

(٣) «فتاوى ابن تيمية» (٤/ ٣٨).

من المعلوم أن الإنسان إذا أراد مكانًا فلا بد أن يعرف الطريق الموصل إليه، وإذا تعددت الطرق فإنه يبحث عن أقربها وأيسرها، لذلك كانَ من المهم لطالب العلم أن يبني طلبه للعلم على أصول، ولا يتخبط خبط عشواء، فمن لم يتقن الأصول حرم الوصول.

قال الناظم:

وبعد فالعلم بُحور زاخره ... لن يبلغ الكادح فيه آخره
لكن في أصوله تسهيلَا ... لنيله فاحرص تجد سبيلَا
اغتنم القواعد الأصولا ... فمن تفته يحرم الوصولا

فالأصول هي العلم والمسائل فروع كأصل الشجرة وأغصانها إذا لم تكن الأغصان على أصل جيد فإنها تذبل وتهلك.

لكن ما هي الأصول؟ هل هي الأدلة الصحيحة؟ أم هي القواعد والضوابط؟ أم كلاهما؟

الأصول هي أدلة الكتاب والسنة والقواعد والضوابط المأخوذة بالتتبع والاستقراء من الكتاب والسنة[1]، وهذه أهم ما يكون لطالب العلم[2].

---

(١) ولذا قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في "شفاء العليل" (ص٢٥) الباب الثالث: وكل من أصل أصلًا لم يؤصله الله ورسوله قاده قسرًا إلى رد السنة وتحريفها عن مواضيعها فلذلك لم يؤصل حزب الله ورسوله أصلًا غير ما جاء به الرسول فهو أصلهم الذي عليه يعولون وجنتهم التي إليها يرجعون اهـ قلت: وشاهد الوجود قائم بذلك فألفت النظر إلى أهل الأهواء والبدع وأصولهم المخالفة للكتاب والسنة ماذا قادتهم عليه؟!.

(٢) الكلام للشيخ العثيمين من "كتاب العلم" (ص٦٧).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في وصية ذهبية لأبناء الأمة الإسلامية:

"ثم إني أحثكم على الاهتمام بالقواعد، قواعد العلم وضوابطه، قواعد الشريعة العظيمة التي هي كالجبال لا تزحزحه الرياح؛ لأن من حرم الأصول حرم الوصول يعني: كونك تأخذ أفرادًا من المسائل العلمية هذا طيب، لكنك لا تعدو أن تكون عاميًا، حتى العوام يدركون العلم مسألة مسألة، لكن إذا كان عندك أصول تبني عليها حصلت خيرًا كثيرًا؛ لأن هذا الأصل الذي تؤصله يمكن أن تبني عليه من المسائل ما حصل وما لم يحصل في المستقبل".

"فأنا أحث طلبة العلم في كل مكان وفي كل مناسبة أن يعتنوا بالقواعد والأصول؛ لأنها هي العلم في الواقع".

الأمر الرابع: العناية بحفظ متن مختصر في ذلك الفن الذي يطلبه، فمثلاً إذا كان في (علم المصطلح) يحفظ "ألفية السيوطي" إن استطاع، فإن قصرت همته حفظ مختصرها الذي انتخبت منها "المُغْنِيةُ في علم المصطلح".

وإذا كان في "النحو" حفظ متن "ألفية ابن مالك"، فإن قصرت همته حفظ "الملحة" للحريري، وفي الحديث يحفظ "متن العمدة" و"البلوغ" وما تيسر له بعد ذلك مثل: مسلم، وبعده أفراد البخاري، فإن أضاف إلى ذلك متن "الصحيح المسند" لشيخنا رحمه الله فقد حصل على خير كثير.

وفي العقيدة يحفظ متن "الطحاوية" ومتن "كتاب التوحيد" للشيخ محمد ابن عبدالوهاب، وهكذا يفعل في أي فن يطلبه.

قال العلامة السعدي: يجتهد طالب العلم في حفظ مختصر من مختصرات الفن الذي يشتغل فيه، فإن تعذَّر أو تعسَّر عليه حفظه لفظًا؛ فليكرره كثيرًا متدبرًا لمعانيه، حتى ترسخ معانيه في قلبه، ثم تكون باقي الكتب كالتفسير والتوضيح والتفريع لذلك الأصل الذي عرفه وأدركه.

فإن الإنسان إذا حفظ الأصول، وصار له ملكة تامّة في معرفتها هانت عليه كتب الفن كلها: صغارها وكبارها، **ومن ضيَّع الأصول حرم الوصول.**

فمن حرص على هذا الذي ذكرناه، واستعان بالله؛ أعانه الله، وبارك له في علمه، وطريقه الذي سلكه.

ومن سلك في طلب العلم غير هذه الطريقة النافعة فاتت عليه الأوقات، ولم يدرك إلا العناء، كما هو معروف بالمشاهدة والتجربة، والواقع يشهد به، فإن يسَّر الله معلِّمًا يحسن طريقة التعليم، ومسالك التفهيم؛ تَمَّ له السبب الموصل إلى العلم. اهـ

قال الشيخ العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: لا بد لطالب العلم من مراعاة عدة أمور عند طلبه لأي علم:

أولًا: حفظ متن مختصر فيه...

ثانيًا: ضبطه وشرحه على شيخ متقن وتحقيق ألفاظه، وما كان زائدًا أو ناقصًا.

ثالثًا: عدم الاشتغال بالمطولات، وهذه الفقرة مهمة لطالب العلم، لابد أن يتقن المختصرات أولًا حتى ترسخ العلوم في ذهنه، ثم يفيض إلى

المطولات لكن بعض الطلبة قد يغرب فيطالع المطولات، ثم إذا جلس مجلسًا قال: قال صاحب (كذا) قال صاحب (كذا) ليظهر أنه واسع الاطلاع، وهذا خطأ نحن نقول: ابدأ بالمختصرات حتى ترسخ العلوم في ذهنك ثم إذا مَنَّ الله عليك فاشتغل بالمطولات.

رابعًا: لا تنتقل من مختصر إلى آخر بلا موجب، فهذا من باب الضجر، وهذه آفة عظيمة تقطع على الطالب طلبه وتضيع عليه أوقاته.

قال العلامة الزرنوجي في كتابه الماتع "تعليم المتعلم طريق التعلم" (ص١٥): ينبغي لطالب العلم أن يثبت ويصبر على كتاب حتى لا يتركه أبتر وعلى فن حتى لا يشتغل بفن آخر قبل أن يتقن الأول، وعلى بلد حتى لا ينتقل إلى بلد آخر من غير ضرورة، فإن ذلك كله مفرق الأمور، ويشغل القلب، ويضيع الأوقات، ويؤذي المعلم، وينبغي أن يصبر عما تريده نفسه وهواه قال الشاعر:

إن الهوى لهوى الهوان بعينه ... وصريع كل هوى صريع هوان

ويصبر على المحن والبليات فقد قيل: خزائن المنن على قناطر المحن، وأُنشِدتُ -وقيل: لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه-:

ألا لا تنال العلم إلا بستة ... سأنبيك عن مجموعها ببيان

ذكاء وحرص واصطبار وبلغة ... وإرشاد أستاذ وطول زمان

خامسًا: اقتناص الفوائد والضوابط العلمية، الفوائد التي لا تكاد تطرأ على الذهن، أو التي يندر ذكرها والتعرض لها، أو التي تكون مستجدة تحتاج إلى بيان الحكم فيها، هذه اقتنصها، قيدها بالكتابة، لاتقل: هذا أمر

معلوم عندي، ولا حاجة أن أقيدها، فإنك سرعان ما تنسى، وكم من فائدة تمر بالإنسان فيقول: هذه سهلة ما تحتاج إلى قيد، ثم بعد فترة وجيزة يتذكرها ولا يجدها»[1].

الأمر الخامس: جمع النفس للطلب، فلا يشتتها يمينًا ويسارًا، اجمع النفس على الطلب ما دمت مقتنعًا بأن هذا منهجك وسبيلك.

■ وأيضًا اجمع نفسك على الترقي فيه لا تبقَ ساكنًا، فكِّر فيما وصل إليه علمك من المسائل والدلائل حتى ترتقي شيئًا فشيئًا.

■ واستعن بمن تثق به من زملائك وإخوانك، فيما إذا احتاجت المسألة إلى استعانة ولا تستحي أن تقول: يا فلان، ساعدني على تحقيق هذه المسألة بمراجعة الكتب، والحياء لا ينال العلم به أحد، فلا ينال العلم مستحي ولا مستكبر.

وقال الزرنوجي في «تعليم المتعلم» (ص١٦): أما اختيار الشريك فينبغي أن يختار المجد والورع وصاحب الطبع المستقيم، ويفر من الكسلان، والمعطل، والمكثار، والمفسد، والفتان قال الشاعر:

عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه ... فكل قرين بالمقارن يقتدي

فإن كان ذا شر فجانبه سرعة ... وإن كان ذا خير فقارنه تهتدي

وأُنْشِدتُ:

لا تصحب الكسلان في حالاته ... كم صالح بفساد آخر يفسد

---

(١) «كتاب العلم» (ص٢٢٩-٢٣١).

عدو البليد إلى الجليد سريعة كالجمر يوضع في الرماد فيخمد

وقيل:

إن كنت تبغي العلم من أهله أو شاهدًا يخبر عن غائب

فاعتبر الأرض بأسمائها واعتبر الصاحب بالصاحب

الأمر السادس: مما ينبغي لطالب العلم مراعاته: **تلقي العلم عن الأشياخ**؛ لأنه يستفيد بذلك فوائد عدة:

١- اختصار الطريق، فبدلًا من أن يذهب يُقلِّب في بطون الكتب وينظر ما هو القول الراجح، وما سبب رجحانه، وما هو القول الضعيف وما سبب ضعفه، بدلًا من ذلك يمد عليه المعلم ذلك بطريق سهل.

٢- السرعة في الإدراك، فطالب العلم إذا كان يقرأ على عالم، فإنه يدرك بسرعة أكثر ما لو ذهب يقرأ في الكتب؛ لأنه إذا قرأ في الكتب تمر عليه العبارات المشكلة والغامضة، فيحتاج إلى تدبر وتكرار العبارة، مما يأخذ منه الوقت والجهد، وربما فهمها على وجه الخطإ وعمل بها.

٣- الربط بين طلاب العلم والعلماء الربانيين، لذلك القراءة على العلماء أجدى وأفضل من قراءة الإنسان لنفسه.

وقال الشيخ العثيمين: يجب على طالب العلم أن يسعين بالله عزوجل، ثم بأهل العلم؛ لأن الاقتصار على مجرد القراءة والمطالعة يحتاج إلى وقت طويل، بخلاف من جلس إلى عالم يبين له، ويشرح له وينير له الطريق، ولهذا يقال: من كان دليله كتابه فخطؤه أكثر من صوابه، فالطريق المثلى أن

يتلقى العلم عن المشايخ[1].

وقال رحمه الله: ولنيل العلم لابد من تلقيه من معلم موثوق في علمه ودينه وهذا الطريق أسرع، وأتقن للعلم؛ لأن أخذ العلم من بطون الكتب قد يضل به الطالب وهو لا يدري، إما لسوء فهمه، أو لقصور علمه، أو لغير ذلك من الأسباب، أما طريق الشيخ ففيه المناقشة والأخذ والرد مع المعلم، فينفتح بذلك للطالب أبوابٌ كثيرة في الفهم والتحقيق.

الأمر السابع: التحضير قبل الدرس:

إن التحضير قبل الدرس لا شك أن له فائدة عظيمة؛ فإن المطالع للدرس المُحَضِّر له قبل حضوره يرتسم في ذهنه شيء من المعلومات، ويظهر له شيء من الإشكالات، ويكون قد تصور الدرس قبل حضوره، فإذا ما حضر تَرَسَّخ ما قد فهمه، وأصلح ما كان قد أخطأ فيه، وظهر له حل إشكاله.

قال ابن بدران رحمه الله: اعلم أننا اهتدينا -بفضله تعالى- أثناء الطلب إلى قاعدة وهي:

■ أننا كنا نأتي إلى المتن أولًا، فنأخذ منه جملة كافية للدرس، ثم نشتغل بحل تلك الجملة، من غير نظر إلى شرحها، ولا نزاولها حتى نظن أننا فهمناها، ثم نقبل على الشرح فنطالعه المطالعة الأولى؛ امتحانًا لأفهامنا، فإذا وجد فيما فهمناه غلط صححناه.

---

(١) «العلم» (ص٦٣-٦٤).

■ ثم أقبلنا على تفهم الشرح على نمط ما فعلناه في المتن، ثم إذا ظننا أننا فهمناه راجعنا الحاشية، مراجعة امتحان لفكرنا، فإذا علمنا أننا فهمنا الدرس تركنا الكتاب واشتغلنا بتصوير مسائله في ذهننا، فحفظناه حفظ فهم وتصور لا حفظ تراكيب وألفاظ، ثم نجتهد على أداء معناه بعبارات من عندنا غير ملتزمين تراكيب المؤلف.

■ ثم نذهب إلى الأستاذ للقراءة، وهناك نمتحن فكرنا في حل الدرس، ونُقَوِّمُ ما عساه أن يكون من اعوجاج، ونوفر الهمة على ما يورده الأستاذ مما هو زائد على المتن والشرح.

■ وكنا نرى أن من يقرأ كتابًا واحدًا من فن واحد على هذه الطريقة، سهل عليه جمع كتب هذا الفن مختصراتها ومطولاتها، وثبتت قواعده في ذهنه وكان الأمر على ذلك[١].

الأمر الثامن: المذاكرة بعد الدرس:

المذاكرة هي من الأمور المقررة عند أهل العلم قديمًا وحديثًا لتثبيت العلوم، فإن حياة العلم مذاكرته، ومن ذاكر أهل العلم لم ينس ما علم واستفاد ما لم يعلم.

وقد شُبِّهَتِ القلوب -يا أخي- بالتُّرَبِ، والعلم غرسها والمذاكرة ماؤها فإذا انقطع عن التراب ماؤها جف غرسها[٢].

---

(١) «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» (ص٤٨٩).

(٢) انظر «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٦٧-٢٧٩).

قال الشيخ العثيمين رحمه الله: من الأمور التي ينبغي لطالب العلم أن يهتم بها المذاكرة. والمذاكرة نوعان:

١- مذاكرة مع النفس: بأن تجلس مثلًا جلسة وحدك ثم تعرض مسألة من المسائل، أو تكون المسألة قد مرت عليك ثم تأخذ في محاولة ترجيح ما قيل في هذه المسألة وهذه سهلة على الإنسان وتساعد على المناظرة.

٢- مذاكرة الغير: وهي واضحة، يختار من إخوانه الطلبة من يكون عونًا له على طلب العلم، مفيدًا له، فيجلس معه ويتذاكران يقرأ -مثلًا- ما حفظاه، كل واحد يقرأ على الآخر قليلًا، أو يتذاكران في مسألة من المسائل بالمراجعة، أو بالمفاهمة إن قدرا على ذلك، فإن هذا مما ينمي العلم ويزيده، ولكن إياك والشغب والصلف؛ لأن هذا لا يفيد.

قال الشيخ بكر أبوزيد: تمتع مع البصراء بالمذاكرة والمطارحة، فإنها في مواطن تفوق المطالعة، وتشحذ الذهن، وتقوي الذاكرة، ملتزمًا الإنصاف والملاطفة، مبتعدًا عن الحيف والشغب والمجازفة، وكن على حذر، فإنها تكشف عوار من لا يصدق، فإن كانت مع قاصر في العلم، بارد الذهن، فهي داء ومنافرة، وأما مذاكرتك مع نفسك في تقليبك لمسائل العلم، فهذا ما لا يسوغ أن تنفك عنه، وقد قيل: إحياء العلم مذاكرته. اهـ

الأمر التاسع: إذا أقدمت على دراسة أو قراءة كتاب فلا تحدث نفسك بإعادته، فإن ذلك مما يوجب تساهلك بالدرس وعدم اهتمامك بالشرح ومنه تضييع الوقت وحصول الملل.

قال ابن بدران عن شيخه محمد بن عثمان: لا ينبغي لمن يقرأ كتابًا أنه

يريد قراءته مرة ثانية، لأن هذا التصور يمنعه عن فهم جميع الكتاب، بل يتصور أنه لا يعود إليه مرة ثانية أبدًا، قال: وكان يقول: كل كتاب يشتمل على مسائل ما دونه وزيادة، فحقق ما دونه؛ لتوفر جدك على فهم الزيادة[1].

الأمر العاشر: الجد والاجتهاد والإدمان والمثابرة على تحصيل العلم:

قال الشيخ بكر أبوزيد: كبر الهمة في العلم من سجايا الإسلامِ التَّحلي بكبرِ الهمَّةِ، مركزِ السالبِ والموجبِ في شخصك، الرقيب على جوارحك، كِبَرُ الهِمَّة يجلبُ لك بإذن الله خيرًا غيرَ مجذوذٍ، لترقى على درجاتِ الكمال، فيُجري في عروقك دمَ الشهامةِ، والركضَ في ميدانِ العلمِ والعمل، فلا يراك الناسُ واقفًا إلا على أبوابِ الفضائلِ ولا باسطًا يديك إلا لمُهِمَّات الأمور. اهـ

قال الشيخ ابن عثيمين شارحًا لهذا: وهذا من أهم ما يكون عليه الإنسان في طلب العلم، يكون له هدف، وليس مراده مجرد قتل الوقت بهذا الطلب، بل يكون له همَّة، ومن أهم همم طالب العلم أن يريد القيادة والإمامة للمسلمين في علمه، ويشعر أن هذه درجة هو يرتقي إليها درجة درجة، وحتى يصل إليها، وإذا كان كذلك فسوف يرى أنه واسطة بين الله عزوجل، وبين العباد في تبليغ الشرع، هذه مزية ثانية، وإذا شعر بهذا الشعور فسوف يحرص غاية الحرص على اتباع الكتاب والسنة معرضًا عن آراء الناس، إلا أنه يستأنس بها ويستعين بها على معرفة الحق؛ لأن ما

---

(١) «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» (ص٤٨٩).

أخي، اعلم أن العلم لا ينال براحة الجسم، ولا ينال بالآمال النفسانية ولا بالأماني المتكاثرة، ولا يحصل عليه بالهمم النازلة والعزائم الضعيفة، فلابد من المداومة والانكباب وعدم التنقل من فن إلى فن إلا بعد الإتقان، أو الحاجة الماسة، وكذلك عدم التنقل من كتاب لم تُنْهِهِ إلى كتاب آخر، أو من شيخ إلى شيخ إلا للحاجة الماسة التي من خلالها تترقى في طلبك للعلم.

قال الشيخ العثيمين:

(يتعين على طالب العلم أن يبذل الجهد في إدراك العلم، والصبر عليه، وأن يحتفظ به بعد تحصيله، فإن العلم لا ينال براحة الجسم؛ فيسلك المتعلم جميع الطرق الموصلة إلى العلم، ويثابر عليه، ويجتهد، ويسهر الليالي، ويدع عنه كل ما يصرفه، أو يشغله عن طلب العلم، وللسلف الصالح قصص مشهورة في المثابرة)[1].

وقال سلمه الله: (من أهم الآداب التي يجب أن يتحلى بها طالب العلم: الثبات؛ ومعناه الصبر والمثابرة، وألَّا يملّ، ولا يضجر، وألا يأخذ من كل كتاب نتفة، أو من كل فن قطعة، ثم يترك؛ لأن هذا الذي يضر الطالب، ويقطع عليه الأيام بلا فائدة.

فمثلًا: بعض الطلاب يقرأ في الفقه -مرّة-: زاد المستقنع، ومرة في عمدة الفقه، ومرة في المغني، ومرة في شرح المهذب، وهكذا في كل كتاب، وهلم جرّا.

---

(١) «العلم» (ص٦٠).

هذا -في الغالب- لا يُحصِّل علمًا، ولو حصَّل علمًا فإنه يُحصل مسائل لا أصولًا).

ثم قال: (أُثبت بالنسبة للكتب التي تقرأ، أو تراجع، واثبت بالنسبة للشيوخ -أيضًا- الذين تتلقى عنهم؛ لا تكن ذوَّاقًا، كل أسبوع عند شيخ... كل شهر عند شيخ)[1].

وبعد هذه القواعد العامة لنيل العلوم أبقيك مع ما يمكن أن يحرز به علم المصطلح خاصة.

■ فمع ما سبق ينبغي لك:

١) السير في دراسة هذه الفن على الترتيب الذي سأذكره إن شاء الله.

٢) التخلص من أقوال الأصوليين والفقهاء، التي دخلت هذا الفن وعدم التعلق بها في الدراسة والتطبيق في هذا الفن خاصة.

٣) تكريس المطالعة في هذا الفن والاهتمام بضرب الأمثلة لفهم مسائله.

٤) التطبيق لكل قاعدة تدرسها فيه، ويمكن لك تطبيقها سواء كان مع المدرس الذي يدرسك، أو مع بعض إخوانك الآخرين.

وهذا الأمر مِما يُسَّهِّلُ عليك فهم هذا الفن بإذن الله سبحانه وتعالى.

٥) أن تكون دراستك لعلم المصطلح على الترتيب التالي:

* المرحلة الأولى:

---

(١) «العلم» (ص٥٠).

"كتاب ابن الصلاح" الصحيح فالحسن... وهكذا.

وستمر بك إشكالات، فما كان من إشكال تسأل عنه أهل الخبرة بهذا الفن وتبقى متتبعًا حله في الكتب التي تطالعها.

الثاني: هو أن تأخذ أصلًا وأرغب أن تكون هي "معرفة أنواع علم الحديث" لابن الصلاح فتقرأ فيه النوع الأول وهو الصحيح، ثم تطالع هذا النوع في بقية الكتب، وتكتب منها ما تراه مناسبًا لكتابته على ذلك النوع، من بيان، أو مثال، أو انتقاد، أو رد لانتقاد، ونحو ذلك.

فإن طبقت أحد الوجهين مع ما سبق من القواعد -فأرجو بإذن الله- أن تحصل على فائدة جليلة وتفيد المسلمين، تدريسًا، وكتابة، ونصحًا، ونسأل الله لنا ولك التوفيق والسداد وأن ينفعنا وينفع بنا ويرزقنا الإخلاص والصلاح في ديننا ودنيانا وآخرتنا.

تم المراد والحمد لله، وكان الانتهاء من المراجعة والزيادة والحذف بعد عصر يوم الثلاثاء (٢٤/ صفر/ ١٤٢٦هـ) بمكتبة دار الحديث بدماج حرسها الله من كل سوء.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس

المقدمة ٥
مراحل علم المصطلح: ٩
المرحلة الأولى: فِي عصر النبي ﷺ ١١
الأول: بيان سبيل أهل الحق وسبيل أهل الباطل: ١٣
الثاني: التثبت حين الأخذ والأداء: ١٥
الثالث: حفظ السنة: ١٦
الرابع: الجرح والتعديل: ١٨
من أدلة السنة على الجرح: ١٨
من أدلة السنة على التعديل: ١٩
الخامس: الرحلة في طلب العلم في زمن النبي ﷺ ٢١
المرحلة الثانية: فِي عصر الصحابة ٢٣
الأول: حفظ السنة: ٢٥
الثاني: التثبت فِي الأخذ والأداء: ٢٧
الثالث: الجرح والتعديل فِي عهد الصحابة: ٢٨
الرابع: الرحلة في طلب الحديث في عصر الصحابة وبعد موت النبي ﷺ ٣٢
المرحلة الثالثة: فِي عهد التابعين إلى القرن الرابع ٣٥
أولًا: تدوين السنة: ٣٧

معرفة الرواة ١٥٦
تفصيل عن رواية المبتدع: ١٥٧
الخلاصة في رواية المبتدع: ١٥٩
مراتب ألفاظ التعديل ١٦١
مراتب ألفاظ الجرح: ١٦٣
قواعد مهمة في نيل العلوم ١٦٦
الفهرس ١٨٥

صدر حديثًا

القول الحسن في
فضائل أهل اليمن

ويليه: الأحاديث الضعيفة في فضائل أهل اليمن

جمعها ورتبها
أبو بشير محمد بن علي الزعكري الحجوري

تقديم
الشيخ / يحيى بن علي الحجوري

دار الآثار
صنعاء

صدر حديثًا

الألحاد الخميني في أرض الحرمين

تأليف

أبي عبد الرحمن

مقبل بن هادي الوادعي

المتوفي سنة ١٤٢٢هـ

رحمه الله تعالى

دار الآثار

صنعاء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com